

## **الباب الثالث:**

**واقع المديونية الخارجية للجزائر وإنعكاساتها.**

## مقدمة الباب:

إن ظاهرة المديونية الخارجية للجزائر، لم تكن في الحقيقة وليدة فترة الإستقلال، بل تعود جذورها إلى عهد الإستعمار الفرنسي، حيث اضطرت الجزائر بعد الإستقلال، بحكم الوضعية المزرية التي تعيشها إلى الإستعانة بالقروض الخارجية، لتكملة النقص الحاصل في مدخراتها المحلية اللازمة للقيام بمهام التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وللخروج من حالة التخلف والفقير، التي ورثتها عن الإستعمار، وذلك بأسرع وقت ممكن.

وإذا كانت فترة الستينات من القرن الماضي، قد تميزت بضعف في وتيرة تزايد الدين الخارجي، فإن هذه الوتيرة، قد عرفت تزايدا كبيرا منذ بداية السبعينات، عندما شرعت الجزائر في تطبيق إستراتيجية التنمية القائمة على نموذج الصناعات المصنعة، وما تطلبت المخططات التتموية من رصيد إستثمارات ضخمة عجزت المدخرات المحلية عن تمويلها.

وقد كانت الفترة (1974-1979) من أهم الفترات التي شهدت فيها المديونية الخارجية للجزائر تزايدا كبيرا، وقد ساعدها في ذلك الظروف المشجعة للإقتراض التي سادت فترة السبعينات، خاصة وأن الجزائر كانت تتمتع آنذاك بثقافة إئتمانية كبيرة لدى الأوساط المالية الدولية، بإعتبارها زبونا هاما يمكن التعامل معه دون أية مخاطرة، الأمر الذي جعل المقرضين الدوليين يتسابقون على منحها المزيد من القروض، ولم تكن المديونية الخارجية للجزائر إلى غاية بداية الثمانينات ثقيلة، ولم يكن مشكل القدرة على السداد أو مشكل الملاءة (La Solvabilité)، وكذا مشكلة السيولة مطروحين بالنسبة لها.

وبحلول عام 1980، حدث تحول كبير في إستراتيجية التنمية المتبعة في الجزائر، حيث تم التخلي عن الإستراتيجية القائمة على الصناعات الثقيلة، لصالح إستراتيجية التنمية القائمة على الصناعات الخفيفة، وبالأخص الصناعات التصديرية، وذلك بحجة أن نموذج الصناعات المصنعة، الذي تم تطبيقه خلال فترة السبعينات، قد كان السبب الرئيسي في تزايد حجم المديونية الخارجية وخدماتها، بسبب سياسة الإئتمان غير السليمة التي إتبعها آنذاك، حيث لجأت إلى الإفراط في الإقتراض الخارجي، لأجل زيادة الواردات من السلع ذات الإستهلاك النهائي الضرورية منها والكمالية، وذلك في إطار برنامج خاص لمحاربة الندرة تم تسطيره آنذاك.

وما إن حل عام 1986، حتى وجدت الجزائر نفسها تعيش أزمة مديونية خانقة، بعدما شهدت أسعار النفط إنخفاضا قويا في السوق العالمي، ترتب عنه تراجعها كبيرا في حصيلة صادراتها من العملات الصعبة، هذا في الوقت الذي تدهورت فيه إحتياجات الصرف الأجنبية بشكل كبير، وبلغت فيه المديونية الخارجية وخدماتها مستويات حرجة لم يسبق أن بلغت من قبل.

وقد ساهمت مجموعة من العوامل في إحداث تلك الأزمة، بعضها يعود إلى عوامل داخلية، كضخامة الإستثمارات التي تم تنفيذها خلال فترة السبعينات بالخصوص، وعدم إتباع سياسة سليمة في الإقتراض الخارجي، الفساد الإداري وغيرها، وبعضها يعود إلى عوامل خارجية، كتدهور معدل التبادل الدولي، تقلبات أسعار صرف الدولار وتدهور شروط الإقتراض وغيرها.

وقد كان لأزمة المديونية الخارجية التي عاشتها الجزائر آثارا وخيمة على النواحي الإقتصادية والإجتماعية، حيث حدث تدهور كبير في الإدخار والإستثمار والإنتاج والنمو، وزادت معدلات البطالة والتضخم إلى مستويات لم يسبق أن عرفتها من قبل.

ولأجل الخروج من تلك الأزمة التي أصبحت تعيشها الجزائر، عمدت السلطات الجزائرية إلى تبني إستراتيجية حلول بديلة لحلول المؤسسات المالية الدولية، على إعتبار أن هذه الأخيرة، قد شكلت حسب رأي المسؤولين آنذاك، مساسا بإستقلالية القرار الإقتصادي والسياسي وبالسيادة الوطنية.

إلا أن الواقع قد أثبت فشل تلك الحلول، في محاصرة أزمة المديونية الخارجية، وتحسين الوضعية الإقتصادية والإجتماعية التي عرفت تدهورا خطيرا، بل أن تلك الحلول قد ساهمت بدورها في زيادة تشويه هيكل المديونية الخارجية، وزيادة أعبائها على الإقتصاد الجزائري، مما جعل الجزائر تدخل في حلقة مفرغة للدين الخارجي، حيث أصبحت تقترض ليس لأجل الإستثمار أو الإستهلاك وإنما لأجل سداد خدمات المديونية في آجالها، أي أن المديونية الخارجية صارت تغذي نفسها بنفسها.

وأمام هذا الوضع الصعب الذي أصبحت تعيشه الجزائر، لم يكن هناك من خيار أمامها، سوى اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية، وقبولها تطبيق برنامج تصحيح هيكلية، كان له آثارا على الناحية الإقتصادية والإجتماعية، وعلى المديونية الخارجية وخدماتها.

والسؤال الذي يحق لنا طرحه في هذا المجال هو: هل إستطاعت الجزائر من خلال تطبيقها لبرنامج التصحيح الهيكلي التغلب على مشاكل مديونيتها الخارجية، وإستعادة قدرتها على السداد والنمو، وتحسين مستوى معيشة سكانها؟

وهو ما سنجيب عليه من خلال هذا الباب، معتمدين على الفصول التالية:

**الفصل الثامن: جذور إختلال الإقتصاد الجزائري ومجهودات التنمية.**

**الفصل التاسع: إستفحال أزمة المديونية الخارجية للجزائر ومحاولات التسوية.**

**الفصل العاشر: الإتصالات الجزائرية مع المؤسسات المالية الدولية وتبني سياسات التصحيح**

**الهيكلية.**

## الفصل الثامن:

جذور إختلال الإقتصاد الجزائري ومجهودات التنمية.

## مقدمة الفصل:

عشية الإستقلال ورثت الجزائر إقتصادا مشوها، مفككا ومتناقضا داخليا وغير متوازن، سواء بين فروع إنتاج القطاع الواحد أو بين القطاعات ككل، وقد نتج عن ذلك وضعاً إجتماعياً أكثر تجسيدا للتخلف، متمثلاً في الثالوث الأسود: الجهل، الفقر والمرض.

وأمام هذه الوضعية المتدهورة، بادرت السلطات الوطنية إلى إتخاذ إجراءات عاجلة، تمثلت في إصدار قوانين ومراسيم تحاول تنظيم النشاطات الإقتصادية وقطاعاتها، وذلك من خلال البرامج والمواثيق التي سطرت الخطوط العريضة للتنمية، حيث نجد إنعكاساً لها في مخططات متتالية، يحتل فيها التصنيع مكاناً مركزياً، من أجل بناء إقتصاد وطني قوي، يعتمد على النظام الإشتراكي، كخيار سياسي وإقتصادي، بقصد تحقيق أهداف التنمية المرغوبة.

وقد إختارت الجزائر إستراتيجية تنموية، تعتمد على قطاع عمومي ذو كثافة رأسمالية، ويشكل حصة الأسد من النشاط الإقتصادي، حيث تكون الغاية منه تحقيق هدفين إثنين هما الإستجابة للحاجات الإجتماعية الأكثر إستعجالاً (من توظيف وتدريب...إلخ) من جهة، ومن جهة أخرى، العمل على التحرير التدريجي لميكانيزمات التبعية، بإقامة إقتصاد من شأنه توسيع الطاقة البشرية والمالية، وحل مشكل التوظيف.

ومن المعلوم أنّ نجاح مثل هذه السياسة الإقتصادية، يتطلب التحكم في توجيه الإقتصاد، من خلال إستعادة الثروات الوطنية، والأخذ بزمام الإقتصاد الوطني، إنشاء وتطوير مؤسسات عمومية بكافة قطاعات النشاط وإقامة جهاز تأسيسي وتنظيمي، من شأنه ضمان تدخل الدولة بشكل مباشر في كل مجالات الحياة الإقتصادية والإجتماعية.

ومن أجل الغوص في هذه المفاهيم وفهمها جيداً، إرتأينا إدراج هذا الفصل، لنقوم من خلاله، بالتعرف على جذور إختلال الإقتصاد الجزائري، وعلاقتها بأزمة المديونية الخارجية، وهذا من الإستقلال إلى يومنا هذا، معتمدين على المباحث التالية:

**المبحث الأول: الملامح الأساسية للإقتصاد الوطني في الفترة (1962-1966).**

**المبحث الثاني: معالم الإقتصاد الجزائري خلال مرحلة التخطيط المركزي (1967-1979).**

**المبحث الثالث: وضعية الإقتصاد الوطني خلال مرحلة التنمية اللامركزية (1980-1989).**

## المبحث الأول: الملامح الأساسية للإقتصاد الوطني في الفترة (1962-1966).

أعتبرت هذه المرحلة إنتقالية وصعبة في نفس الوقت، حيث عرفت عدة صعوبات إقتصادية، مالية، سياسية وإجتماعية، وأخذت فيها اللبنة الأولى الهادفة إلى بناء الإشتراكية، من خلال وضع نظام التسيير الذاتي، وخلق المؤسسات والدواوين الوطنية.

فقد كانت الجزائر في السنوات الأولى للإستقلال بلدا زراعي بالدرجة الأولى، مع إمتلاك قاعدة صناعية محدودة، لا يمكن الإعتماد عليها من أجل الإنطلاق في عملية التنمية، ولهذا كان عليها إنتهاج النموذج التنموي الإشتراكي، الذي يعتمد على الإمكانات الداخلية المتاحة، مع التركيز على نموذج الصناعات المصنعة، وتقليص الإعتماد على الإستثمار الأجنبي، وخفض الواردات من أجل بلوغ أهداف التنمية المرجوة، وقد إعتمدت الدولة على التخطيط المركزي للإقتصاد، وكذا تكثيف جهود المؤسسات العامة، من أجل توفير المتطلبات الأساسية لصناعات إحلال الواردات.

### المطلب الأول: السمات الأساسية للفترة (1962-1966)<sup>1</sup>.

- تميزت بداية هذه الفترة، أي في سنة 1962، بوضعية إقتصادية يمكن وصفها كما يلي:
- غياب شبه تام للصناعات الأساسية، مع الإشارة إلى وجود بعض الصناعات التحويلية، ذات الطبيعة الحرفية المتمركزة حول الموانئ الرئيسية بالجزائر العاصمة، وقد كانت تقدر بحوالي 80% من النشاطات الصناعية بيد المعمرين؛
- قطاع زراعي حديث يمتلكه الأوربيون، ويحتل مساحة تقدر بحوالي 3 ملايين هكتار، حيث يشمل الأراضي الخصبة للجزائر، وقطاع زراعي تقليدي يعود للجزائريين الأصليين، ويشمل الأراضي الأقل خصوبة؛
- الهياكل القاعدية، والتي تعد من العوامل المساعدة على تسريع الدورة الإنتاجية وتحسين أدائها، فالطرق المعبدة التي تركتها فرنسا حوالي 10000 كم، 4300 كم من السكك الحديدية، 20 مطارا، و600 كم من الخطوط الكهربائية، إضافة إلى منشآت أخرى كميناء الجزائر، وتتركز كلها في شمال البلاد، أين تتواجد الجالية الفرنسية، وشبكة التوزيع التجارية والمؤسسات المصرفية؛
- مغادرة ما يقارب مليون إطار تقني أوروبي الجزائر قبيل إعلان الإستقلال، مما ترك فراغا كبيرا في الإطارات والعمال المحترفين، منها حوالي 50000 إطار من المستوى العالي و35000 إطارا متوسطا و100000 عاملا ومستخدما، وهو ما عطل سير الإقتصاد والإدارة؛

<sup>1</sup> صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص ص. 193. 194.

- التخلي شبه التام عن الإستغلالات الفلاحية الحديثة والمؤسسات الصناعية والتجارية من قبل مالكيها الأوروبيين؛
- وجود قطاع مصرفي يتكون فقط من فروع لبنوك أجنبية، متمركزة أساسا في شمال البلاد، خاصة على مستوى الموانئ الكبرى؛
- عند مغادرة المعمرين، حولوا معهم إداراتهم ورؤوس أموالهم، وقد تم تسجيل - وفي شهر واحد فقط من سنة 1962- تحويلا عبر قناة البنوك حوالي 750 مليون فرنك، ضف إلى ذلك إنعدام الإئتمان، الأمر الذي إنتهى إلى قلة القروض، وبالتالي قلة الإستثمارات.

### المطلب الثاني: إستراتيجية التنمية خلال الفترة (1962-1966).

إنّ إختيار الإشتراكية، جاء في العديد من النصوص الأساسية، إبتداء من مؤتمر الصومام لسنة 1956، الذي أعطى الإشارة للتسيير الذاتي للمؤسسات، ويتأكد الإتجاه نحو الإشتراكية، بعد مؤتمر الصومام في جميع المواثيق الوطنية، إبتداء من ميثاق طرابلس للحكومة المؤقتة في جوان 1962، ميثاق الجزائر 1964، وبعد ذلك ميثاق 1976.

وقد نص برنامج طرابلس سنة 1962، الذي قامت بإعداده جبهة التحرير الوطني، وتبناه المجلس الوطني للثورة في جوان 1962، على أن "التنمية الحقيقية للبلاد على المدى الطويل، لوثيقة الصلة بإقامة صناعات قاعدية ضرورية لتلبية إحتياجات زراعية عصرية، ولهذا الغرض، توفر الجزائر إمكانيات ضخمة للصناعات البترولية وصناعة الحديد والصلب".

وفي هذا المجال، يتعين على الدولة أن توفر الشروط اللازمة لإنشاء صناعة ثقيلة، ويجب ألا تساهم الحكومة في إقامة قاعدة صناعية لصالح البرجوازية المحلية، على غرار ما حدث في عدة بلدان، لا سيما عندما تستطيع أن تضع حدا لتتميتها بإتخاذ إجراءات ملائمة<sup>1</sup>.

وعلى ضوء هذا البرنامج، يمكن أن نستخلص ما يلي:<sup>2</sup>

- إن التنمية الحقيقية للبلاد، تكون عن طريق بناء صناعة قاعدية، وهذا لوجود موارد طبيعية متوفرة في البلاد؛
- ضرورة ربط القطاع الصناعي بالقطاع الزراعي، بمعنى أن منتجات الصناعة القاعدية تكون متجهة لتلبية إحتياجات القطاع الزراعي؛

<sup>1</sup> جمال الدين لعويسات، التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب (1968-1978)، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، الجزائر، 1986، ص.19.

<sup>2</sup> زرنوح ياسمين، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر (دراسة تقييمية)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2005-2006، ص.146.

- ضرورة تدخل الدولة في تحقيق تلك التنمية، وضمن هذا الإطار، فإن البرنامج وضع الأهداف الطموحة على المدى البعيد، وأكد على ضرورة قيام صناعة ثقيلة، إلا أنه يبقى متحفظا في صياغة السياسة التصنيعية، حيث ينص في هذا المضمار، على أنه "يجب على الدولة أن توجه مجهوداتها تجاه إتقان الصناعة الحرفية، وإقامة الصناعة الصغيرة، محلية كانت أو جهوية وهذا لإستغلال المواد الأولية ذات الصفة الزراعية"<sup>1</sup>.

وعموما يمكننا القول، أن برنامج طرابلس يعطي الصناعات القاعدية الأولوية، ويقترح إقامة صناعة للحديد والصلب، نظرا لوجود الموارد الطبيعية المناسبة لتطويرها.

أما فيما يخص ميثاق الجزائر، الذي تبناه المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني في أفريل 1964، والذي نص على أن السياسة الإقتصادية للبلاد، يمكن إدراجها في النقاط التالية:<sup>2</sup>

- خلق مناصب عمل جديدة، طبقا لما تسمح به الربحية العامة للمؤسسة؛
- توفير مواد الإستهلاك المحلي، وهذا يعني تخفيض إستيراد مواد الإستهلاك، وزيادة تصدير المواد نفسها، ونتيجة لهذا العمل، يجب أن نمهد لمسائل جديدة للإنتاج الفلاحي، وأن نضع قاعدة لتطويرها؛
- إقامة مجمعات جديدة كقاعدة لبناء صناعة ثقيلة بالجزائر، غير أن إقامة مثل هذه المجمعات، يستلزم توفير أسواق كبيرة لضمان الربحية المرجوة.

وتأسيسا على كل ما سبق، فقد إختار كل من برنامج طرابلس وميثاق الجزائر، الدخول للصناعة الثقيلة، كطريقة للتنمية الإقتصادية.

وكتعقيب عن ميزات ومعالم هذه الفترة، يمكننا القول أن هذه الإجراءات، لم تكن كافية لإرساء رؤية واضحة، تحكم سير الإقتصاد الوطني في المستقبل، مما دفع بالحكومة التي جاءت إثر التصحيح الثوري، إلى إنتهاج سياسة إقتصادية موجهة، تعتمد على التخطيط في تنفيذ السياسات.

<sup>1</sup> زرقين عبود، صناعة الحديد والصلب في إستراتيجية التنمية الصناعية بالجزائر، رسالة ماجستير، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1996، ص.42.

<sup>2</sup> ميثاق الجزائر 1964، نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، اللجنة المركزية للتوجيه، المطبعة الوطنية الجزائرية، الجزائر، 1964، ص.68.



## المبحث الثاني: معالم الإقتصاد الجزائري خلال مرحلة التخطيط المركزي (1967-1979).

إنّ حصيلة الجهود المبذولة أثناء هذه الفترة، في إطار مشروع تنمية البلاد في المجالين الإقتصادي والاجتماعي، تستجيب وضرورة تقييم النتائج المحصل عليها، بالنظر إلى الوسائل المجنّدة، والجهود المبذولة من طرف الأمة، لإخراج البلاد من حالة التخلف، والدفع بها إلى طريق التنمية الإشتراكية.

وتعتبر سنة 1967، بداية جديدة في تنظيم الإقتصاد الوطني بعد الإستقلال، أين تبنت الجزائر نظام التخطيط كوسيلة لتحقيق التنمية، ولم يكن بإمكانها تطبيقه من قبل، نظرا لحدائثة إستقلالها من جهة، وعدم توفر الشروط الموضوعية، التي تعطي للدولة قدرة التحكم في القوى الإقتصادية الوطنية من جهة أخرى.

وبالنظر لكل ما سبق، عرفت الجزائر خلال هذه الفترة، ثلاث مخططات تنموية هي المخطط الثلاثي، الرباعي الأول والرباعي الثاني، هذا بالإضافة إلى المرحلة التكميلية (1978-1979).

وبهدف الوقوف على النتائج الإقتصادية، التي حققت خلال هذه الفترة، لابد من الإشارة أولا إلى إتجاهات هذه المخططات وإنجازاتها، وذلك على النحو التالي:

### المطلب الأول: المخطط الثلاثي (1967-1969)<sup>1</sup>.

يعتبر هذا المخطط أول خطة تنموية إقتصادية عرفتتها الجزائر المستقلة، وهو مخطط قصير الأجل، حيث إنصبّ موضوعه أساسا على التصنيع، ذلك أنّ الإنتاج الصناعي هو محرك كل تنمية، وقد كانت المهمة الأساسية لهذه الخطة، هي إعداد المقدمة الضرورية للخطة الرباعية الأولى، أي أنها كانت محاولة تحديد بعض الإتجاهات، في إطار إستراتيجية للتنمية الإقتصادية والاجتماعية خلال الفترة (1970-1973)، وكانت أهداف هذه الخطة، تتضمن إنشاء قاعدة لنهضة إقتصادية وإجتماعية وثقافية، ضرورية لتلبية حاجيات المواطنين على أحسن وجه.

كما أنّ الخطة الثلاثية لم تكن خطة إقتصادية بالمعنى الكامل، ذلك أنها لم تطرح مشكلة التوازن الإقتصادي، ولم تأخذ بعين الإعتبار مسألة التناسق بين الفروع الإقتصادية والأنشطة في كل فرع، فقد تركزت إستثمارات هذه الخطة في المجالات الصناعية، الأكثر أهمية والضرورية لإيجاد قاعدة صناعية متكاملة تعمل على تحقيق التنمية الصناعية، وخصص لهذا الغرض مبلغ 11.081 مليار دينار جزائري، كإستثمار في هذه الخطة، لكن ما نفذ خلال هذه المرحلة بلغ 9.124 مليار دينار جزائري، والجدول التالي يوضح لنا ذلك:

<sup>1</sup> زرنوح ياسمين، مرجع سابق، ص. 153.

الجدول رقم (34): هيكل الإستثمارات في الخطة الثلاثية (1967-1969).

الوحدة: مليار دج

الإستثمارات المنفذة ومعدل التنفيذ		الإستثمارات المخططة		القطاعات البيان
معدل التنفيذ (%)	المبلغ	النسبة من إجمالي الإستثمارات (%)	المبلغ	
87	4.750	49	5.400	الصناعة
85.9	1.606	17	1.869	الزراعة
76	855	10	1.124	القاعدة الهيكلية
60.2	249	3.7	413	السكن
77	704	8.2	912	التربية
71.6	103	1.1	127	التكوين
60	177	2.5	285	السياحة
76	229	5.6	295	الشؤون الإجتماعية
70	304	4	441	الإدارة
70	147	1.9	215	إستثمارات مختلفة
<b>82.0</b>	<b>9.124</b>	<b>100</b>	<b>11.081</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: زرقين عبود، مرجع سابق، ص.70.

يتضح من الجدول أعلاه الأهمية المعطاة للصناعة، إذ حظيت بنسبة 49% من مجمل الإستثمارات المخططة، أي بمبلغ 5.400 مليار دج، لكنّ ما نفذ ، كان 4.750 مليار دج، أي بنسبة 87% من مبلغ الصناعة المخططة، وبفارق كبير جدا ، تأتي الزراعة في المرتبة الثانية، من حيث مبالغ الإستثمار المخطط والمقدر بحوالي 1.869 مليار دج، بنسبة 17%، وهذا ما يوضح التوجه الإنمائي الذي إختارته الجزائر، وهو التصنيع من أجل إرساء قاعدة صناعية، تركز عليها أهداف المخططات اللاحقة.

وفيما يلي سنتعرف على توزيع الإستثمارات داخل القطاع الصناعي، من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم (35): توزيع الإستثمارات داخل القطاع الصناعي في الخطة الثلاثية (1967-1969).**

الوحدة: مليار دج

النسبة المئوية من مجموع الإستثمارات (%)	الإستثمارات المخططة	القطاعات / البيان
41	2.205	المحروقات
3	180	المناجم
5	260	الكهرباء
22	1.200	الحديد والصلب
9	505	الكيمياء
20	1.050	الصناعة التحويلية
<b>100</b>	<b>5.400</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: جمال الدين لعويسات، مرجع سابق، ص.25.

يتضح من الجدول السابق، أن الجزء الأعظم من الإستثمارات الكلية المخططة للقطاع الصناعي، كانت من نصيب المحروقات بنسبة 41%، بإعتباره الممول الرئيسي لعملية التنمية الإقتصادية، أما فرع الحديد والصلب، فجاء في الرتبة الثانية، بعد المحروقات بنسبة 22%، من إجمالي الإستثمارات المخططة للقطاع الصناعي، وهي نسبة عالية مقارنة مع الفروع الأخرى، حيث تدل هذه الأخيرة، على الإتجاه الذي إختارته الجزائر في ميدان التصنيع، ألا وهو الإتجاه الذي يؤكد على إقامة الصناعات الأساسية، ومنها صناعة الحديد والصلب، وإن كان مردودها يتحقق في المدى البعيد.

#### المطلب الثاني: المخطط الرباعي الأول (1970-1973).

هو ثاني مخطط تنموي في عهد الجزائر المستقلة، وقد ركز على هدفين أساسيين هما:

- تقوية ودعم بناء الإقتصاد الإشتراكي وتعزيز الإستقلال الإقتصادي؛
- جعل التصنيع في المرتبة الأولى من حيث عوامل التنمية الإقتصادية.

إضافة إلى هذين الهدفين، إهتم المخطط بتنمية الريف، بهدف خلق التوازن بين المناطق الريفية والمدن، والملاحظ أن حجم الإستثمارات المسجلة خلال هذا المخطط، تظهر مرتفعة وموزعة على مختلف القطاعات الإقتصادية والإجتماعية، وعلى مختلف المناطق الجغرافية من التراب الوطني، بهدف الوصول إلى مستوى عالي من التقدم الإقتصادي.

وقد كانت هذه الأهداف تتطابق وإستراتيجية التنمية الإجتماعية والإقتصادية، التي ركزت إهتمامها حول مسألة القضاء على البطالة نهائيا وسوء التشغيل، كما تمثلت غايته في تكثيف وتعزيز بناء إقتصاد إشتراكي مستقل، وهو بذلك يرمي إلى تحويل الموارد الزراعية والمنجمية في سياق عملية تصنيع متكاملة وعصرية، وقد تم تحديد نسبة النمو السنوي بحوالي 9%، وهو ما يستلزم إستثمارات

عمومية ضخمة قدرت بحوالي 28 مليون دينار جزائري، تعتمد أساسا على الموارد الوطنية للتمويل وتوفر فوائد للتنمية<sup>1</sup>.

وقد خصص لهذا الغرض مبلغا مقداره 27.740 مليار دج كإستثمار في هذه الخطة، تتوزع حسب الجدول التالي:

**الجدول رقم (36): هيكل الإستثمارات في الخطة الرباعية الأولى (1970-1973).**

الوحدة: مليار دج

النسبة المئوية من مجموع الإستثمارات (%)	الإستثمارات المخططة	القطاعات / البيان
45	12.400	الصناعة
15	4.140	الزراعة
8	2.307	المرافق الأساسية
12	3.307	التعليم والتكوين
3	800	النقل
12	3.216	التجهيزات الإجتماعية
2	700	السياحة
3	870	التجهيز الإداري
-	-	قطاعات أخرى
<b>100</b>	<b>27.740</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: زرنوح ياسمينة، مرجع سابق، ص.156.

من خلال الجدول أعلاه، يتضح أن هذا المخطط هو من جهة أطول من المخطط الثلاثي الذي كان مخططا قصير الأجل، بينما يعد المخطط الرباعي الأول متوسط الأجل، ومن جهة أخرى، نلاحظ بأن حجم الإستثمارات في هذا الأخير، أعلى بكثير من مثلتها في المخطط السابق، إذ تزيد عنه بأكثر من ثلاث مرات.

كما إهتم هذا المخطط إهتماما خاصا بالصناعة، إذ خصص لها مبلغ 12.400 مليار دينار، أي بنسبة 45% من مجمل الإستثمارات المخططة، وهو ما يؤكد إستمرارية النهج الذي إختارته الجزائر في ميدان التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ألا وهو الإعتماد على الصناعة بصفة عامة، والصناعة

<sup>1</sup> جمال الدين لعويسات، مرجع سابق، ص.33.

الأساسية بصفة خاصة، كما أنه لم يهمل الزراعة، حيث خصص لها مبلغ 4.140 مليار دينار، أي بنسبة 15% من مجمل الإستثمارات المخططة.

وفيما يلي، نستطلع كيفية توزيع الإستثمارات الصناعية داخل القطاع الصناعي، من خلال هذا المخطط، إعتقاداً على الجدول التالي:

**الجدول رقم (37):** توزيع الإستثمارات داخل القطاع الصناعي خلال المرحلة (1970-1973).

الوحدة: مليار دج

القطاعات	البيان	الإستثمارات المخططة	النسبة المئوية من مجموع الإستثمارات (%)
المحروقات		4.573	36
المناجم		700	6
الكهرباء		735	6
الحديد والصلب		900.1	15
الصناعة الكهربائية والميكانيكية		1.275	11
الصناعة الكيماوية		512	4
الصناعة الغذائية		470	3
صناعة النسيج		515	5
الصناعة الجلدية		60	-
تركيب الآلات		940	8
الصناعة التقليدية		140	1
صناعات أخرى		580	5
<b>المجموع</b>		<b>12.400</b>	<b>100</b>

المصدر: زرنوح ياسمين، مرجع سابق، ص.156.

يتضح لنا من الجدول السابق، أن النسبة العظمى من الإستثمارات الصناعية، لا تزال من نصيب قطاع المحروقات، حيث بلغت 36% من مجمل الإستثمارات المخططة للقطاع الصناعي، وفي الرتبة الثانية نجد قطاع الحديد والصلب، بزيادة عن المخطط الثلاثي بحوالي 700 مليون دج، وبنسبة 15% من مجمل الإستثمارات الصناعية، وقد إنخفضت هذه النسبة مقارنة بالمخطط السابق (22%)، وهو ما يؤكد إعطاء الأولوية للصناعات الأساسية، دون إهمال الصناعات الخفيفة.

**المطلب الثالث: المخطط الرباعي الثاني (1974-1977).**

تعتبر الأهداف العامة لهذا المخطط مماثلة لأهداف المخططات السابقة، مع تركيز أكثر على رفع الإنتاج وتوزيع التنمية عبر مختلف أنحاء القطر، وقد كان من المتوقع أن يرتفع الناتج الوطني

الإجمالي بشكل ملموس وبنسبة لا تقل عن 46%، وهو ما يعادل نسبة سنوية للتنمية تبلغ 10% وتستلزم 111 مليار دينار في الإستثمارات العمومية.

وقد كانت الأولوية دائما من نصيب التصنيع ، الذي سيسمح إنجازته بتحقيق الهدف الأسمى، وهو التكامل الصناعي على نطاق أوسع، بغية التوصل إلى رفع الإنتاج في أقرب الآجال، وتوفير مناصب الشغل، وكان مبدأ رفع تحويل الموارد الطبيعية إلى أقصى درجة، يعتبر دائما أولوية قصوى، بهدف توسيع عملية التصنيع، وتستجيب لهذا المبدأ المشاريع القائمة في مجالات الحديد والصلب والمعادن غير الحديدية والبتروكيمياء والأسمدة الكيماوية والإسمنت، وفيما يتعلق بالإستثمارات في صناعة الحديد والصلب، تم تصميم مركب الحجار للحديد والصلب، على نحو يسمح برفع الإنتاج إلى مليوني طن، بغية توفير تشكيلة كبيرة من منتجات الحديد والصلب المستهلكة على نطاق واسع<sup>1</sup>.

والجدول الموالي يوضح توزيع الإستثمارات المخططة والمنفذة خلال الفترة (1974-1977) حسب القطاعات الوطنية كما يلي:

**الجدول رقم (38):** توزيع الإستثمارات في الخطة الرباعية الثانية (1974-1977).

الوحدة: مليار دج

القطاعات	البيان	مجموع النفقات المرخصة	النسبة المئوية من مجموع النفقات (%)	تكاليف البرنامج	النسبة المئوية من تكاليف البرنامج (%)
الصناعة		48.000	44	65.350	51.7
الزراعة		12.005	11	9.224	7.3
الري		4.600	5	4.840	3.8
السياحة		1.500	2	1.200	0,9
الصيد البحري		155	1	54	--
المرافق الأساسية		15.521	14	16.718	13.2
التكوين والتعليم		9.947	9	8.988	7.1
الشؤون الاجتماعية		14.610	14	16.330	12.9
التجهيز الإداري		1.399	2	1.304	1.03
شؤون أخرى		2.520	3	2.463	1.9
<b>المجموع</b>		<b>110.217</b>	<b>100</b>	<b>126.471</b>	<b>100</b>

المصدر: جمال الدين لعويسات، مرجع سابق، ص.40.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص.39.

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن الصناعة لا زالت تستحوذ على الحصة الأكبر من مجموع الإستثمارات الكلية المخططة، حيث شكلت نسبة 44%، ثم ارتفعت إلى 51.7% بعد المراجعة، وهذا يعني أن هذه الأخيرة كانت لصالح القطاع الصناعي، حيث وجهت كل المبالغ المضافة له.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: أي فرع من فروع القطاع الصناعي أولاه المخطط إهتماماً أكثر خلال هذه المرحلة؟

يمكننا الإجابة على هذا السؤال من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم (39):** توزيع الإستثمارات على فروع القطاع الصناعي خلال المرحلة (1974-1977).

الوحدة : مليار دج

الفروع	المبلغ المخطط	النسبة المئوية من المبلغ المخطط (%)	المبلغ بعد المراجعة	النسبة المئوية من المبلغ المخطط بعد المراجعة (%)
المحروقات	19.500	40.63	26.000	39.7
المناجم	1.100	2.29	800	1.22
الكهرباء	1.525	3.18	1.700	2.6
الحديد والصلب	5.865	12.22	8.000	12.2
تركيب الآلات	4.100	8.53	4.550	6.9
الصناعة الميكانيكية	6.238	13.00	10.700	16.3
الكيمياء	4.000	8.33	4.850	7.4
صناعة الأغذية	1.470	3.06	2.250	3.4
النسيج	1.420	2.96	2.000	3
الجلود	170	0.35	300	0.4
الخشب والورق	1.600	3.46	3.000	6.5
الصناعة المحلية	910	1.90	1.150	1.7
الدراسات العامة	42	0.90	50	0.07
<b>المجموع</b>	<b>48.000</b>	<b>100</b>	<b>65.350</b>	<b>100</b>

المصدر: زرقين عبود، مرجع سابق، ص.85.

يلاحظ من الجدول السابق، أن النسبة العظمى من الإستثمارات داخل القطاع الصناعي، لا زالت من نصيب القطاع النفطي بنسبة 40.63% من مجمل الإستثمارات المخططة، بإعتباره الممول الرئيسي لعملية التنمية، كما نلاحظ الإهتمام بصناعة الحديد والصلب، حيث بلغت إستثمارات هذه الأخيرة مبلغ 5.865 مليار دج، وبعد المراجعة أصبحت بمبلغ 8.000 مليار دج، ويعد هذا المبلغ مرتفعا مقارنة بالخطة السابقة، وبالتالي جرى التأكيد على إعطاء الأهمية الكبرى للصناعات الأساسية لتحقيق الإستقلال الإقتصادي.

#### المطلب الرابع: إتجاهات المرحلة التكميلية (1978-1979)<sup>1</sup>.

- تعتبر هذه الفترة بمثابة المرحلة الإنتقالية، التي تمّ خلالها إتمام ما تبقى من المخطط الرباعي الثاني، وقد تميزت ببرامج إستثمارية تتصف ببعض الخصائص، نحاول سردها كما يلي:
- الحجم الكبير من الإستثمارات الباقي إنجازها من المخطط الرباعي الثاني، والمقدرة بحوالي 190.07 مليار دج؛
  - تسجيل برامج إستثمارية جديدة لمواجهة المتطلبات الجديدة للتنمية؛
  - أغلب البرامج أعيد تقييمها، بسبب التغيرات التي طرأت على الأسعار والنتيجة عن الأزمة الدولية؛
  - إنّ مجموع الإستثمارات المسجلة والمعاد تقييمها خلال سنة 1978 هي 5.63 مليار دج، أما سنة 1979، فكانت إنجازاتها المالية قد بلغت 54.78 مليار دج من مجموع الترخيص المالي المقدر بحوالي 64.77 مليار دج.

وخلاصة القول، أن مجهودات التنمية خلال هذه الفترة، قد أدى إلى تحقيق إنجازات جديدة بالإهتمام في عدة ميادين، وإلى إحداث تحويلات عميقة في الإقتصاد الوطني، إلا أنّ النتائج المحصل عليها، وبالرغم من أهميتها، لم تكن في مستوى المجهودات المبذولة، وفي حجم ضخامة الإمكانيات المالية بالداخل والخارج المخصصة لعملية التنمية.

وبالإضافة إلى كل ما سبق، تميّزت السنوات الأخيرة لهذه الفترة، ببروز الإختلال في التوازنات وتفاقم التوترات على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي.

<sup>1</sup> محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص ص. 335. 336.



## المبحث الثالث: وضعية الإقتصاد الوطني خلال مرحلة التنمية اللامركزية (1980-1989).

شهدت هذه الفترة إنتهاج سياسة تنموية جديدة، حيث سعت الجزائر إلى تدعيم الإقتصاد الوطني وإنعاش القطاعات التي لم تعط لها الأولوية من قبل، بالإضافة إلى معالجة الإختلالات التي ميزت الإقتصاد الوطني طيلة سنوات السبعينات، هذا إلى جانب الإهتمام بالهياكل القاعدية كالطرق السريعة، الجسور... إلخ، وقد تم كل هذا من خلال ما يلي:

### المطلب الأول: المخطط الخماسي الأول (1980-1984).

قامت الجزائر في غضون هذا المخطط بعدة إصلاحات إقتصادية، كإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، إصلاح النظام الجبائي، إصلاح النظام الوطني للأسعار وإعادة النظر في سياسة الأجور، وقد نادى هذا المخطط كذلك بضرورة التحكم في آجال وتكاليف إنجاز المشاريع الإستثمارية، وإدخال مخططات الإنتاج على مستوى المؤسسات العامة، لأجل تحسين إستخدام الجهاز الوطني المنتج.

كما إهتم بإشباع الحاجيات الأولية للسكان من شغل، تربية، سكن وصحة، وتحسين وضعيتهم، وإنتهاج سياسة ديمغرافية تتماشى ومتطلبات المجتمع.

وقد إتخذت الجزائر في هذه الفترة إجراءات جديدة تسمح بمشاركة رأس المال الأجنبي في تحقيق الإستراتيجية التنموية، وهذا ضمن إطار "الشركات المختلفة"<sup>1</sup>، ويتجلى كل ذلك من خلال الجدول التالي:

<sup>1</sup> موزاي بلال، الإستثمار والتنمية الإقتصادية (تجربة الجزائر)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2003، ص.139.

الجدول رقم (40): إستثمارات المخطط الخماسي الأول (1980-1984).

الوحدة: مليار دج

القطاعات	البيان	تكاليف البرامج	الترخيص المالي
الفلاحة		23.90	20.00
الغابات		4.00	3.20
الصيد البحري		1.50	0.90
الري		30.00	23.00
<b>مجموع قطاعات الفلاحة والري</b>		<b>59.40</b>	<b>47.10</b>
المحروقات		78.00	63.00
الصناعة الأساسية		56.50	32.00
الصناعة التحويلية الأخرى		56.54	43.46
المناجم والطاقة		22.17	17.00
<b>مجموع قطاعات الصناعة</b>		<b>213.21</b>	<b>155.46</b>
مؤسسات البناء و الأشغال العمومية		25.00	20.00
السياحة		4.60	3.40
النقل		15.80	13.00
المواصلات اللاسلكية والسلكية		8.00	6.00
التخزين والتوزيع		17.80	13.00
<b>مجموع القطاع شبه المنتج</b>		<b>46.20</b>	<b>35.40</b>
شبكة النقل		28.20	17.50
المناطق الصناعية		2.10	1.40
السكن		92.50	60.00
التربية والتكوين		65.70	42.20
الإستثمارات الأخرى		28.19	21.54
<b>مجموع قطاع الهياكل الصناعية</b>		<b>216.69</b>	<b>143.64</b>
<b>مجموع الإستثمارات</b>		<b>550.50</b>	<b>400.60</b>

المصدر: المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، الجزائر، 1984، ص.346.

يتبين من أرقام الجدول السابق -وعلى ضوء الأولويات العامة للمخطط الخماسي الأول- أن القطاع المنتج في مقدمة إهتمامات الدولة، لأنه القاعدة المادية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، كما أن المخطط لم يهمل القطاعات الأخرى، وخصص لها مبالغاً معتبرة محافظاً على التوازن العام.

والجدير بالإهتمام خلال هذه المرحلة صدور المرسوم رقم (80-242) المؤرخ في 4 أكتوبر 1980 والمتعلق بعملية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، ويقصد بهذه الأخيرة تغيير الواقع الإقتصادي داخل المؤسسات، كي يتسنى لها أن تولد فائضاً، يمكنها من تكوين مواردها المالية الخاصة بها، أي تحقيق التمويل الذاتي لنشاطاتها، وهو ما يعني الإنتهاء من مرحلة الإعتماد على الخزينة العامة في تمويل العجز المالي لهذه الشركات، أي أن عملية إعادة الهيكلة تستهدف بالأساس رفع الكفاءة الإقتصادية والمالية للقطاع العام، ويتم ذلك بواسطة التوجه التدريجي نحو تخصص كل مؤسسة في نشاط محدد، بالإضافة إلى تحديد أحجام المؤسسات، بالشكل الذي يضمن تحقيق أقصى فعالية في التنظيم والتسيير، ويقصد بالتخصص الفصل بين وظائف الإنتاج والإستثمار والتسويق<sup>1</sup>.

وقد عرفت المؤسسة شكلين من إعادة الهيكلة:

✓ إعادة الهيكلة العضوية: Restructuration organique

✓ إعادة الهيكلة المالية: Restructuration financière

فبالنسبة للشكل الأول، قررت الدولة إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية بأسلوبين هما:

- إعادة الهيكلة حسب المنتجات؛

- إعادة الهيكلة حسب الجهات (المناطق).

وقد كان عدد المؤسسات سنة 1980 في حدود 150 مؤسسة وطنية، وعند إعادة الهيكلة العضوية إنقسمت سنة 1982، وإمتد هذا التقسيم إلى المؤسسات الولائية، ليرتفع عددها إلى 504 مؤسسة، ثم إلى المؤسسات البلدية ليلبلغ 1079 مؤسسة، مع العلم أن عدد المؤسسات المحلية كان قبل الإنقسام 430 مؤسسة ولائية وبلدية<sup>2</sup>، كما كان من أهداف إعادة الهيكلة العضوية أيضاً فصل ثلاث عمليات إقتصادية عن بعضها، وهي عمليات الإنتاج، التنمية والتسويق، بحيث يكون الهدف من وراء ذلك إعطاء دور أكبر لوظيفة التخصص، لتصبح وظيفة إقتصادية مستقلة يسهل معها التحكم في التسيير.

وهكذا فالإنقسام غير العادي والسريع في آن واحد كان قويا، حيث وصلت نسبة إعادة الهيكلة العضوية ما بين 100 إلى 220%، في ظرف زمني لا يتعد السنتين (1981-1982).

<sup>1</sup> زرقين عبود، مرجع سابق، ص 98. 99.

<sup>2</sup> عبد الرحمن تومي، واقع وآفاق الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر (1980-2000)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص 185.

وفيما يخص تقييم هذه العملية، فقد أجريت دراسة سنة 1986، لمعرفة إنعكاسات إعادة الهيكلة على تطور نشاط المؤسسات المحلية (البلدية والولاية) في 28 ولاية، وكانت النتائج كالتالي:

- وضعية مالية سيئة؛

- غلق 110 وحدة منها 28 بلدية و 26 وحدة ولائية؛

- تعيش غالبية المؤسسات على السحب من حساباتها المصرفية بالمكشوف.

وهكذا، فقد تبين أن وضعية وحدات هذه المؤسسات تسير في اتجاه سيء منذ سنة 1983، ومن الأسباب القوية التي آلت إليها وضعية هذه المؤسسات أيضا، تدخل الإدارة في التسيير، وفرض أسعار غير اقتصادية على الإنتاج والخدمات، بدعوة تغلب الاعتبارات الاجتماعية ومتطلبات التنمية السريعة.

كما أن دخول هذه المؤسسات في الهيكلة العضوية قبل تسوية وضعيتها المالية، قد أثر تأثيرا آخرًا وبقوة، حيث كانت ديونها في 1983/12/31 تقدر بحوالي 179 مليار دج، وهو مبلغ يمثل ضعف الناتج الداخلي الإجمالي لنفس السنة (86.8 مليار دج)<sup>1</sup>.

أما الشكل الثاني لإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، فيتمثل في إعادة الهيكلة المالية، التي تهدف إلى التطهير المالي للمؤسسات، أي تصفية الوضعيات المالية السابقة، ووضع مجموعة من الإجراءات على المستوى الداخلي للمؤسسة، للسماح لها بالرفع من الإنتاجية، وعلى المستوى الخارجي، بفضل تعديل الأدوات التأطيرية للاقتصاد.

وقد عرّف المخططون الجزائريون إعادة الهيكلة المالية بأنها "مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة والمؤسسة عاجلا وعلى كل المستويات، ليس فقط على المستوى المالي، وإنما بالنسبة لكل النشاطات الواجب تأديتها من قبل المؤسسة، بصفة مستمرة لتجسيد استقلاليتها المالية، وتجنب اللجوء إلى إعانة الدولة".

وقد كان الهدف من إصلاح المؤسسة بشكل خاص وإعادة تنظيم الاقتصاد بشكل عام، هو تحقيق التوازنات الاقتصادية للبلاد، وبالخصوص التوازنات الخارجية، وذلك بضمان التمويل العادي للبلاد من مواد، تجهيزات، مواد أولية و سلع إستهلاكية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص.187.

<sup>2</sup> محمد حشماوي، التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات مع الإهتمام بحالة الجزائر، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1993، ص.152.

## المطلب الثاني: المخطط الخماسي الثاني (1985-1989).

من المفيد أن نشير أن هذه الفترة تعتبر من الناحية النظرية تطبيقاً للمخطط الخماسي الثاني، الذي وضع ليكمل الأهداف التي بدأها المخطط الخماسي الأول، ولكن وفي سنة 1986، حدثت أزمة نفطية أدت إلى إنهيار أسعار البترول والغاز وإنخفاض قيمة الدولار، وهو ما أثر سلباً على الإقتصاد الجزائري وأدى إلى ضعفه في هذه المرحلة، من خلال تدهور إيرادات الصادرات النفطية، وتفاقم حدة الديون الخارجية وإرتفاع معدل التضخم.

والجدول الموالي يبين لنا تدهور الوضعية الإقتصادية، من خلال تطور بعض المؤشرات خلال الفترة (1986-1988):

**الجدول رقم (41):** تطور بعض المؤشرات الإقتصادية للجزائر خلال الفترة (1986-1988).

1988	1987	1986	المؤشرات السنة
2.7-	1.4	1.6-	معدل نمو الإنتاج الوطني الخام (%)
0.3-	00	2.2-	رصيد ميزان المدفوعات (مليار \$)
0.7-	1.3-	6.6	رصيد الميزان التجاري (مليار \$)
22	20.9	19.3	الدين الخارجي (مليار \$)
5.92	4.85	4.70	سعر العملة الوطنية/ دولار

المصدر: محمد حشماوي، مرجع سابق، ص.160.

يبدو واضحاً من هذه المؤشرات التدهور الكبير للإقتصاد الوطني خلال هذه الفترة، كما يظهر جلياً التأثير الكبير لعائدات المحروقات على التراكم الوطني، فإبتداءً من إنخفاض أسعار البترول، بدأت تظهر صعوبات تلو الأخرى، وتتعمق أكثر فأكثر.

وهو ما دفع بالجزائر إلى إعادة النظر في خطتها التنموية وإستراتيجية إستثمارها، حيث ركزت على النقاط التالية:<sup>1</sup>

- مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والإستثمارات، بما يضمن الأهداف الرئيسية للعشرية المقبلة؛
- المحافظة على الإستقلال الإقتصادي وإستقلالية قرار الدولة، لاسيما في التحكم في التوازنات المالية الخارجية؛
- تلبية الإحتياجات الأساسية للسكان، وذلك من خلال الإستعمال الأفضل لطاقات الإنجاز، وتحسين التحكم في الورشات، وترقية تأهيل اليد العاملة.

<sup>1</sup> تقرير عام عن المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1986، ص.5.

وقد أبرزت هذه الفترة حساسية الإقتصاد الجزائري تجاه المحيط الدولي، كما ساهمت في تبرير توجه المخططين الجزائريين نحو تعديل الأهداف المحددة، والشروع في توجيه الإقتصاد والتخطيط نحو اللامركزية والإستقلالية، لتفسيح المجال أمام مبادرات الأعوان الإقتصاديين، من أجل تطوير إستخدام آليات التنظيم الإقتصادي.

وقد صدر قانون إستقلالية المؤسسات بداية عام 1988، والذي يهدف إلى إلزام الشركات الوطنية في القطاع العام بتحقيق الكفاءة المالية التي تمنحها الإستقلالية في الإدارة والتمويل، ويعتمد هذا القانون على التمييز بين الإدارة والملكية، فهذه الأخيرة تكون للدولة بنسبة 100%، في حين توكل إدارة المؤسسة إلى مجلس إدارة، يكون مسؤولاً عن النتائج الإقتصادية للشركة<sup>1</sup>.

وتهدف إستقلالية المؤسسات العمومية إلى "إبقاء الدولة بعيدة" عن النشاط الداخلي للمؤسسة، وهذا لا يعني أنها لا تبالي بمستقبل هذه المؤسسة التي هي بمثابة محرك التنمية، حيث يتدخل القانون للفصل بين سلطات الدولة كمالك للأسهم، وصلاحيات الدولة كسلطة عمومية<sup>2</sup>.

فإذا كانت المشاكل المالية للمؤسسة العمومية الجزائرية، ناتجة عن غياب الفعالية في الجهاز الإنتاجي، إضافة إلى عدم ملاءمة طريقة التمويل -التي كانت تعتمد بالأساس على إستخدام العائد النفطي- فإن الفصل بين الوظائف الإستثمارية، الإنتاجية والتسويقية، سيعطي للمؤسسات والبنوك طابعها الإقتصادي، وهو ما يسمح بالإستخدام العقلاني للموارد.

فالهدف من وراء هذه العملية، هو محاولة تغيير وجه الإقتصاد الجزائري من إقتصاد أحادي الجانب، يعتمد على إستغلال المحروقات، إلى إقتصاد إنتاجي مستقل نسبياً، كون الصناعة الوطنية ينتظرها في المستقبل، أن تستهلك الأقل من المواد والسلع المستوردة، وأن توفر فرص عمل أكثر<sup>3</sup>.

أما فيما يتعلق بالإستثمارات خلال هذه المرحلة، فقد خصص لها المخطط الخماسي الثاني مبلغ 550 مليار دج، بما يسمح بتحقيق الأهداف الأساسية خلال هذه الفترة، وتوسيع وتدعيم قاعدة التنمية، وتوفير ظروف ملائمة من شأنها أن تحل محل المحروقات في مجال تمويل التنمية.

<sup>1</sup> زرقين عبود، مرجع سابق، ص.108.

<sup>2</sup> شيخ أمينة، أثر إعادة الهيكلة الصناعية على القطاع الصناعي العمومي (حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1999، ص.74.

<sup>3</sup> زرقين عبود، مرجع سابق، ص.108.

وفيما يلي نعرض الإستثمارات المخططة خلال الفترة (1985-1989) من خلال الجدول أدناه، الذي يمكننا من إستخلاص النتائج التالية:

- إن أصعب مرحلة مرت بها التنمية في الجزائر منذ الإستقلال، هي الفترة (1985-1989)، إذ أن إنهيار أسعار البترول، بنسبة تراوحت بين 60 إلى 70%، كان ضربة عنيفة للإقتصاد، الذي أصبح عاجزاً، بسبب سقوط إيراداته من العملات الصعبة؛
- إن إتجاه الإستثمارات الصناعية، كان إلى صناعات أخرى غير المحروقات، بتكثيف الإستثمارات في القطاع الزراعي والخدماتي، كما هو مبين في الجدول أدناه؛
- نسجل تناقص في الإستثمارات الفعلية بأقل من الإستثمارات المقررة، وذلك بمقدار 370.5 مليار دج، وهو ما يمثل 67.3% من الهدف المحدد (550 مليار دج)<sup>1</sup>.

وقد إنتهت هذه التطورات السلبية التي عاشها الإقتصاد الجزائري، إلى إعادة النظر من جديد في الإستراتيجية التنموية والسياسة الإستثمارية، بحيث تتماشى وتوجهاته الجديدة، التي ترمي إلى فتح الإقتصاد وتحرير المنافسة، بغية دخول إقتصاد السوق في ظل عولمة الإقتصاد الدولي.

---

<sup>1</sup> زرنوح باسمينة، مرجع سابق، ص.153.

الجدول رقم (42): إستثمارات المخطط الخماسي الثاني (1985-1989).

الوحدة: مليار دج

النسبة المئوية من مجموع الإستثمارات (%)	الإستثمارات المخططة	البيان الأنشطة
5.45	30	الزراعة
7.45	41	الري
0.18	1	الصيد البحري
1.27	7	الغابات
<b>12.72</b>	<b>79</b>	<b>المجموع الفردي</b>
7.23	39.8	المحروقات
5.14	28.3	الكهرباء
2.01	11.1	البتروكيمياء
0.54	3	المعادن
3.27	18	الحديد والصلب
4.83	16.6	البناء الميكانيكي - الكهرباء
8.61	47.4	صناعات أخرى
<b>31.67</b>	<b>174.2</b>	<b>مجموع الصناعات</b>
3.45	19	وسائل الانجاز
2.72	15	وسائل النقل
2.88	15.85	التخزين والتوزيع
1.45	8	البريد و المواصلات السلكية واللاسلكية
8.27	45.5	المرافق الاقتصادية
13.81	76	السكن
1.45	8	الصحة
3.71	20.45	مرافق اجتماعية أخرى
8	44	التجهيزات الجماعية
8.18	45	التربية والتكوين
<b>100</b>	<b>550</b>	<b>المجموع العام</b>

المصدر: تقرير عام عن المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، مرجع سابق، ص.230.



## خاتمة الفصل:

من خلال ما تقدم ذكره، يمكننا إستنتاج أن الجزائر قد إختارت - بعد نيلها الإستقلال- نموذجا تنمويا يحتل فيه التصنيع مكانا مركزيا، وهذا من أجل بناء إقتصاد وطني قوي، يعتمد على النظام الإشتراكي، كخيار سياسي وإقتصادي، بقصد تحقيق أهداف التنمية المرغوبة، إعتادا وبالخصوص على المخططات التنموية.

وقد نتج عن ذلك تحقيق إنجازات جديرة بالإهتمام في عدة ميادين، وإحداث تحولات عميقة في الإقتصاد الوطني، إلا أن النتائج المحصل عليها، وبالرغم من أهميتها، لم تكن في مستوى المجهودات المبذولة، وفي حجم ضخامة الإمكانيات المالية بالداخل والخارج المخصصة لعملية التنمية.

وكنتيجة لكل ما سبق، إستفاقت السلطات الجزائرية، ووجدت أنها قد إهتمت بالجانب الإقتصادي (وبالخصوص قطاع التصنيع)، وأهملت بالتالي الجانب الإجتماعي، الذي نقصد به وعلى الخصوص المستوى المعيشي للمواطن الجزائري، الذي عانى الكثير خلال فترة الإستعمار الفرنسي.

وقد إنتهت هذه المرحلة - خاصة مع إنهيار أسعار النفط العالمية - إلى إعادة النظر من جديد في الإستراتيجية التنموية والسياسة الإستثمارية، بحيث تتماشى وتوجهات الإقتصاد الوطني الجديدة، التي ترمي إلى فتح الإقتصاد وتحرير المنافسة، بغية دخول إقتصاد السوق في ظل عولمة الإقتصاد الدولي.

## الفصل التاسع:

إستفحال أزمة المديونية الخارجية للجزائر

ومحاولات التسوية.

## مقدمة الفصل:

ورثت الجزائر غداة الإستقلال إقتصادا متخلفا وعلى قدر كبير من التدهور والتردي، وهذا راجع لإرتباطه بأهداف الإقتصاد الفرنسي، حيث كانت الجزائر مجرد مخزون للمواد الأولية، وهذا لتمويل آلة الإنتاج الفرنسي، كما أن الإدارة الفرنسية، ما فتئت أن تخرج من هذه الأرض، حتى عمدت إلى ضرب وتحطيم كل مقومات التنمية.

وأمام هذا الوضع، عملت الحكومة الجزائرية على فك الإرتباط مع الإقتصاد الفرنسي، سعيا منها لبسط نفوذها، من خلال رسم معالم الإنطلاق للمسيرة التنموية للبلاد.

ولهذا فقد لجأت الجزائر منذ حصولها على الإستقلال السياسي، وتحت ضغط فجوة الموارد الأجنبية، التي عرفت إتساعا كبيرا عند إنطلاق مخططات التنمية، إلى الإقتراض الخارجي لأجل سد تلك الفجوة، وقد ساعدها على ذلك ظروف الإقتراض الدولي التي كانت مواتية خلال فترة السبعينات، بالإضافة إلى ما تتمتع به الجزائر آنذاك، من ثقة إئتمانية كبيرة، جعلت البنوك ومؤسسات التمويل الدولية تتسابق على إقراضها، فالتقديرات تشير إلى أن نسبة مساهمة القروض الخارجية في تمويل الإستثمارات المنجزة، ضمن المخطط الرباعي الأول والثاني، قد بلغت 24.4 و 29% على التوالي، وهي برأينا تعتبر نسبا عالية.

وما يعبر فعلا عن أن الجزائر أصبحت تعيش أزمة مديونية حقيقية، هو أن خدمات الديون أصبحت تلتهم نسبا كبيرة من حصيلة صادراتها من السلع والخدمات، وأن المتبقي منها لا يكف لتمويل وارداتها الضرورية، أي أنه قد أدى إلى إستنزاف حصيلة الجزائر من العملة الصعبة، مما ألحق الضرر بشكل رئيسي بالبرامج التنموية التي إعتدتها آنذاك.

ومن أجل كل ما سبق، وبغرض فك الغموض على جانب مهم من مسيرة الإقتصاد الجزائري غداة الاستقلال وإلى نهاية الثمانينات، إرتأينا إدراج هذا الفصل متضمنا المباحث التالية:

**المبحث الأول: تطور حجم المديونية الخارجية للجزائر وخدماتها ومؤشراتها قبل سنة 1989.**

**المبحث الثاني: آثار أزمة المديونية الخارجية للجزائر.**

**المبحث الثالث: الإصلاحات الإقتصادية الذاتية نهاية الثمانينات.**

## المبحث الأول: تطور حجم المديونية الخارجية للجزائر وخدماتها ومؤشراتها قبل سنة 1989.

وقعت الجزائر كغيرها من الدول النامية في فخ المديونية الخارجية، وهذا بالنظر إلى نموذج التنمية القائم على الصناعات المصنعة، والذي يتطلب رصد أموال ضخمة، الأمر الذي دفع بها إلى اللجوء إلى المصادر الخارجية، للحصول على أموال إضافية، من أجل تمويل البرامج الإستثمارية المخططة، وبهذا، فقد شهدت المديونية الخارجية للجزائر وخدماتها ومؤشراتها، تطورا ملحوظا بعد الإستقلال، وهو ما سنحاول التعرف عليه من خلال هذا المبحث.

### المطلب الأول: تطور حجم المديونية الخارجية للجزائر وخدماتها خلال الفترة (1962-1989).

محاولة منّا لدراسة تطور حجم المديونية الخارجية للجزائر وخدماتها خلال الفترة (1962-1988) إرتأينا أن نقسم هذا الجزء من الدراسة إلى ثلاث فترات، هي السنوات الأولى للإستقلال، فترة السبعينات، ثم تليها فترة الثمانينات، التي شهدت تأزم الوضعية الإقتصادية (إنفجار أزمة المديونية الخارجية) لأغلب الدول النامية - ومن خلالها الجزائر - وذلك كما يلي:

### أولا: تطور حجم المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة (1962-1970).

عرفت الجزائر مرحلة إنتقالية بعد سنة 1962، تركت لها فيها فرنسا عبئا من الديون التي كانت مستحقة عليها، حيث إلتزمت الجزائر بتقديم 40 مليون فرنك فرنسي قديم لفرنسا، وهذا بموجب "إتفاقيات إيفيان"<sup>1</sup>، إضافة إلى برمجة قروض، من خلال ما ينص عليه إتفاق توقيف القتال في المادة الأولى منه كالتالي: " للمساهمة بصفة دائمة في مواصلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية للجزائر، تواصل فرنسا مساعداتها التقنية مع مساعدة مالية متميزة، تحدد طبقا للشروط ومستوى البرامج السارية حاليا، وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد"<sup>2</sup>.

وبالتالي يمكن القول، أن بداية الإرتباط المالي بالخارج يعود إلى هذه الفترة، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

<sup>1</sup> مشير الوردي، المديونية الخارجية وأثرها على التنمية الإقتصادية في الدول النامية ( دراسة قياسية إقتصادية لحالة الجزائر في الفترة (1970-2003)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، أكتوبر، 2006، ص.69.

<sup>2</sup> إتفاق توقيف القتال، المؤرخ في 18/08/1962، إعلان المبادئ المتعلقة بالتعاون الإقتصادي والمالي، نقلا عن موسى بوزيقة، المديونية الخارجية (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص.108.

الجدول رقم (43): القروض الأجنبية للجزائر بداية الإستقلال.

الوحدة: ألف دينار جزائري

التاريخ	البيان	الدولة المقرضة	مبلغ القرض
1963/01/21		يوغسلافيا	98 400
1963/02/22		بلغاريا	27 500
1963/12/27		الإتحاد السوفياتي	1 123 400
1964/04/15		تشيكوسلوفاكيا	68 800
1964/07/03		الإتحاد السوفياتي	685 389
1964/10/03		ألمانيا الفيدرالية	94 668
1967/01/14		ألمانيا الديمقراطية	745 000
1970/07/21		بلغاريا	196 800

**Source:** B.A.D, rapport d'activité 1971, D'après: Ammar Belhimer, *La Dette Extérieure de l' Algérie*, Casbah Editions, Alger, 1998, p.46.

إن ما يتبادر لنا عند إستقراء بيانات الجدول أعلاه، هو تنوع مقرضي الجزائر بعد الإستقلال مباشرة، وذلك نتيجة أسلوب الصناعات المصنعة، الذي إنتهجه الجزائر، غداة خروج الإستعمار الفرنسي، وبالنظر لإمكانياتها المحدودة آنذاك، فقد إعتمدت على التمويل الخارجي لمشاريعها الإستثمارية، والمتمثل في القروض الخارجية من المعسكر الشرقي آنذاك، كما وجدت في الإتفاق الفرنسي الجزائري مصدرا آخر للتمويل، حيث تم بموجبه الإستفادة من مبلغ 2 مليار فرنك فرنسي، من طرف الهيئة الفرنسية للتعاون لتمويل الإقتصاد الجزائري<sup>1</sup>.

**ثانيا: تطور حجم المديونية الخارجية للجزائر وخدماتها خلال الفترة (1971-1979).**

تميزت هذه الفترة - كما أوردنا في الفصل السابق- بقيام الدولة الجزائرية بالمخططات التنموية، التي كانت تهدف إلى بناء الإقتصاد الوطني، على أساس إنشاء شركات وطنية كبرى، إلا أن هذا الأمر أدى إلى عدم توازن حجم الإستثمارات، الأمر الذي إنجر عنه الإزدياد في حجم الديون الخارجية للجزائر، حيث أعتبرت هذه الفترة الأساس في تكوين المديونية الخارجية للجزائر، وهذا يعود إلى السياسة التنموية المنتهجة، والتي تحتاج إلى موارد مالية كبيرة، وهو ما توضحه بيانات الجدول أدناه، من حيث تطور الديون الخارجية وخدماتها خلال ذات الفترة.

<sup>1</sup>Ben Houria Tahar, *L'économie de l'Algérie*, Français Maspéra, 1980, p.305.

الجدول رقم (44): تطور حجم المديونية الخارجية الجزائرية وخدماتها خلال الفترة (1971-1979).

الوحدة: مليون دولار

البيان	السنوات	1971	1972	1973	1974	1975
حجم الدين الخارجي		3335	4144	4617	4916	6000
خدمات الدين الخارجي		110	159	233	709	457
البيان	السنوات	1976	1977	1978	1979	
حجم الدين الخارجي		9501	11976	15005	20078	
خدمات الدين الخارجي		762	1028	1454	2623	

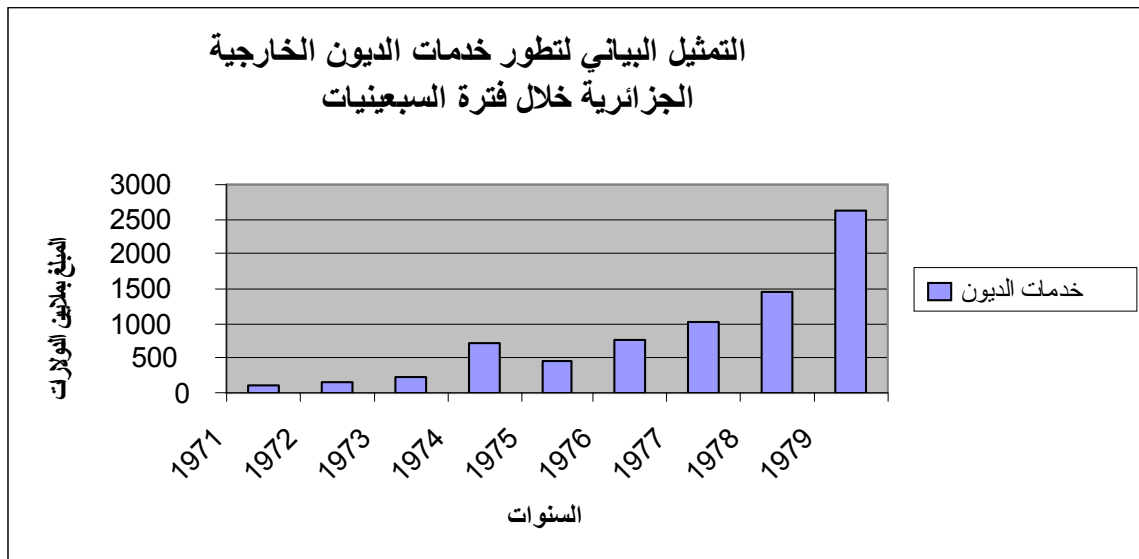
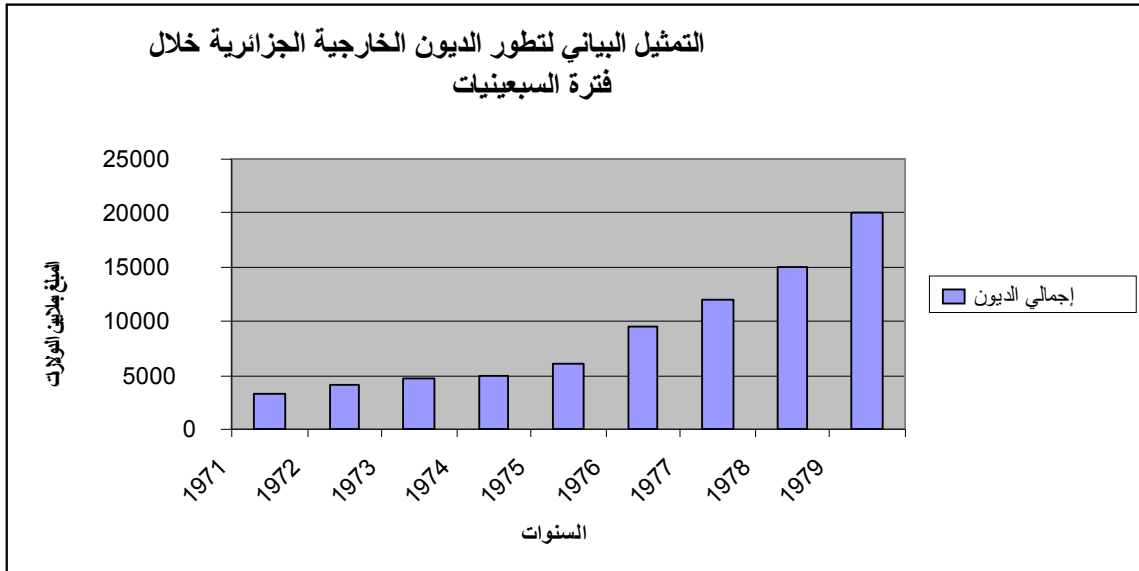
Source : C.N.E.S, La dette extérieure des pays du sud, colloque international, Annaba, Décembre, 1999, p.123.

من خلال إستقراء بيانات الجدول السابق، يمكننا الخروج بالنتائج التالية:

1. الإرتفاع الملحوظ في حجم المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة (1971-1979)، حيث إنتقلت من 3335 مليون دولار عام 1971 إلى 6000 مليون دولار عام 1975، لتقفز إلى 20078 مليون دولار عام 1979، وبالتالي تكون قد تضاعفت بحوالي ست (6) مرات خلال ذات الفترة، ونفسر هذا الإرتفاع بإحتياج السياسة التنموية المنتهجة من خلال مخططات الإستثمار لأموال ضخمة -المخطط الرباعي الأول (1970-1973) والمخطط الرباعي الثاني (1974-1977) - حيث كانت هذه المخططات تمويل بنسبة 25% فقط من الموارد الناتجة عن صادرات المحروقات، و75% المتبقية تمويل من الإقتراض الخارجي، ضف إلى ذلك، أن أزمتي النفط لسنتي 1973 و1979، قد ساعدتا على الطلب المكثف للقروض الخارجية من طرف السلطات الجزائرية، وهذا بالنظر لوفرة السيولة الدولية وسهولة الحصول عليها (إعادة تدوير الإيرادات النفطية) وهو ما أدى بالمسؤولين آنذاك إلى الإعتقاد بإمكانية التمتع بمنتجات إستهلاكية عالية في الأجلين القصير والمتوسط، مع إمكانية الإستمرار في تحقيق تنمية دون مشاكل في تسديد أقساط وفوائد الديون في الأجل الطويلة.
2. إن تطور حجم المديونية الخارجية للجزائر قد إقترن بتطور ملموس لخدمات الدين الخارجي، حيث إرتفعت من 110 مليون دولار سنة 1971 إلى 709 مليون دولار سنة 1974 لتتراجع إلى 457 مليار دولار سنة 1975، وهذا راجع للتحسن الكبير في سعر صرف الدولار تجاه الفرنك الفرنسي، ويعد هذا الأمر في صالح الجزائر، على إعتبار أن تقييم المحروقات في السوق العالمي يتم بالدولار، غير أن خدمات الدين الخارجي ما فتئت أن تعود للإرتفاع مجدداً، وصولاً إلى 2623 مليون دولار عام 1979.

ويمكننا ملاحظة تطور الديون الخارجية للجزائر وخدماتها خلال ذات الفترة من خلال الشكل أدناه:

الشكل رقم (8):



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول رقم (44).

### ثالثاً: تطور حجم المديونية الخارجية للجزائر وخدماتها خلال الفترة (1980-1989).

تميزت فترة الثمانينيات بالإستيراد المكثف للسلع الإستهلاكية الضرورية منها وغير الضرورية، تحت شعار "من أجل حياة أفضل"، وقد كان ذلك على حساب الإستثمار والتشغيل، فضعت مردودية المؤسسات العمومية، التي خصصت لها إستثمارات جد ضخمة خلال فترة السبعينيات، ولذلك لجأت الدولة إلى توجيه إستثمارات جديدة لتدعيم الهياكل القاعدية، كالطرق، السدود وقطاع البناء والصناعات الخفيفة، وهذا بإعتماد شبه كلي على الموارد الخارجية، حيث إستمرت في تمويل مختلف القطاعات بقروض تجارية قصيرة الأجل ومرتفعة الفائدة، وبما أن الإقتصاد الجزائري يعتمد إعتقاداً كلياً على تصدير المحروقات، فقد فكان شديد التأثر بالصدمات الخارجية، خاصة تلك المرتبطة بأسعار النفط وهو ما حدث بالفعل سنة 1986، "عندما إنهار سعر البترول الخام بأكثر من نصف قيمته (من 35 دولار للبرميل إلى حوالي 10 دولار للبرميل)، فإنهارت بذلك إيرادات الجزائر الخارجية من المحروقات من 12.270 مليار دولار إلى أقل من 7.26 مليار دولار، مع العلم أن وزن المحروقات في الميزان التجاري جد مرتفع، حيث يصل إلى 97% من قيمة الصادرات"<sup>1</sup>.

وقد تأثرت المديونية الخارجية للجزائر من تقلبات أسعار المحروقات والفائدة، وكذا من أسعار صرف الدولار الأمريكي سنة 1985، "مع العلم أن الدولار الأمريكي قد فقد بداية عام 1985، ما يقارب نصف قدرته الشرائية، فارتفعت الديون الخارجية نتيجة لذلك بحوالي 7 ملايين دولار، وقد تزامن ذلك وتسارع وتيرة تسديد أصل الديون، فهناك قروض قصيرة الأجل تحصلت عليها الجزائر سنة 1986، وجب تسديدها سنة 1988، وقروض تحصلت عليها سنة 1987، وجب تسديدها سنة 1989، وهكذا تراكمت الديون الخارجية للجزائر، حيث إرتفع مخزون هذه الديون بأكثر من 10 ملايين دولار في الفترة (1985-1989) منتقلاً بذلك من 18.4 مليار دولار إلى 28.6 مليار دولار"<sup>2</sup>.

ومن أجل أكثر إيضاح لكل ما سبق، نورد الجدول الآتي:

<sup>1</sup> بهلول محمد بلقاسم حسن، مرجع سابق، ص. 291.

<sup>2</sup> C.N.E.S, Op.cit, p.61.



الجدول رقم (45) : تطور حجم المديونية الخارجية للجزائر وخدماتها خلال الفترة (1980-1989).

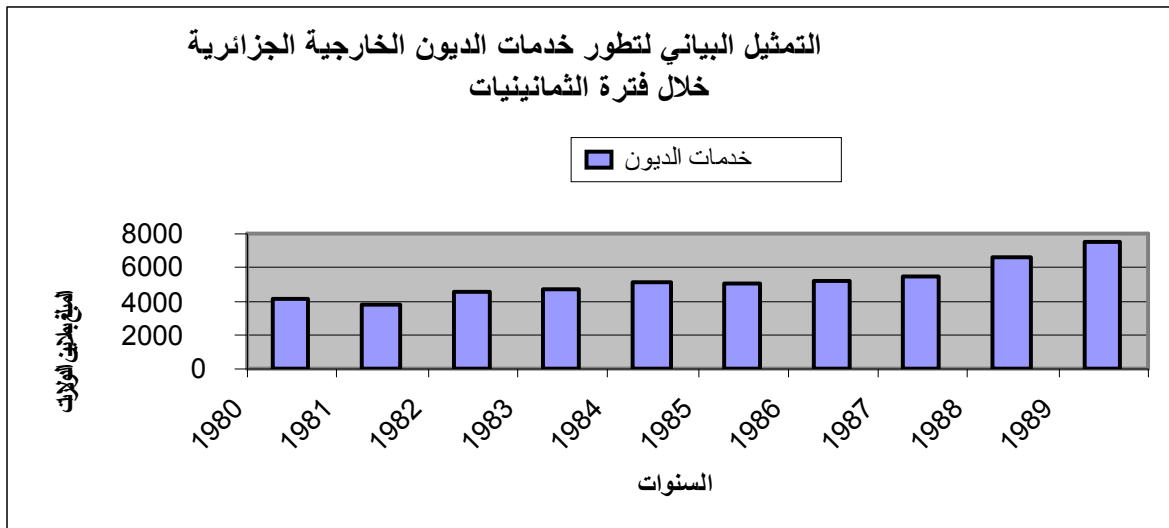
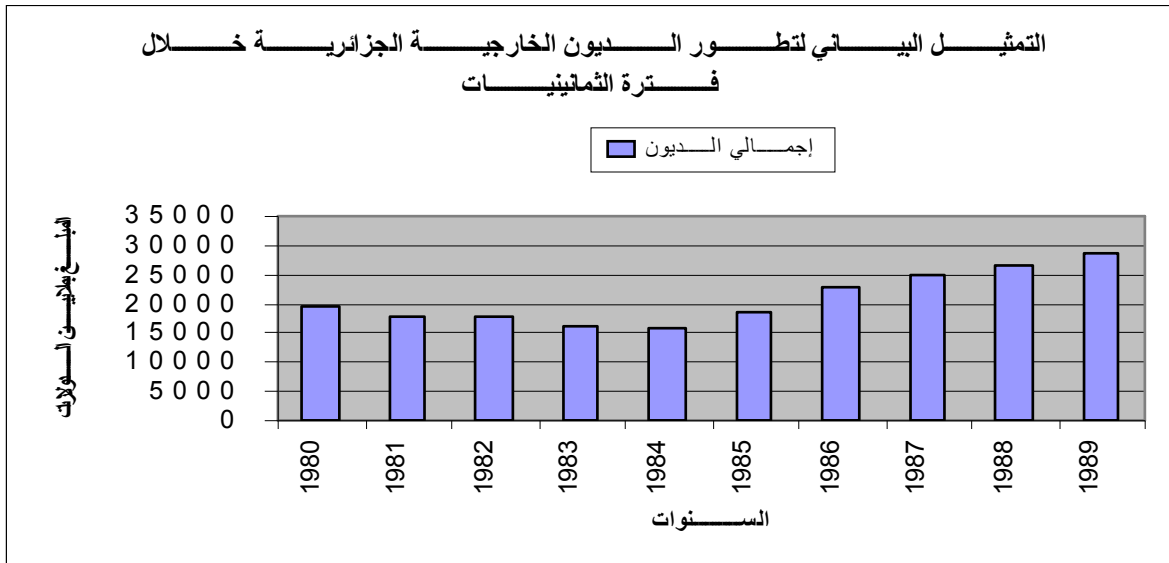
الوحدة: مليون دولار

البيان	السنوات				
إجمالي الديون الخارجية	1984	1983	1982	1981	1980
خدمات الديون الخارجية	15944	16285	17728	17682	19359
إجمالي الديون الخارجية	1989	1988	1987	1986	1985
خدمات الديون الخارجية	5125	4727	4563	3815	4084
إجمالي الديون الخارجية	28574	26745	25022	22906	18401
خدمات الديون الخارجية	7530	6564	5481	5185	5041

Source : Mourad Ben Achenhou, *Dette et Démocratie*, Echarifa, Alger, p.100.

والتمثيلان البيانيان الآتيان يوضحان تطور الديون الخارجية الجزائرية وخدماتها خلال ذات الفترة:

الشكل رقم (9):



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على بيانات الجدول رقم (45).

إن أهم الملاحظات التي يمكننا أن نسجلها حول تطور إجمالي الديون الخارجية للجزائر وخدماتها في فترة الثمانينيات هي:

1. الإنخفاض في إجمالي الديون الخارجية للجزائر بداية الثمانينيات وحتى سنة 1984، حيث بلغ إجمالي الإنخفاض خلال الفترة (1980-1984) ما قيمته 3415 مليون دولار، ليبدأ إرتفاع إجمالي الديون الخارجية من سنة 1984 إلى سنة 1985 بما قيمته 2457 مليون دولار، وقد بقي هذا الإرتفاع مستمرا حتى سنة 1989، حيث بلغت الزيادة خلال الفترة (1984-1989) ما قيمته 12630 مليون دولار، ومرد ذلك كله يعود إلى تحسن أسعار البترول بداية الثمانينيات، وإنهيارها سنة 1986.

2. على عكس إجمالي الديون الذي تميز بإنخفاض محسوس بداية الثمانينيات، فإن خدمات الديون لم تنخفض إلا في سنة 1981، مقارنة بسنة 1980، أما خلال السنوات الأخرى للعشرية، فكانت في إرتفاع مستمر، حيث "إرتفعت خدمات الديون خلال الثمانينات بسرعة أكثر من أصل الدين، وحينئذ، إنغلق فح الديون على الجزائر"<sup>1</sup>.

#### المطلب الثاني: تطور المؤشرات الأساسية للمديونية الخارجية الجزائرية قبل سنة 1989.

إن التعرف على منحى تطور كل من حجم الديون الخارجية الجزائرية وخدماتها قبل سنة 1989، لا يعكس حقيقة ضخامة هذه الديون، ومدى تأثيرها على الإقتصاد الوطني، لذلك كان لزاما علينا ولتدعيم هذه الدراسة أكثر، أن نتعرف على تبعات هذا التأثير، من خلال دراسة أهم النسب التي تطرقنا لها في الباب النظري الثاني، وذلك خلال فترتي (1971-1979) و(1980-1989) على التوالي.

#### أولا: تطور المؤشرات الأساسية للمديونية الخارجية الجزائرية خلال الفترة (1971-1979).

تعرفنا من خلال ما سبق، أن الحجم الإجمالي للديون الخارجية للجزائر وخدماتها، قد شهد إرتفاعا ملحوظا خلال الفترة (1971-1979)، وهذا يعود حسبنا أوردنا سابقا، إلى إحتياج المخططات التنموية آنذاك للتمويل، وهو ما تم تحقيقه من خلال اللجوء للإقتراض من الخارج، إعتقادا على منح التسهيلات الإقراضية آنذاك إثر الصدمات النفطية.

لذلك سنتعرف فيما يلي، على تطور أهم مؤشرات المديونية الخارجية للجزائر خلال ذات الفترة.

<sup>1</sup> C.N.E.S, op. cit, p.61.

الجدول رقم (46): تطور المؤشرات الأساسية للمديونية الخارجية الجزائرية خلال الفترة (1971-1979).

الوحدة: %

البيان	السنوات	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
حجم المديونية الصادرات		105.6	91.7	119.3	58.8	85.2	98.1	123.5	178.2	143.2
حجم المديونية الناتج الوطني الخام		23.3	21.2	32.9	25.8	30.8	35.7	42.6	50.8	48.2
خدمات المديونية الصادرات		5.8	11.7	12.2	12.6	8.7	13.0	15.3	20.4	25.9
الإحتياجات الدولية المديونية		43.6	48.0	52.1	74.9	42.3	42.8	31.2	25.4	36.6

المصدر: من إعداد الباحثة إعتامدا على البيانات الواردة في:

- the world bank, **world debts tables**, external finance for developing countries, 1981.

بالرجوع إلى بيانات الجدول أعلاه، يمكننا الخروج بالملاحظات التالية:

- بالنسبة للمؤشر الأول (المديونية/الصادرات) والذي يقيس عبء المديونية الخارجية الجزائرية، وبالتالي معرفة قدرة الإقتصاد الوطني على السداد، من خلال معرفة ما تمثله المديونية الخارجية إلى حصيلة الصادرات الوطنية، بإعتبارها المصدر الرئيسي لتسديد هذه الديون، نلاحظ أن هذه النسبة قد بلغت 105.6% عام 1971، لتتراجع إلى 91.7% عام 1972، ثم ترتفع مرة أخرى سنة 1973، لتتخفض بعدها إلى 58.8% سنة 1974، وبعدها يتوالى إرتفاعها خلال الفترة (1975-1979) لتصل إلى 143.2% سنة 1979. وبمقارنة هذه النسبة المتحققة خلال هذه الفترة بالنسبة المحددة كسقف من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين وهي (≥275%)، فإنه يمكننا القول بأن مديونية الجزائر الخارجية، لم تبلغ مرحلة الخطر خلال هذه الفترة، وبالتالي فقد كان لها قدرة كبيرة على سداد ديونها الخارجية.
- بالنسبة للمؤشر الثاني (المديونية/الناتج الوطني الخام) والذي يفسر إرتفاعه بتزايد إعتاماد البلد المدين على الإقتراض الخارجي في تنفيذ مشروعات التنمية، وفي علاج بعض المشاكل الإقتصادية التي يواجهها، مثل تمويل الواردات من السلع الغذائية، قطع الغيار، والمواد الوسيطة وغيرها، كما يدل على ضعف قدرة البلد المدين على سداد ديونه الخارجية وخدماتها. وبالتالي، نلاحظ من الجدول أعلاه، أن هذه النسبة قد شهدت تزايدا ملحوظا خلال الفترة (1975-1979)، في حين نلاحظ تذبذبا بين الإرتفاع والإنخفاض خلال الفترة (1971-1974) حيث إرتفعت من 30.8% عام 1975 إلى 50.8% عام 1978 ثم 48.2% عام 1979،

وعموما، فإن هذه النسبة تبقى مقبولة طوال هذه الفترة، وذلك بالمعايير المطبقة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ما دامت لم تتجاوز معدل 50% في المتوسط.

- فيما يخص المؤشر الثالث (خدمات المديونية/الصادرات)، والذي يبين ما تستنزفه مدفوعات خدمة المديونية من حصيلة الصادرات، فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة، كلما دلّ ذلك على أن خدمة المديونية تمتص نسبة كبيرة من حصيلة الصادرات من العملات الصعبة، وقد يكون المتبقي من هذه الحصيلة قليلا، ولا يكف لتمويل الواردات التي يحتاجها الإقتصاد الوطني، وهو ما يعني من جانب آخر، ضعف السيولة المتاحة للبلد المدين في تغطية إحتياجاته المختلفة. وبالرجوع إلى أرقام الجدول السابق، فإننا نلاحظ أن هذه النسبة في الجزائر قد شهدت تزايدا خلال الفترة (1971-1979)، إذ إنتقلت من 5.8% عام 1971 إلى 25.9% عام 1979، وذلك بإستثناء سنة 1975، حيث شهدت خلالها إنخفاضا محسوسا، بتسجيلها نسبة 8.7%، وهي بذلك تعتبر أقل من النسبة المحددة كسقف من قبل المؤسسات المالية الدولية ( $\geq 30\%$ )، والتي ينصح بعدم تجاوزها، حتى لا يصل البلد المدين إلى خطر الإستدانة الخارجية.

- إذا تعلق الأمر بالمؤشر الأخير (الإحتياطيات الدولية/المديونية)، والذي يقيس مجموع ما يملكه البلد من ذهب وعملات أجنبية إلى حجم الديون الخارجية، وبالتالي كلما إرتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على قوة وضعية السيولة الوطنية الخارجية، ومن ثم على طاقة البلد في مواجهة أعباء الديون في الأوقات الحرجة والعكس صحيح.

وإستنادا إلى ما سبق، فقد بلغت هذه النسبة في الجزائر 43.6% عام 1971 و 74.9% عام 1974، لتعرف تراجعا في السنوات الأخيرة من السبعينات، حيث بلغت 25.4% عام 1978، ثم إرتفعت مجددا إلى 36.6% عام 1979.

وإعتمادا على كل ما تقدم ذكره، يتضح لنا جليا أن مشكلة القدرة على سداد الدين الخارجي وكذا مشكلة السيولة كانا غير مطروحين بالنسبة للجزائر خلال فترة السبعينات، حيث ساهمت الإحتياطيات الدولية التي توفرت عليها الجزائر آنذاك في رفع الجدارة الإئتمانية لها، وجعلت منها مقترضا ذو سمعة حسنة في الأوساط الدولية.

**ثانيا: تطور المؤشرات الأساسية للمديونية الخارجية الجزائرية خلال الفترة (1980-1989).**

تعتبر فترة الثمانينات أهم المراحل بالنسبة لتطور حجم المديونية الخارجية للجزائر وخدماتها، إذ تميزت بالإستيراد المكثف للسلع الإستهلاكية تحت شعار "من أجل حياة أفضل"، وهي بذلك تكون قد إتجهت وجهة معاكسة للفترة التي سبقتها، بما إنعكس سلبا على حجم الديون الخارجية للجزائر وخدماتها، وبالتالي التأثير السلبي على الإقتصاد الوطني من حيث الملاءة الإئتمانية والقدرة على السداد، وهو ما سنحاول التعرف عليه من خلال الجدول أدناه.

الجدول رقم (47): تطور المؤشرات الأساسية للمديونية الخارجية الجزائرية خلال الفترة (1980-1989).

الوحدة: %

1984	1983	1982	1981	1980	البيان / السنوات
108.5	114.4	118.2	118.0	106.8	حجم المديونية الصادرات
29.7	33.7	40.1	42.7	40.2	حجم المديونية الناتج الوطني الخام
35.3	33.6	30.6	27.7	23.9	خدمات المديونية الصادرات
21.1	25.0	28.2	32.2	44.1	الإحتياجات الدولية المديونية
1989	1988	1987	1986	1985	البيان / السنوات
244.1	293.6	242.9	249.3	130.6	حجم المديونية الصادرات
53.8	50.3	39.3	37.0	32.4	حجم المديونية الناتج الوطني الخام
69.0	76.9	53.8	56.7	35.8	خدمات المديونية الصادرات
12.1	12.7	17.5	16.9	25.3	الإحتياجات الدولية المديونية

المصدر: من إعداد الباحثة إعتامدا على البيانات الواردة في:

- the world bank , world debts tables , external finance for developing countries, 1989, 1990.

إن إلقاء نظرة على أرقام الجدول أعلاه، تجعلنا نستخلص الحقائق التالية:

- إن نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات، قد عرفت تزايدا كبيرا خلال الفترة (1986-1989)، بينما شهدت تذبذبا خلال الفترة (1980-1985) بين الإرتفاع تارة والإخفاض تارة أخرى، حيث بلغت أعلى مستوى لها عام 1988 (293.6%) متجاوزة بذلك السقف المحدد من طرف المؤسسات المالية الدولية وهو ( $\geq 275\%$ )، وبذلك تكون الجزائر قد دخلت آنذاك مرحلة خطر، من حيث عبء المديونية الخارجية عام 1988.
- إن نسبة الدين الخارجي إلى الناتج الوطني الخام، قد شهدت هي الأخرى إرتفاعا ملحوظا خلال ذات الفترة، فبعدها كانت بحدود 40.2% عام 1980، إرتفعت إلى 53.8% عام 1989،

متجاوزة بذلك النسبة المحددة كسقف من طرف المؤسسات المالية الدولية، والتي تبلغ (50%)، إلا أن ما يلاحظ، أن هذه النسبة قد مالت إلى الإنخفاض، ثم إلى الصعود بعد سنة 1985.

- الحقيقة الأخرى الأكثر دلالة على العبء الذي تحمله الإقتصاد الجزائري جراء مديونيته الخارجية، هي الإرتفاع الكبير في نسبة خدمة الدين الخارجي إلى حصيللة الصادرات من العملات الصعبة، حيث أصبحت هذه النسبة منذ عام 1983، تفوق النسبة التي حددتها المؤسسات المالية الدولية كسقف وهي ( $\geq 30\%$ )<sup>1</sup>، وقد بلغت نسبة خدمة الدين الخارجي إلى حصيللة الصادرات أعلى مستوى لها عام 1988، حيث بلغت 76.9% (أنظر الجدول السابق)، وهي تعتبر برأينا نسبة مرتفعة جدا، الأمر الذي يعني أن المتبقى من حصيللة الصادرات من العملات الصعبة يكون ضئيلا، وقد لا يكف حتى لتغطية الواردات من بعض السلع الضرورية كالأدوية والأغذية وغيرها، وهو ما جعل الجزائر تعيش خلال تلك الفترة أزمة طاحنة، من حيث كمية النقد الأجنبي المتاحة، الأمر الذي أدى إلى إضعاف قدرتها على سداد ديونها الخارجية، وما زاد الأمر صعوبة، الإنخفاض الكبير الذي عرفته أسعار النفط في السوق العالمي، حيث إنخفض سعر برميل النفط الخام إلى 27.7 دولار عام 1986، بعد أن كان في حدود 34 دولار عام 1984.

- بالنسبة لآخر مؤشر، وهو إجمالي الإحتياطيات الدولية إلى الحجم الإجمالي للمديونية الخارجية للجزائر، نلاحظ أنه شهد إنخفاضا كبيرا خلال الفترة (1980-1989)، حيث إنتقل من نسبة 44.1% سنة 1980 إلى 12.1% سنة 1989، ومن ثم، إنخفضت السيولة الخارجية للجزائر في مواجهة أعباء ديونها الخارجية، وبالتالي تدهورت قدرتها على السداد وملاءتها الإئتمانية تجاه دائنيها والمجتمع الدولي برمته، وهو ما حدث بالفعل نهاية الثمانينات.

من خلال ما سبق، يمكننا القول أن الجزائر ومنذ عام 1986، دخلت مرحلة خطيرة من حيث قدرتها على تسيير مديونيتها الخارجية، وبصورة خاصة خلال النصف الثاني من الثمانينات، كما أن الإستراتيجية البديلة للتنمية، قد فشلت بدورها حتى في تقليص حجم المديونية الخارجية إلى المستوى الذي يمكن للإقتصاد الجزائري تحمله، ولم تستطع إيجاد مصادر إضافية للحصول على العملات الصعبة إلى جانب قطاع المحروقات، وهو ما يعني أن الإقتصاد الجزائري يبقى معرضا بقوة للصدمات الخارجية.

---

<sup>1</sup> تشير الدراسات إلى أن الجزائر كانت في عام 1989 ثاني دولة بعد أوغندا، من حيث معدل خدمة الدين الخارجي، حيث وصل فيها هذا المعدل إلى 69.2%، أنظر في ذلك:

- Philippe.A.Bennetot, Op.cit, p.64.

### المبحث الثالث: آثار أزمة المديونية الخارجية للجزائر.

نجم عن تفاقم أزمة المديونية الخارجية للجزائر العديد من الآثار وعلى كل الأصعدة، السياسية، الإقتصادية والإجتماعية، وهو ما سنحاول التركيز عليه من خلال هذا المبحث، حيث يكون من الضرورة بمكان، دراسة الآثار المختلفة المترتبة على مشكلة المديونية الخارجية الجزائرية، حتى يمكن رسم السياسة السليمة للإقتراض، وكذا تحديد بدائل مواجهة المشكلة، وبالتالي إعداد تصور ما يمكن أن يواجه الجزائر من أزمات ترتبط إرتباطا وثيقا بالديون الخارجية، والإستعداد لها بالحل المناسب وفي الوقت المناسب.

#### المطلب الأول: أثر المديونية الخارجية على القدرة الذاتية للإستيراد.

تتعلق القدرة الذاتية للإستيراد بمدى مقدرة البلد على تلبية حاجاته الذاتية من الواردات من مصادره الخاصة، دون اللجوء للمصادر الأجنبية، وقد شهد هذا المؤشر تدهورا كبيرا في الجزائر في السنوات الأخيرة من الثمانينات، وذلك بفعل تفاقم أزمة المديونية الخارجية آنذاك، الأمر الذي يوضحه الجدول التالي إعتامادا على حسابات ذاتية.

**الجدول رقم (48):** تطور القدرة الذاتية للإستيراد في الجزائر قبل سنة 1989.

الوحدة: مليار دولار

البيان السنوات	حصيلة الصادرات (1)	مدفوعات خدمة الدين (2)	المتبقي من حصيلة الصادرات (3) = (2-1)	قيمة الواردات (4)	القدرة الذاتية للاستيراد (%) (5) = (3÷4)
1970	1.472	0.045	1.427	1.620	88
1972	1.622	0.159	1.463	1.784	82
1974	5.621	0.709	4.912	5.062	97
1976	5.960	0.762	5.198	6.849	75
1978	7.128	1.454	5.674	10.702	53
1980	14.965	4.084	10.881	14.680	74
1982	14.899	4.563	10.336	14.919	69
1984	13.918	5.125	8.793	13.706	64
1986	9.144	5.185	3.959	11.779	33
1988	8.541	6.564	1.977	10.592	18

**المصدر:** من إعداد الباحثة إعتامادا على البيانات الواردة في:

– the world bank, **world debts tables**, external finance for developing countries, 1981,1983, 1990 .

من خلال بيانات الجدول أعلاه، نستخلص أن تزايد قيمة مدفوعات الدين الخارجي، قد أثر أيما تأثير على القدرة الذاتية للإستيراد في الجزائر، حيث شهدت تذبذبا بين الإرتفاع والإنخفاض قبل سنوات الثمانينات، وهذا راجع لإرتفاع قيمة الصادرات خاصة سنة 1974، حيث وصلت القدرة الذاتية للإستيراد إلى 97%، إلا أن إنخفاضها توالى إبتداء من سنة 1980، وانتقلت بذلك من 74% سنة 1980 إلى 18% سنة 1988، وهو ما أدى إلى إنخفاض واردات الجزائر من السلع الرأسمالية والمواد الأولية والوسيطه، وبالتالي التأثير سلبا على عمليات الإنتاج والإستثمار والتشغيل.

### المطلب الثاني: أثر المديونية الخارجية على الإدخار والاستثمار والإنتاج والتشغيل.

لقد كان لأزمة المديونية الخارجية للجزائر الأثر البالغ على الإدخار الوطني، ذلك أن المبالغ التي تدفعها الجزائر سنويا على شكل أقساط وفوائد للديون الخارجية، إنما تمثل إنقاصا من الموارد المحلية المتاحة، التي يمكن أن توجه لزيادة المدخرات الوطنية، ومن ثم زيادة حجم الإستثمارات، حيث تم الإحتفاظ بالحدود الدنيا لبرامج الإستثمار، وهذا راجع أساسا لعجز الدولة على إستيراد التجهيزات والسلع الرأسمالية، الذي يعود بدوره إلى سوء تسيير وتوجيه القروض الخارجية.

فتحت ضغط أعباء الديون الخارجية والنقص الملموس في النقد الأجنبي، لجأت الجزائر إلى إتباع سياسة ضبط الواردات كمخرج أساسي لهذه الأزمة، الأمر الذي نجم عنه ندرة السلع الإستهلاكية الضرورية، وبالتالي إرتفاع أسعارها محليا، كما تم غلق أكثر من 600 وحدة إنتاجية من القطاع الخاص، في حين أجبرت العديد من الوحدات الأخرى على تخفيض إنتاجها، ويعود هذا الضعف الكبير إلى مشكل التموين بوسائل الإنتاج من مواد أولية، قطع غيار... وهو مشكل مرتبط بمشكل أعوص هو ندرة الموارد المالية الخارجية.<sup>1</sup>

ومحصلة كل ما سبق، هو التراجع المحسوس في معدلات الإنتاج، التي أصبحت سالبة في الكثير من الأحيان، الأمر الذي يوضحه الجدول أدناه.

### الجدول رقم (49): تطور الإنتاج الصناعي والطاقة الإنتاجية قبل سنة 1989.

سنة الأساس: 1984

البيان	السنوات	1984	1985	1986	1987	1988
مؤشر الإنتاج الكلي	100	102.8	107.7	107.1	107.4	
مؤشر الإنتاج خارج قطاع المحروقات	100	103.2	107.3	105.8	107.7	
معدل إستعمال الطاقة الإنتاجية (إجمالي)	65.9	67.1	67.0	64.6	64.4	
معدل إستعمال الطاقة الإنتاجية (خارج قطاع المحروقات)	67.4	68.8	67.5	64.2	63.1	

Source: O.N.S, collection statistique, n-40, Alger, 1992.

<sup>1</sup> بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993، ص.56.



إن البيانات الإحصائية في الجدول أعلاه، تؤكد حقائق هامة هي:

- إن مؤشر الإنتاج الكلي، قد عرف تحسنا خلال الفترة (1984-1986)، ثم شهد ثباتا نوعيا بعد سنة 1986، أما فيما يخص الإنتاج خارج قطاع المحروقات، فقد عرف كذلك تحسنا خلال ذات الفترة، حيث ارتفع بحوالي 7.3 درجة، ليشهد بعدها تراجعا طفيفا بمقدار 1.5 درجة سنة 1987، ثم يعود للصعود مجددا سنة 1988.
- إن معدل إستعمال الطاقة الإنتاجية الإجمالي، قد شهد هو الآخر تذبذبا نسبيا مع تراجع بعد سنة 1986، وهو نفس ما شهدته معدل إستعمال الطاقة الإنتاجية خارج قطاع المحروقات، الذي إنتقل من 67.4% سنة 1984 إلى 63.1% سنة 1988، وهو ما ينبئ عن وضعية سيئة تزداد حدة بإزدياد أزمة الديون الخارجية للجزائر وتداعياتها، التي إقترنت بتراجع كبير في معدلات الإستثمار، وذلك بلجوء الحكومة الجزائرية آنذاك إلى إلغاء العديد من المشاريع الإستثمارية، والإحتفاظ بالقليل منها كمحصلة لشح الإيرادات الوطنية، الأمر الذي يبينه الجدول التالي:

**الجدول رقم (50):** تطور نسبة الإستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر قبل سنة 1989.

الوحدة: %

البيان	السنوات	1974	1976	1978	1980	1982	1984	1986	1988
الإستثمار الكلي / الناتج المحلي		39.7	43.1	52.1	39.1	37.3	35.1	33.5	27.2

**المصدر:** تم إعداد هذه المعطيات إعتمادا على المصادر التالية:

- روابح عبد الباقي، مرجع سابق، ص.122.
- كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر - تحقيق الإستقرار والتحول إلى إقتصاد السوق - صندوق النقد الدولي، 1988، ص.50.

يتضح من المعطيات أعلاه، أن معدلات الإستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة السبعينات قد شهدت إرتفاعا مستمرا، لتتراجع بشكل نسبي خلال الفترة (1980-1988)، وهي الفترة التي إتسمت بإشتداد أزمة المديونية الخارجية والظروف الدولية الغير ملائمة، حيث إنتقلت من 39.7% سنة 1974 إلى 27.2% سنة 1988، مع العلم أن تدهور معدلات الإستثمار، قد رافقها إنخفاض واضح لمعدلات الإدخار، وهو ما يوضحه الجدول أدناه، حيث يمكن قياس أثر المديونية الخارجية على الإدخار المحلي، إذا نسبنا معدل (خدمة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي) إلى معدل (الإدخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي).

فكلما إرتفعت هذه النسبة، كلما دل ذلك على أن معدل الإدخار كان بالإمكان أن يكون أكبر من ذلك، في حال غياب أو إنخفاض خدمات الدين الخارجي والعكس صحيح.

**الجدول رقم (51):** العلاقة بين معدل الإدخار ومعدل خدمة الدين الخارجي للجزائر قبل سنة 1989.

الوحدة: %

البيان	السنوات	1973	1975	1978	1980
الإدخار المحلي/الناتج المحلي الإجمالي (1)		34	36	37.5	43.1
خدمة الدين/الناتج المحلي الإجمالي (2)		3.47	5.53	7.70	9.50
معدل خدمة الدين/معدل الإدخار المحلي (1÷2)		8.8	15.36	20.53	22.04
البيان	السنوات	1982	1984	1986	1988
الإدخار المحلي/الناتج المحلي الإجمالي (1)		39.2	37.4	29.7	27.0
خدمة الدين/الناتج المحلي الإجمالي (2)		9.7	9.4	8.16	10.70
معدل خدمة الدين/معدل الإدخار المحلي (1÷2)		24.74	25.16	27.76	39.63

**المصدر:** تم إعداد هذه المعطيات اعتماداً على المصادر التالية:

- رواج عبد الباقي، مرجع سابق، ص.124.

- كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص.51.

إن البيانات الكمية في الجدول أعلاه، تسمح لنا بإبداء الملاحظات التالية:

- إن معدل الإدخار قد عرف مرحلتين متميزتين، الأولى وهي الفترة (1973-1980) التي شهد فيها ارتفاعاً مستمراً، حيث بلغ سنة 1980 نسبة 43.1% من الناتج المحلي الإجمالي، أما المرحلة الثانية، فهي الفترة (1982-1988)، وهي مرحلة عكسية، شهدت فيها معدلات الإدخار إنخفاضاً مستمراً، حيث وصلت إلى نسبة 27% سنة 1988.
- الإرتفاع الكبير لمعدل الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، بوصوله إلى نسبة 10.70% سنة 1988، بعد أن كان في حدود 3.47% سنة 1974.
- إن الملاحظة الثالثة، تبرز لنا وبشكل واضح، مساهمة الأعباء الناتجة عن الدين الخارجي في تدهور معدلات الإدخار المحلي، حيث أصبحت بالتالي منافساً بارزاً للإدخار المحلي.

وبالنظر للعلاقة الوثيقة بين الإدخار والاستثمار والإنتاج والعمالة، فقد تأثرت سوق التشغيل سلباً، نظير الإنخفاض الحاد للاستثمار والإنتاج، بفعل عدم مقدرة المؤسسات على طلب المواد الأولية وتجديد أصولها الإنتاجية أو توسيعها، في ظل التزايد الكبير لمعدلات النمو الديموغرافي في الجزائر، فضلاً عن عمليات التسريح الطوعي للعمال من المؤسسات الإقتصادية العمومية، مما ضاعف وإلى حد كبير من مستوى البطالة، وهو ما توضحه البيانات الكمية في الجدول أدناه:

**الجدول رقم (52): تطور معدل البطالة في الجزائر قبل سنة 1989.**

الوحدة: %

البيان	السنوات	1966	1977	1984	1986	1987	1988
معدل البطالة		33.0	22	15.1	16.8	17	18.2

**المصدر:** تم إعداد الجدول اعتمادا على بيانات المصادر التالية:

- محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص.33.
- O.N.S, L'Algerie en quelques chiffres, N-27, Alger, 1996.

إن إلقاء نظرة عابرة على البيانات الواردة في الجدول أعلاه، تسمح لنا بإستنتاج مايلي:

- إنخفاض مستوى البطالة خلال الفترة (1966-1984) من 33% إلى 15.1%، وهذا إن دل هذا على شيء، إنما يدل على تحسن الأوضاع الإقتصادية بصورة عامة، بفعل معدلات الإستثمار التي تجاوزت في بعض الاحيان 48%.
- الإرتفاع المستمر لظاهرة البطالة خلال الفترة (1984-1988)، وذلك من 15.1% سنة 1984 إلى 18.2% سنة 1988، وهو ما شكل مصدرا أساسيا لكثير من الآفات الإجتماعية آنذاك، وكان بالتالي أحد الأسباب الرئيسية وراء إندلاع أحداث أكتوبر 1988، التي شكلت بداية الأزمة الأمنية والسياسية التي تعيشها الجزائر منذ تلك الفترة.

وكمحصلة لتدهور معدلات الإستثمار والإنتاج والإدخار تأثرت معدلات النمو الإقتصادي، كما يتضح من الجدول أدناه، وذلك بفعل الأزمة الإقتصادية، التي عصفت بهياكل الإقتصاد الوطني، بسبب شح مصادر الإقراض الأجنبية من جهة، وإرتفاع خدمات الدين الخارجي، التي بلغت مستويات بالغة الخطورة من جهة ثانية.

**الجدول رقم (53): تطور معدلات النمو الإقتصادي للجزائر قبل سنة 1989.**

الوحدة: %

البيان	السنوات	1973	1977	1980	1982	1984	1986	1988
معدل النمو الإقتصادي		3	5.3	0.9	6.4	5.9	0.5-	1.5-

**المصدر:** روابح عبد الباقي، مرجع سابق، ص.125.

يتضح من البيانات الواردة في الجدول أعلاه، أن معدلات النمو الإقتصادي، قد تراجعت وبشكل لافت للنظر خلال الفترة (1984-1988) حيث إنتقلت من 5.9% سنة 1984 إلى (-1.5)% سنة 1988، وهذا راجع أساسا إلى أزمة المديونية الخارجية، وتقلص حصيلة الصادرات الوطنية بسبب الأزمة البترولية المعاكسة نهاية الثمانينات.

ومما سبق نخلص لحقيقة هامة، مفادها أن النتائج المسجلة أعلاه، وإن كان للمديونية الخارجية دورا لا يستهان به في تحقيقها، إلا أنه لا يمكننا الجزم بأنها السبب الوحيد، بل أن هناك أسبابا موضوعية أخرى غيرها، قد ساهمت في ذلك.

**المطلب الثالث: أثر المديونية الخارجية على الإحتياطيات الدولية والتحويلات الصافية للموارد.**

تعد الإحتياطيات الدولية هامش الأمان لأي دولة، الذي تلجأ إليه لسد العجز في ميزان مدفوعاتها، حتى لا تضطر إلى تخفيض سعر صرف عملتها في كل مرة، أو الإقتراض بشروط صعبة.

وبالنظر لما سبق، ونتيجة تفاقم أعباء الديون الخارجية للجزائر وخدماتها من جهة، وتراجع حصيلة الصادرات الجزائرية من العملات الصعبة من جهة أخرى، قامت السلطات الجزائرية بالسحب من إحتياطياتها من الذهب والعملات الصعبة، لتسديد جانب مهم من خدمات ديونها الخارجية.

والجدول أدناه، يوضح عدد شهور الواردات التي تغطيها الإحتياطيات الدولية للجزائر قبل سنة 1989.

**الجدول رقم (54): تطور الإحتياطيات الدولية للجزائر قبل سنة 1989.**

الوحدة: مليار دولار

البيان	السنوات	1970	1980	1982	1984	1986	1988
الإحتياطيات الدولية		0.352	7.064	4.972	3.184	3.841	3.197
الإحتياطيات/الواردات (بالشهور)		2.6	5.8	4.0	2.8	3.9	4.6

**المصدر:** من إعداد الباحثة إعتامدا على البيانات الواردة في:

– the world bank, **world debts tables**, external finance for developing countries, 1989-1990.

يتضح من بيانات الجدول أعلاه، أن الإحتياطيات الدولية قد عرفت تذبذبا واضحا خلال فترة الدراسة، بسبب أزمة المديونية الخارجية من جهة، وإنخفاض الإيرادات الوطنية من جهة ثانية، بسبب تدهور أسعار المحروقات، إذ تؤكد نفس البيانات أعلاه، أن الإحتياطيات الدولية للجزائر إنخفضت من 7.064 مليار دولار سنة 1980 إلى 3.197 مليار دولار عام 1988، وهو ما انعكس بالسلب على عدد الشهور التي تغطيها من الواردات، حيث إنخفض عدد الشهور من 5 أشهر و24 يوما سنة 1980 إلى 4 أشهر و18 يوما سنة 1988، الأمر الذي أدى إلى إهتزاز الجدارة الإئتمانية للجزائر سنة بعد سنة في السوق المالية الدولية، مما زاد في صعوبة وصولها إلى مصادر الإقتراض الخارجي.

وإنطلاقا مما سبق، أصبحت الجزائر نهاية الثمانينات تسدد مبالغا مالية، في صورة خدمات للدين الخارجي، أكثر بكثير مما يتدفق إليها من موارد مالية، في شكل قروض خارجية جديدة، وهو ما أثر سلبا على التحويلات الصافية للموارد، الذي يبين تطورها الجدول أدناه.

**الجدول رقم (55):** تطور التحويلات الصافية للموارد في الجزائر قبل سنة 1989.

الوحدة: مليار دولار

البيان	السنوات	1980	1982	1984	1986	1988
التحويلات الصافية للموارد		700 -	2.122 -	1.443 -	599	2.543 -

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على البيانات الواردة في:

- the world bank, **world debts tables**, external finance for developing countries, 1989-1990.

يتضح من خلال بيانات الجدول أعلاه، أن الجزائر قد شهدت خلال أغلب سنوات الثمانينات أرقاما سلبية للتحويلات الصافية للموارد، حيث إنتقلت هذه الأخيرة من (-700) مليون دولار سنة 1980 إلى (-2.543) مليار دولار سنة 1988، وذلك بإستثناء سنة 1986، أين شهدت التحويلات الصافية للموارد صعودا ملحوظا، وهذا راجع لإرتفاع القروض الخارجية الجديدة، مقارنة بمدفوعات خدمة الدين الخارجي السنوية، بسبب إنخفاض سعر البرميل الخام في ذات السنة، وبالتالي نقص الإيرادات النفطية، الذي أحدث العجز في الموازنة العامة للدولة، بما إضطر الجزائر إلى الطلب المكثف للقروض الجديدة، حيث "دفعت الجزائر سنة 1986 مبلغ 4.983 مليار دولار كخدمة لديونها الخارجية، في حين إستلمت مبلغ 5.583 مليار دولار في شكل قروض جديدة، فتكون التحويلات الصافية للموارد 599 مليون دولار في نفس السنة"<sup>1</sup>.

**المطلب الرابع: أثر المديونية الخارجية على المستوى العام للأسعار.**

لجأت الجزائر تحت ضغط أعباء الديون الخارجية والنقص الملموس في النقد الأجنبي، إلى إتباع سياسة ضبط الواردات كمخرج أساسي لهذه الأزمة، الأمر الذي نتج عنه ندرة السلع الإستهلاكية الضرورية، بما أدى إلى إرتفاع أسعارها محليا، كما كان لسياسة التخفيض المتتالي لسعر صرف الدينار الجزائري، تجاه العملات الأجنبية الرئيسية الدور الأساسي والفعال في تزايد معدلات التضخم، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

<sup>1</sup> راجع في ذلك البيانات الواردة في المصدر التالي:

- the world bank, **world debts tables**, external finance for developing countries, 1989-1990.

**الجدول رقم (56): تطور معدل التضخم في الجزائر قبل سنة 1989.**

الوحدة: %

1988	1987	1986	1985	1984	السنوات	البيان
5.9	7.4	12.4	10.5	8.1	معدل التضخم	

المصدر: الهاشمي بوجعدار، مرجع سابق، ص.402.

يتضح من الجدول أعلاه، أن معدل التضخم قد شهد تذبذبا خلال سنوات الثمانينات بين الإرتفاع تارة، والإخفاض تارة أخرى، حيث إرتفع من 8.1% سنة 1984 إلى 12.4% سنة 1986، إلا أنه مال إلى الإخفاض بعد ذلك، حيث تراجع من 12.4% سنة 1986 إلى 5.9% سنة 1988.

وبالرغم من الإخفاض النسبي الذي شهده لاحقا، إلا أنه بقي عند مستويات مرتفعة، مما أدى إلى إضعاف القدرة الشرائية للعمال، وتوزيع الثروة لصالح أصحاب الدخل الغير ثابتة، فضلا عن إخفاض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا، الأمر الذي يؤثر بدوره سلبا على الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات.

كما كان لإخفاض سعر صرف الدينار الجزائري، الأثر البالغ في إرتفاع أسعار الواردات، والمواد الأولية والسلع الوسيطة، وهو ما أدى إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي إرتفاع المستوى العام للأسعار محليا، ومن أجل أكثر إيضاح نورد الجدول أدناه:

**الجدول رقم (57): تطور سعر صرف الدينار الجزائري تجاه الدولار الأمريكي قبل سنة 1989.**

الوحدة: دينار/ دولار

1988	1987	1985	1984	1982	1980	السنوات	البيان
5.9	4.9	4.8	5.1	4.6	4.0	سعر الصرف	

المصدر: بربري محمد الأمين، "البعد الإقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري"، مداخلة ضمن فعاليات المنتدى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في الدول النامية، 4-5 ديسمبر 2006، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس.

نلاحظ من خلال الجدول السابق، أن سعر صرف الدينار الجزائري تجاه الدولار الأمريكي، قد عرف إنخفاضا محسوسا خلال الفترة (1980-1984)، ليعود إلى الإرتفاع نوعا ما سنة 1985 ويصل إلى 4.8 دينار لكل \$1، ثم يعود إلى الإخفاض مجددا، إلى أن يصل إلى مستوى 5.9 دينار لكل \$1 سنة 1988، وهي الفترة التي تزامنت والإخفاض المحسوس لأسعار النفط، مما تسبب في إرتفاع حجم المديونية الخارجية، بسبب إنخفاض الإيرادات البترولية للدولة، وقد إنعكس هذا الوضع بالسلب على معدلات التضخم.

## المطلب الخامس: أثر المديونية الخارجية على المستوى المعيشي للشعب الجزائري<sup>1</sup>.

تعتمد الجزائر بصورة كبيرة على العالم الخارجي في سد إحتياجات المواطنين من المواد الغذائية، وهو ما شكل أحد الأسباب التي أدت إلى تزايد أعباء المديونية الخارجية، إلا أنه ومن ناحية أخرى، كان لهذه الأخيرة أثرا واضحا على تدهور المستوى المعيشي للمواطن الجزائري، حيث إنخفضت الواردات إلى 29.4% بسبب الضغط عليها من قبل السلطات الجزائرية، كما لا ننس -وضمن نفس المجال- الآثار التي أحدثتها تخفيض قيمة الدينار الجزائري على مستوى أسعار ضروريات الحياة، وما نجم عن ذلك من تدهور في المستوى المعيشي للسكان، وذلك على الرغم من الزيادات الوهمية في الأجور والمرتبات، أين كانت معدلات التضخم تفوق وبكثير معدلات الزيادة في الأجور النقدية، حيث تشير المعطيات أن الإستهلاك الأسري ، قد شهد تدهورا في السنوات الأخيرة للثمانينات، وقد ترتب عن كل ذلك تدهورا في المستوى الصحي للسكان، بسبب إنتشار الأمراض الناجمة عن سوء التغذية، وأصبحت الجزائر بالتالي، مصنفة ضمن المراتب الأولى من حيث نسبة الفقر في المجتمع.

---

<sup>1</sup> الهاشمي بوجعدار، "أزمة المديونية الخارجية للجزائر -أسبابها و آثارها-" مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، جامعة منتوري، قسنطينة، 1999، ص.106.

## المبحث الثالث: الإصلاحات الإقتصادية الذاتية نهاية الثمانينات.

من خلال العرض السابق، تبين لنا التدهور المستمر - وعلى كل الأصعدة - للإقتصاد الجزائري نهاية الثمانينات، مما أدى إلى إلغاء الطموحات الجماهيرية، وتواصل تزايد معدلات البطالة، وتدهور المستوى المعيشي للسكان.

وكان أن إكتشفت السلطات الإقتصادية الجزائرية آنذاك، خطر الإعتماد على المحروقات في تغطية العجوزات المتتالية، لأن الصدمة النفطية سنة 1986، كانت كافية لإبراز كل صفات الضعف في النظام المخطط المركزي، ذلك عندما إنخفضت مداخيل الصادرات الجزائرية من المحروقات إلى 50%، وعلى الرغم من الصعوبات التي كانت تواجه الجزائر، في سعيها آنذاك إلى إستعادة قدرتها على الوفاء بخدمات ديونها الخارجية، فقد قابلت السلطات العمومية بديل اللجوء للمؤسسات المالية الدولية بالرفض القاطع، ذلك أنه إعترا ف ضمني بفشل السياسة الإقتصادية الجزائرية في تسيير دواليب الإقتصاد، وبذلك، فقد بذلت كل الجهود المتاحة لتجنب الوقوع تحت طائلة شروط المؤسسات المالية الدولية.

وإنطلاقا مما سبق ذكره، بادرت السلطات الجزائرية - تصديقا لأطروحة أن الأزمة ظرفية لا هيكلية ومراهنة على إستغلال أفضل للمحروقات - بمحاولات إصلاح ذاتية نهاية الثمانينات، غير أنه تنبغي الإشارة قبل ذلك، إلى محاولات إصلاح سابقة تعود إلى الفترة الأولى من الثمانينات، والمتمثلة في إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الجزائرية.

### المطلب الأول: إعادة هيكلة المؤسسات العمومية.

إن ضعف مردودية الشركات الوطنية، وكثرة المشاكل التي كانت تتخبط فيها، فسر أساسا على أنه نتيجة لتضخم هذه المؤسسات، حيث ثقل جهازها الإداري وإرتفعت تكاليفه، فنجد مثلا أن هناك 1165 وحدة تجمع ضمن 19 مؤسسة وطنية فقط<sup>1</sup>، وهذا ما يدل على كبر حجم المؤسسات آنذاك، الشيء الذي أدى إلى قرار إعادة الهيكلة للشركات الكبرى، والذي كان يهدف إلى<sup>2</sup>:

- تحسين شروط سير الإقتصاد الوطني؛
- تدعيم فعالية المؤسسات وتوزيع الأنشطة بكيفية متوازنة على كامل التراب الوطني.

وقد عرفت المؤسسة العمومية آنذاك شكلين من إعادة الهيكلة هما:

<sup>1</sup> ناصر دادي عدون، إقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص.62.

<sup>2</sup> محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص.46.



## أولاً: إعادة الهيكلة العضوية.

إنّ الحجم الكبير للمؤسسات العمومية جعلها صعبة التسيير، وهذا في نظر القائمين على شؤونها، وبالتالي تمّ إعادة هيكلتها إلى مؤسسات عمومية صغيرة ومتوسطة الحجم، حيث أطلق على هذه العملية اسم إعادة الهيكلة العضوية<sup>1</sup>.

ويعلل السيّد عبد الحميد الإبراهيمي ذلك، بأنّ أشكال التنظيم المطبقة على المؤسسات الوطنية أثبتت أنها غير ملائمة، بالنظر لقوة تمركز الهياكل ومركزية التسيير وضخامة برامج الإستثمار<sup>2</sup>، حيث تمت إعادة الهيكلة العضوية على أساس التخصص والتقسيم الجغرافي.

## ثانياً: إعادة الهيكلة المالية.

تعني مجموع الإجراءات، التي تتخذها الدولة والمؤسسة في الحين، وعلى كل المستويات، وليس فقط على المستوى المالي، وكذلك كل الأعمال المتخذة بصفة دائمة من المؤسسة، لتجسيد إستقلاليتها المالية، وتجنب اللجوء لإعانة الدولة، بهدف تصحيح العيوب الظاهرة في المرحلة السابقة.

إن التطبيق الميداني لإعادة الهيكلة وبعد سنوات، تبين أنه لم يؤد إلى النجاعة، التي كانت منتظرة في الكثير من الحالات، وإستمرت الكثير من المؤسسات في تحقيق العجز المستمر، وتبين فيما بعد أن هذا العجز لم يكن مرتبط بحجم المؤسسة، بقدر ما كان مرتبطاً بعدة عوامل، من أهمها:<sup>3</sup>

- طريقة التسيير وعملية إتخاذ القرارات وإختيار المسيرين؛
- عدم وجود الإطارات الكفؤة في مناصب إتخاذ القرارات؛
- إنعدام التكامل بين المؤسسات، وعدم إحترام الآجال، وصعوبة عمليتي التموين والتمويل.

وقد إستمرت هذه الصعوبات حتى نهاية عملية إعادة الهيكلة المالية، بظهور عجز دائم وديون متراكمة، ومساعدات مستمرة من خزينة الدولة، وحينها، تم إكتشاف أن الأمر يتعلق بالنظام الإقتصادي المتبع وليس مجرد عوامل تقنية، وبدأت فكرة إقتصاد السوق تلوح في الأفق، وكانت أولى المبادرات تلك المتعلقة بإستقلالية المؤسسات، كما سنتناول تباعاً.

<sup>1</sup> علاوي لعلاوي وآخرون، إستقلالية المؤسسات العمومية الإقتصادية، الجزائر، 1994، ص.19.

<sup>2</sup> Abdelhamid Brahimi, *L'économie algérienne*, OPU, Alger, 1991, p.388.

<sup>3</sup> محمد راتول، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للإختلال الخارجي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999-2000، ص.212.

## المطلب الثاني: إستقلالية المؤسسات العمومية.

تميّز النصف الثاني من عشرية الثمانينات بوضعية إقتصادية صعبة، ظهر خلالها تأثير إنخفاض أسعار البترول، بالإضافة إلى تأثير إنخفاض القدرة الشرائية للدولار على عملية التنمية، وقد نتج عن كل ذلك ظهور عدة نتائج سلبية، كارتفاع أسعار المواد الأساسية، الإختفاء التام لبعضها من السوق الوطنية، إستفحال مشكلة السوق السوداء وارتفاع معدل التضخم.

كل هذه المشاكل، أدخلت المجتمع في دوامة عدم الإستقرار، وكانت دلالة واضحة على فشل الإصلاحات الهيكلية التي طبقت على المؤسسات العمومية، وهو ما جعل الحكومة تعمل على إعطاء مسيري المؤسسات حرية إتخاذ القرارات، والمبادرة وفق ما تمليه قواعد المتاجرة وميكانيزمات السوق.

وفي إطار توجيهات الميثاق الوطني، وقرارات اللجنة المركزية للحزب في دورتها المنعقدة في 1987/12/28، بادرت الحكومة بسلسلة من الإصلاحات تتعلق بتنظيم الإقتصاد الوطني، موضوعها ينصبّ أساسا على المؤسسة العمومية، وعليه، فقد تشكل نظام جديد تمثل في إستقلالية المؤسسات، الذي يعني منحها مزيدا من الحرية والمبادرة في إطار العمل للتجسيد الفعلي للمركزية<sup>1</sup>.

وقد تجسدت مجموعة الأعمال المتعلقة بإستقلالية المؤسسات، في مشاريع قوانين منحها مجلس الوزراء خلال شهر سبتمبر لسنة 1987، وصادق عليها المجلس الشعبي الوطني في ديسمبر سنة 1987، وفي 12 جانفي سنة 1988 صدرت ست قوانين\*، وبها بدأت مرحلة التطبيق الفعلي لإستقلالية المؤسسات، التي حدّدت الحكومة شروطها في مارس سنة 1988، وهي تتضمن ثلاث مراحل كالتالي:<sup>2</sup>

- المرحلة الأولى: في السداسي الأول من 1988، وتعلقت بصناديق المساهمة؛
- المرحلة الثانية: تضمنت وضع نظام تشريعي نهائي، ونقل المؤسسات إلى نظام الإستقلالية؛
- المرحلة الثالثة: بدأت مع مطلع سنة 1989، وفي هذه الفترة، عرف التخطيط نظاما جديدا يقوم على ثلاث مستويات، هي المخطط قصير المدى للمؤسسات، المخطط الفرعي والمخطط الوطني.

\* القوانين الستة هي: 88-01: قانون توجيه المؤسسات العمومية، 88-02: المتعلق بالتخطيط، 88-03: الخاص بصناديق المساهمة،

88-04: المتعلق بقانون التجارة، 88-05: المتعلق بقانون المالية، 88-06: المتعلق بقانون البنوك والقرض.

<sup>1</sup> Abdelhamid Brahimi, op. cit, p.412.

<sup>2</sup> دليل الجزائر الإقتصادي والإجتماعي، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، 1989، ص.59.

وفي هذا الإطار- النظام الجديد- أصبح للمؤسسة العمومية الإقتصادية هيئة مستقلة، تنقسم إلى الجمعية العامة ومجلس الإدارة، كما أصبحت المؤسسة العمومية الإقتصادية شخصا معنويا، وفقا للقانون التجاري، حيث تعرف كشرركات ذات مسؤولية محدودة، شركات مساهمة يكون رأس مالها من رأس مال الدولة أو الجماعات المحلية.

فإستقلالية المؤسسات العمومية أداة رئيسية من أجل رفع مردوديتها الإقتصادية والمالية، والتخلص بالتالي من الوصاية المباشرة للإدارات المركزية، وحتى تتمكن المؤسسات أن تنتقل إلى الإستقلالية الحقيقية، يجب أن تمر بعملية تطهير مالي لخزينتها، لأنها الحل الوحيد من أجل تسوية المشاكل المالية، الناتجة عن المديونية الكبيرة لهذه المؤسسات، تجاه الخزينة العمومية والبنوك التجارية، حيث تهدف إلى تحقيق ما يلي:<sup>1</sup>

- تصحيح وتفادي كل العيوب الناجمة عن نظام التسيير السابق الذي أثبت فشله؛
- تجميع المديونية، بهدف التقليل من درجة ثقلها على الحياة اليومية للمؤسسة، مع محاولة إجلال الديون الطويلة عن طريق سياسة الكشوفات المصرفية، لأن تطهير وضعية المؤسسات والبنوك يخلق بينها جوا من التعاون في شكل جديد.

ومن أجل بلوغ أهداف سياسة التطهير المالي، تم إتخاذ العديد من الإجراءات نذكر منها:<sup>2</sup>

- تكييف سياسات التمويل وطبيعة النشاطات والبرامج الإستثمارية قصد تنويع مصادر التمويل؛
- إقامة مخطط وطني للقرض، مع ضرورة إعادة النظر في القروض البنكية وطرق التسديد الجديدة (تسهيل التمويل الذاتي)؛
- تحويل جزء من ديون المؤسسات الإقتصادية تجاه الخزينة العمومية، في شكل قروض نهائية وغير مسددة، مع إمكانية تحويل الديون القصيرة إلى ديون متوسطة أو طويلة الأجل.

إن التطبيق الفعلي لقانون إستقلالية المؤسسات العمومية، أثبت أن هذه الأخيرة تفتقر للطاقات اللازمة لضمان تناسق مخططها مع المخطط الوطني، حيث أن مستوى التأهيل بالمؤسسة يميل على العموم إلى مستوى متوسط، وأنّ العجز في التأطير يبدو واضحا، خصوصا على مستوى المؤسسات المحلية، حيث أن جل المؤسسات التي تحولت إلى النظام الجديد، تفتقر إلى إستكمال الإجراءات اللازمة، والمتمثلة فيما يلي:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> المرسوم التنفيذي رقم (91-75) المؤرخ في 16/03/1991، حساب التخصيص الخاص رقم (302-063) الذي عنوانه صندوق تطهير المؤسسات العمومية.

<sup>2</sup> المرسوم التنفيذي رقم (92-267) المؤرخ في 88/11/1992، يتعلق بتحويل ديون الخزينة المترتبة على المؤسسات العمومية وتجميدها.

<sup>3</sup> دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص.311.

- عدم إستكمال العمليات الخاصة بتوزيع ذمم المؤسسات المهيكلة؛
- التأخر في إعداد الإجراءات القانونية المدعمة للإستقلالية؛
- عدم وضوح الآليات الإقتصادية للجهاز المالي للمؤسسات.

وبالنظر لكل ما سبق ذكره، لم تتحقق الأهداف المنتظرة من إستقلالية المؤسسات بصفة مرضية، سواء من ناحية تحسين المردودية والنتائج المالية، أو فيما يخص الطاقات الإنتاجية، فعدد المؤسسات التي تطلب القروض بدأ يتزايد من ثلاثي لآخر، حيث بلغت 66.5% خلال الثلاثي الأول، ثم 80.9% خلال الثلاثي الرابع من سنة 1989، كما أن معدل النمو للنتائج الداخلي خلال الفترة (1989-1991) كان بمتوسط 1.4% وهو معدل نمو ضعيف، مما يدل على عجز جهاز الإنتاج.

### المطلب الثالث: إعادة تنظيم القطاع الفلاحي.

قبل 34 يوم من صدور قوانين 12 جانفي 1988، كان قد صدر القانون رقم (87-19) المؤرخ في 8 ديسمبر 1987، والذي يحدد كيفية إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للقطاع الوطني، وقد كان الدافع منه ضعف الإنتاج الفلاحي بفعل السياسة المتبعة، لذلك جاء لبيان حقوق وواجبات المنتجين، كما أدى إلى رفع عدد المستثمرات الفلاحية من 3159 مستثمرة إلى أكثر من 26000 مستثمرة عبر التراب الوطني.

وتتضمن مبادئ القانون، التجميع الحر للفلاحين وإطلاق روح المبادرة من أجل:<sup>1</sup>

- التخفيف من الضغط البيروقراطي؛
- خلق مناصب عمل وتوجيه التأطير نحو القطاع الإنتاجي؛
- المحافظة على الأراضي من التدهور؛
- إمتصاص الخسائر المترتبة على التسيير الذاتي، عن طريق المبالغ المحصلة من التنازل عن أملاك الدولة؛
- المحافظة على أراضي البذر التي لم تزرع؛
- تقييم أحسن للثروات المائية وصيانة العتاد والتجهيزات؛
- تجنيد أكثر لإدخار المنتجين، ومنح مزايا وقروض من طرف النظام المصرفي، الذي يتوفر على مصادر ضمان فعلية.

وإستهدف القانون من خلال مادته الأولى على الخصوص تحقيق مايلي:

- ضمان إستغلال الأراضي الفلاحية إستغلالا أمثلا؛
- رفع الإنتاج والإنتاجية، بهدف تلبية الحاجيات الغذائية للسكان وإحتياجات الإقتصاد الوطني؛

<sup>1</sup> دليل الجزائر الإقتصادي والإجتماعي، مرجع سابق، ص.66.

- تمكين المنتجين من ممارسة مسؤولياتهم في إستغلال الأراضي؛
- ضمان الإستقلالية الفعلية للمستثمرين الفلاحية؛
- إقامة صلة خاصة بين دخل المنتجين وحاصل الإنتاج.

وبموجب هذا القانون، تمنح الدولة المنتجين الفلاحين المعنيين، حق الإنتفاع الدائم على مجمل الأراضي، التي تتألف منها المستثمرة مقابل دفع إتاوة من طرف المستفيدين تحدد في قوانين المالية، كما تمنح الدولة لهم حق إمتلاك جميع الممتلكات المكونة لذمة المستثمرة، ما عدا الأراضي وهذا بمقابل مالي.

وبعد عام من صدور القانون، مست عملية إعادة التنظيم 9968 مستثمرة زراعية إشتراكية تمخضت عنها 25375 مستثمرة، وبلغ عدد المستفيدين آنذاك 164109 منهم 4267 مهندسا زراعيًا وتقنيا فلاحيا، بمعدل 7 أعضاء في كل مستثمرة.

ورغم المجهودات المبذولة في إطار هذا القانون لإعادة تنظيم القطاع، إلا أن النتائج كانت جد محدودة، وأدت في الكثير من الأحيان إلى تدهور أحوال المزارع لأسباب عدة، بعضها يعود إلى التسيير وصعوبته في مجموعات غير متجانسة، وبعضها الآخر يعود إلى المحيط، كصعوبة التمويل من البنوك، بسبب عدم وجود الضمان كون الأراضي ليست ملكا للفلاحين.

#### المطلب الرابع: إصلاح الأسعار.

جاء بموجب القانون رقم (89-12) الصادر بتاريخ 5 جويلية 1989 قانون يهدف لإصلاح الأسعار، تطبق أحكامه كما جاء في مادته الثانية، على السلع والخدمات التي تنتج أو توزع في السوق الوطنية من طرف أشخاص طبيعيين أو معنويين يمارسون أعمالا تجارية، وهو يخضع لعدة مقاييس كمايلي:<sup>1</sup>

- حالة العرض والطلب؛
  - شروط المحافظة على القدرة الشرائية للمستهلك، والتحكم في أسعار السلع والخدمات الإستراتيجية؛
  - الشروط العامة للإنتاج والتسويق؛
  - الأسعار المعمول بها في السلع والخدمات المشابهة أو البديلة؛
  - الأسعار المعمول بها في الأسواق الدولية، فيما يخص السلع والخدمات المعنية أو المشابهة.
- وقد ميز هذا القانون بين نظامين للأسعار كما يلي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمد راتول، مرجع سابق، ص ص. 224. 225.

<sup>2</sup> راجع في ذلك: القانون رقم (89-12) الصادر في 05/07/1989، الجريدة الرسمية، العدد29، الصادرة بتاريخ 19/07/1989، ص.757.

## أولاً: الأسعار المقننة.

يطبق هذا النظام عن طريق ضمان أسعار السلع والخدمات، التي يتطلب إنتاجها التشجيع أو التحفيز، كما يشمل أسعار السلع والخدمات التي تخولها الدولة أسبقية إقتصادية وإجتماعية، من أجل حماية نشاطات إقتصادية أو فئات إجتماعية أو تنمية مناطق جغرافية معينة.

## ثانياً: الأسعار الحرة.

يتمثل هذا النظام في الأسعار التي تتحدد حسب العرض والطلب، حيث تخضع جميع السلع والخدمات التي تكون أسعارها غير مقننة لنظام التصريح بالأسعار.

وللحفاظ على التوازن المالي للمؤسسات المنتجة للمواد المعنية بالنظام الأول (الأسعار المقننة)، فإنه قد تم إستحداث صناديق التعويض كوسيلة لذلك.

ومحصلة تطبيق هذه الإصلاحات هو التحديد الصريح لإستقلالية المؤسسات وإسناد تمويل الأموال العمومية لصناديق المساهمة وإعطاء نوع من المرونة في منظومة التخطيط، وتشجيع القطاع الخاص والصادرات، وإعادة تنظيم القطاع الفلاحي.

ورغم التطبيق العملي لها، إلا أنّ النتائج لم ترق إلى مستوى الرغبة المرجوة، وهذا على جميع مستويات الإقتصاد تقريباً، حيث ظل مستوى الإنتاج وطاقة الإستعمال منحطّة، وإستمرت المديونية الداخلية والخارجية في التزايد، ذلك أن محدودية النتائج تعود جزئياً إلى محدودية القوانين، التي جاءت في ظل الميثاق الوطني لسنة 1986، وفي ظل دستور لا يتماشى والتغيرات التي طرأت على المحيط، إضافة إلى عوامل أخرى نذكر منها:

- بقاء المحيط العام الذي تعمل فيه المؤسسة دون تغيير جوهري خاصة ما يتعلق بنظام الأسعار، نظام الأجور ونظام الضرائب... إلخ؛
- عدم وضوح وواقعية الأهداف والمسؤوليات المنوطة بالمؤسسة؛
- كثرة الضغوط والبيروقراطية الخانقة لحرية المؤسسات العمومية في ممارسة نشاطاتها؛
- هيمنة التسيير البيروقراطي وشيوع الفساد؛
- غياب نظام الحوافز والتشجيعات، وغياب معايير الترقية على أساس الشهادة والكفاءة؛
- إستمرار الجهاز المصرفي في العمل بالأساليب البيروقراطية؛
- مشاكل التمويل بالعملة الصعبة بسبب نظام الصرف؛
- غياب المنافسة وضمن التسويق بالنسبة للمؤسسات العمومية بسبب الندرة.

غير أنه وبعد ظهور دستور سنة 1989، بدأ التوجه نحو التحرر الإقتصادي أكثر وضوحاً، وأتبع بعد ذلك بعدة قوانين هامة تجسد التوجه نحو إقتصاد السوق.

## خاتمة الفصل:

وقعت الجزائر كغيرها من الدول النامية في فخ المديونية الخارجية، وهذا بالنظر إلى نموذج التنمية القائم على الصناعات المصنعة، والذي يتطلب رصد أموال ضخمة، الأمر الذي دفع بها إلى اللجوء إلى المصادر الخارجية للحصول على أموال إضافية، من أجل تمويل البرامج الإستثمارية المخططة، وقد ساعدها على ذلك ظروف الإقتراض الدولي التي كانت مواتية خلال فترة السبعينات، بالإضافة إلى ما تتمتع به الجزائر آنذاك من ثقة إئتمانية كبيرة، جعلت البنوك ومؤسسات التمويل الدولية تتسابق على إقراضها.

وبالنظر لما سبق، شهدت المديونية الخارجية للجزائر وخدماتها ومؤشراتها، تطورا ملحوظا بعد الإستقلال، حيث أصبحت خدمات الديون الخارجية تلتهم نسا كبيرة من حصيللة الصادرات الوطنية من السلع والخدمات، مما أدى إلى إستنزاف حصيللة الجزائر من العملة الصعبة، وبالتالي إلحاق الضرر -وبشكل رئيسي- بالبرامج التنموية التي إعتمدتها آنذاك.

ومنذ عام 1986، دخلت الجزائر مرحلة خطيرة، من حيث قدرتها على تسيير مديونيتها الخارجية، وبصورة خاصة خلال النصف الثاني من الثمانينات، كما أن الإستراتيجية البديلة للتنمية، قد فشلت بدورها حتى في تقليص حجم المديونية الخارجية إلى المستوى الذي يمكن للإقتصاد الجزائري تحمله، ولم تستطع إيجاد مصادر إضافية للحصول على العملات الصعبة إلى جانب قطاع المحروقات، وهو ما يعني أن الإقتصاد الجزائري يبقى معرضا بقوة للصدمات الخارجية.

وإنطلاقا مما سبق ذكره، بادرت السلطات الجزائرية - تصديقا لأطروحة أن الأزمة ظرفية لا هيكلية، ومراهنة على إستغلال أفضل للمحروقات- بمحاولات إصلاح ذاتية نهاية الثمانينات، غير أنه تنبغي الإشارة قبل ذلك، إلى محاولات إصلاح سابقة تعود إلى الفترة الأولى من الثمانينات، والمتمثلة في إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الجزائرية.

ولم تستطع هذه الإصلاحات - مع إستمرار إنخفاض أسعار النفط العالمية - الوصول لأهدافها المرجوة، بما إستدعى اللجوء الإضطراري للمؤسسات المالية الدولية، والشروع في تبني سياسات التصحيح الهيكلي، التي سنأتي على تحليلها من خلال الفصل التالي.

## الفصل العاشر:

الإتصالات الجزائرية مع المؤسسات المالية الدولية  
وتبني سياسات التصحيح الهيكلي.



## مقدمة الفصل:

عانى الإقتصاد الجزائري خلال عقد الثمانينات بالخصوص من تشوهات هيكلية عميقة، مردها يعود إلى الأزمة البترولية، التي إنخفض فيها سعر البرميل من النفط إلى 10 دولار، إضافة إلى إرتفاع معدلات التضخم والبطالة، وإنخفاض معدل النمو الإقتصادي إلى 0.6% وتراجع معدل الإستثمار إلى 4.2%، ضف إلى ذلك، إرتفاع معدلات الفائدة العالمية، التي أصبحت تستنزف جزءا كبيرا من إيرادات الصادرات الوطنية.

كل هذه الأمور وغيرها، ساهمت في وصول الإقتصاد الوطني إلى نقطة حرجة، إستلزمت التوقف لتدارك الأمر بسرعة ومهما كان الأمر مكلفا، وهو ما كان بالفعل، حيث قامت الجزائر بإصلاحات إقتصادية ذاتية، كان الهدف منها محاولة النهوض بالإقتصاد الوطني من جديد، إلا أن نتائج هذه الإصلاحات كانت محدودة، وما ساعد على ذلك، تدهور الوضع السياسي والأمني، وهو ما إستدعى لجوء الجزائر للأطراف الخارجية المتمثلة في صندوق النقد والبنك الدوليين، من أجل إعادة جدولة ديونها الخارجية.

وللإشارة، فإن الجزائر إنظمت إلى صندوق النقد الدولي سنة 1963، وهي عضو في مجلس المحافظين وبلجنة الأربع والعشرين، التي تعد بمثابة نقابة داخل الصندوق، وقد إستخدمت في العديد من المرات حقوق السحب الخاصة، وفي سنة 1988، إستخدمت القسط الإحتياطي بالصندوق، نتيجة الأزمة الإقتصادية والإجتماعية التي عرفتھا آنذاك.

ورغبة منا في فك الغموض عن جانب مهم من تاريخ الإقتصاد الوطني، إرتأينا إدراج هذا الفصل، من خلال إستعراض أهم الإتفاقيات التي أبرمت بين الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، المتمثلة في صندوق النقد والبنك الدوليين، ومن ثم، التعرف على الآثار الإقتصادية والإجتماعية للتصحيح الهيكلي، لنصل إلى مرحلة ما بعد الإتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية ومواصلة الإصلاحات، إعتقادا على المباحث التالية:

**المبحث الأول: تصميم سياسات التصحيح الهيكلي في الجزائر.**

**المبحث الثاني: الآثار الإقتصادية والإجتماعية لسياسات التصحيح الهيكلي في الجزائر.**

**المبحث الثالث: وضعية الإقتصاد الجزائري بعد سنة 1998 (الإصلاحات من الجيل الثاني).**

## المبحث الأول: تصميم سياسات التصحيح الهيكلي في الجزائر.

نتيجة لتراجع أسعار النفط وارتفاع أعباء خدمة الديون الخارجية، واجه الإقتصاد الوطني صعوبات إقتصادية حادة، خاصة خلال الفترة (1986-1988)، وبالتالي فقد كان الإختلال المالي الداخلي والخارجي كبيرا، والإنتاج يتناقص والتضخم يتزايد، ولم تكن هذه العيوب دورية، بل هي ناتجة عن تشوهات هيكلية عميقة.

وقد قامت السلطات المعنية آنذاك، بإتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات التصحيحية في المجالات المالية، النقدية، مجالات الأسعار والأجور، وإصلاح المؤسسات العمومية سعيا منها لإستعادة التوازن الإقتصادي وترشيد تخصيص الموارد نحو القطاعات المنتجة، وزيادة اعتماد الإقتصاد تدريجيا على قوى السوق.

وقد كانت نتائج هذه الإصلاحات الذاتية محدودة، وما ساعد على تكريس ذلك، تدهور الوضع السياسي والأمني، الأمر الذي جعل لجوء الجزائر إلى المؤسسات المالية الدولية أمرا حتميا، من أجل معالجة هذا العجز، وتمويل النشاط الإستثماري للقطاع المنتج، بغرض الرفع من وتيرة النمو التي تميزت بمعدلات نمو سالبة.

وقد عرفت هذه الإصلاحات مرحلتين متميزتين، من خلال كيفية تعامل الجزائر مع صندوق النقد والبنك الدوليين بالنسبة لإعادة جدولة ديونها، حيث أنها حاولت تفادي إعادة الجدولة في المرحلة الأولى (1989-1993)، على إعتبار أن الإختلالات ظرفية، ويمكن تجاوزها بإتباع سياسة تقشفية وبحث سبل أخرى للتمويل، إلا أنها لم تستطع تفاديها بعد ذلك، نظرا للوضع الإقتصادي الذي عرفته مع بداية سنة 1994، وهو ما سنحاول التعرف عليه من خلال النقاط التالية.

### المطلب الأول : إتفاق الإستعداد الإئتماني الأول (30 ماي 1989).

أمضت الجزائر أول إتفاق مع صندوق النقد الدولي في 30 ماي 1989، حيث إستفادت بموجبه على 155.7 مليون وحدة سحب خاصة (DTS)، بما يعادل 200 مليون دولار أمريكي، كما إستفادت من تسهيل تمويلي تعويضي للمفاجآت يقدر بحوالي 315.2 مليون وحدة سحب خاصة (DTS)، أي ما يعادل 360 مليون دولار أمريكي، مما جعل القرض الكلي في النهاية يساوي 560 مليون دولار أمريكي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> جريدة الشروق، يومية وطنية، العدد 1405، الصادرة في 14 جوان 2005، ص.10.

ويعتمد صندوق النقد الدولي هذا النوع من البرامج، لمساعدة الدول على تحقيق الإستقرار الإقتصادي في المدى القصير، من أجل معالجة عجز ميزان المدفوعات، وذلك بإستعادة التوازنات الإقتصادية الكلية، عن طريق تخفيض الطلب الكلي، فهي "تهدف إلى تخفيض حجم الإستهلاك المحلي، والعمل على تحريك قوى السوق في إتجاه تعزيز الإنتاج المحلي"<sup>1</sup>.

وقد كانت مدة هذا الإتفاق سنة واحدة ، تلتزم خلالها الجزائر بالشروط التالية:<sup>2</sup>

- صرامة أكثر للسياسة النقدية؛
- القضاء على عجز الميزانية؛
- مواصلة تخفيض قيمة الدينار؛
- إدخال المرونة على نظام الأسعار.

وبتدقيقنا في العناصر السابقة، نجد أن أغلبها يمس الجانب المالي والنقدي، ويعود هذا إلى طبيعة صندوق النقد الدولي، بإعتباره مؤسسة مالية، كما تبين لنا الأدوات الأساسية، التي يعتمد عليها في إجراء أي إصلاح إقتصادي، حيث تكون السياسة المالية والنقدية هي محور كل إصلاح.

إلى جانب هذا، فهي تبين لنا الأسس الحقيقية التي يحاول صندوق النقد الدولي إرساءها، والتي تصب كلها في خانة نظام إقتصاد السوق، فمن خلال الشرطية السابقة، كانت الجزائر مدعوة إلى التحكم الصارم في عرض النقود، أي في حجم الكتلة النقدية، التي تعتبر مصدرا لفائض الطلب الذي يرتبط مباشرة بالأسعار والسياسة الميزانية، وكذا معدل الصرف<sup>3</sup>.

أما بالنسبة للعجز الموازني، فالقضاء عليه يكون من خلال تخفيض النفقات العامة، ومحاولة الرفع من مستوى الإيرادات العامة، وهو شرط يكرس تقليص دور الدولة في النشاط الإقتصادي، من خلال تقشفها في مجالات الإنفاق المختلفة، لتمارس بذلك دور المنظم للنشاط الإقتصادي فقط.

إلى جانب هذا، فإن تخفيض قيمة الدينار وتحرير الأسعار، إنما يعني فتح المجال لقوى العرض والطلب في سوق الصرف وسوق السلع لتحديد قيمة العملة والسلع والخدمات، وقد إتخذت الحكومة الجزائرية للإلتزام بهذه الشرطية عدة تدابير عن طريق التحكم في حجم الكتلة النقدية، نظرا لفائض السيولة الذي كان يعاني منه الإقتصاد الجزائري، إلى جانب التخفيض في الإنفاق الحكومي وكذا الواردات، محاولة منها لمعالجة عجز ميزان المدفوعات.

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية ، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص.273.

<sup>2</sup> Hocine Benisaad, op.cit, P.59.

<sup>3</sup> C.N.E.S, **Rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux du programme d'ajustement structurel**, ALGER, 1998, p.185.

وقد واصل الدينار الجزائري إنزلاقه، لينتقل من 8.032 دينار لكل دولار إلى 10.95 دينار لكل دولار، ونظير ذلك، تم إدخال نوع من المرونة على الأسعار المحلية، التي كانت حتى سنة 1989 أسعارا إدارية مخططة.

وإستجابة لشرطية صندوق النقد الدولي، أصبح من الضروري إحداث التغيير على مستوى المنظومة التشريعية لتتماشى والتوجهات الجديدة لسياسة الإصلاحات الإقتصادية المتبعة، وبدأت هذه التغييرات بإصدار القانون رقم (89-12) المؤرخ في 5 جويلية 1989 والمتعلق بالأسعار، حيث يمكن إعتباره خطوة أولية في سبيل إرساء قواعد نظام السوق، وذلك نتيجة تحرير الجزئي للأسعار، وتبنيه لمقاييس حساب تكاليف الإنتاج وحالة العرض والطلب والمنافسة الإقتصادية<sup>1</sup>.

وقد تم من خلال هذا القانون، تبني نوعين من الأسعار، حيث بقيت الدولة تلتزم بدعمها لبعض السلع والخدمات الأساسية، وحددت لها بذلك أسعارا إدارية، أما الأسعار الأخرى، فهي حرة يتم تحديدها على أساس التكاليف الحقيقية والربحية.

ومكّن هذا الإجراء من إحداث تغيير جذري في نظام الأسعار، حيث أنه وبداية من شهر جوان لسنة 1991 قد تم تحرير كل الأسعار، ما عدا أسعار 50 منتوجا، بقيت تخضع لنظام الأسعار بهامش أقصى تحدده الدولة، و22 منتوجا مدعما من طرف الدولة لحماية الطبقات الفقيرة<sup>2</sup>.

إضافة لما سبق، وإصلاح النظام المالي والبنكي، تم إصدار القانون رقم (90-10) المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، وبموجبه أصبح البنك المركزي يسمى بنك الجزائر، وهو مؤسسة مستقلة عن الدولة مكلفة بوضع ومتابعة السياسة النقدية ومراقبة النظام المصرفي، كما تم من خلال هذا القانون، الفصل في التداخل الموجود بين الخزينة والبنك المركزي، وأصبحت بذلك الدولة مجبرة على التخلي عن التمويل المباشر للمؤسسات العمومية عن طريق الخزينة<sup>3</sup>.

كما حمل هذا القانون في طياته قواعدا جديدة لحركة رؤوس الأموال مع الخارج، وتواجد المؤسسات المالية والإقتصادية الأجنبية بالجزائر، وذلك تشجيعا للإستثمار الأجنبي، الذي يمكن أن يساعد في خلق ديناميكية جديدة للإقتصاد الوطني، والمشاركة في التنمية.

<sup>1</sup> محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص.166.

<sup>2</sup> Hocine Benisaad, "Algerie : réstructuration et réformes économique (1979-1993), O.P.U, Algerie, 1993, p.154.

<sup>3</sup> C.N.E.S, Rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux du programme D'ajustement structurel, Op.Cit, P.186.

ومن جهة أخرى، أقر قانون النقد والقرض (90-10) إمكانية إعادة تحويل رؤوس الأموال والنتائج والمداخيل والفوائد، وذلك بناء على الإتفاقيات الدولية، التي وقعت عليها الجزائر والتي تلتزم بإحترامها، وفي هذا الإطار، فإن مجلس النقد والقرض يعتبر الهيئة المخولة قانونا لإصدار تراخيص للإستثمار في القطاع المالي والإقتصادي، وإعتماد الإستثمار الأجنبي في الجزائر<sup>1</sup>، وتم بذلك تصريح السلطات بموجب هذا القانون للسماح بإنشاء البنوك الخاصة، كما تم إلغاء التخصيص في التعامل مع البنوك التجارية بالنسبة للمؤسسات العمومية، وبالتالي، فقد أصبحت لها الحرية في التعامل مع أي بنك.

وعقب نهاية إتفاق التثبيت الأول في ماي 1990، بدأت مفاوضات أخرى بين صندوق النقد الدولي والجزائر، في سبيل الحصول على قرض آخر لمساعدتها على مواصلة الإصلاحات الإقتصادية، ونشير إلى أن هذه المفاوضات جرت في ظل تحولات دولية ومحلية عطلت سيرها.

وقد تبنت الجزائر خلال هذه الفترة، مرسوما تنفيذيا جديدا يرمي إلى تحرير التجارة الخارجية يحمل رقم (91-37) المؤرخ في 13 فيفري 1991، والمتعلق بشروط التدخل في ميدان التجارة الخارجية، وتم بموجبه إلغاء نظام إحتكار الدولة للتجارة الخارجية المطبق سابقا، كما تم في نفس السياق، تحديد الشروط اللازمة لتطبيقه فيما يخص تمويل عمليات الإستيراد، عن طريق التعليمة رقم (91-03) المؤرخة في 21 أفريل 1991 والصادرة عن بنك الجزائر<sup>2</sup>.

ومن خلال كل ما سبق، نجد أن الجزائر قد خطت -من خلال تبنيها لمجموع القوانين والمراسيم السابقة- خطوة أولى في سبيل إرساء أسس نظام إقتصاد السوق، إلا أنها بقيت جزئية، وبالتالي فقد إستدعت إجراء إصلاحات أكثر عمقا وتأثيرا، نظرا للاختلالات التي كان يعاني منها الإقتصاد الجزائري.

<sup>1</sup> محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص.175.

<sup>2</sup> بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الإقتصادي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص.104.

## المطلب الثاني: إتفاق الإستعداد الإئتماني الثاني (3 جوان 1991).

لجأت الجزائر مرة ثانية إلى صندوق النقد الدولي، من أجل تعميق الإصلاحات في المجال الإقتصادي، وتم إبرام إتفاق ثاني بتاريخ 3 جوان 1991 مدته عشرة أشهر، وقد تضمنت رسالة النية الأهداف العامة التي أبدت السلطات الجزائرية عزمها على تحقيقها، والتي من شأنها تفعيل الإقتصاد الجزائري، حسب قواعد السوق في إطار مستقل، وتتمحور هذه الأهداف فيما يلي:<sup>1</sup>

- تقليص دور الدولة في الحياة الإقتصادية، والعمل على ترقية نمو المؤسسات العمومية والخاصة؛
- ترشيد الإستهلاك والإدخار، وإلغاء الإختلالات والتشوهات الناجمة عن الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وسعر الصرف.

وتبعاً لذلك ، تحصلت الجزائر بموجبه على قرض قيمته 300 مليون وحدة سحب خاصة (DTS) بما يعادل 400 مليون دولار أمريكي، موزعة على أربع شرائح، إستخدمت الجزائر نسبة 75% منها فقط، أما الباقي (25%)، فقد تم تجميدها من قبل صندوق النقد الدولي بسبب عدم إحترام الحكومة الجزائرية آنذاك لكل البنود الواردة في هذا الإتفاق.<sup>2</sup>

وقد تضمن هذا الإتفاق مجموعة من الشروط كالتالي:<sup>3</sup>

- تحرير التجارة الخارجية تحريراً تاماً؛
- تقليص الدعم الموجه للمواد الأساسية؛
- تخفيض قيمة العملة الوطنية؛
- رفع معدلات الفائدة؛
- تحقيق فائض في الميزانية، قصد توجيهه لتمويل التطهير المالي للمؤسسات العمومية؛
- التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور وتخفيض النفقات العامة؛
- خصصة المؤسسات العمومية؛
- تحرير الأسعار؛
- إصلاح النظام الضريبي والجمركي.

<sup>1</sup>Hocine Benisaad, "Algérie: réstructuration et réformes économique (1979-1993), op.cit, p.142.

<sup>2</sup>جريدة الشروق اليومي، مرجع سابق، ص.10.

<sup>3</sup>بوزيدة حميد، مرجع سابق، ص.105.

وتشير شروط هذا الإتفاق، إلى تعديها الإصلاحات المالية والنقدية مثلما كان في الإتفاق الأول، لتشمل إصلاح التجارة الخارجية، وكذا المؤسسات العمومية عن طريق الخصخصة، بالإضافة إلى أن هذا الإتفاق كان يرمي إلى تحقيق الحرية الاقتصادية، وتقليص دور الدولة تدريجيا عن طريق تحرير التجارة الخارجية وأسعار السلع والخدمات وأسعار الصرف وكذا أسعار الفائدة، بإعتبارها أسس النظام الإقتصادي الحر، إلى جانب الحد من تدخل الدولة عن طريق تخفيض النفقات، ورفع الدعم عن السلع الأساسية.

ووفق شرطية صندوق النقد الدولي، إتخذت الجزائر مجموعة من التدابير الاقتصادية والمالية، ففي المجال النقدي، تم إتخاذ الإجراءات التالية:<sup>1</sup>

- تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة في حدود لا تتجاوز 20%؛
- إرتفاع نسبة إعادة الخصم من 7%، وهو المستوى الذي عرفته سنة 1989، إلى 10.5% سنة 1991 ثم إلى 11.5 % سنة 1992؛
- إنشاء سوق ما بين البنوك.

وفي الجانب المالي، إنتهجت السلطات الجزائرية سياسة نقدية صارمة للنفقات العامة للدولة، بهدف التخفيف من حدة التضخم، وتقليص عجز الميزانية العامة للدولة.

كما واصل الدينار الجزائري إنزلاقه حتى سبتمبر 1991، ليتم بعد ذلك تخفيض قيمته بنسبة 50% حيث إنتقل سعر صرف الدولار بالدينار من 9 دينار لكل دولار سنة 1990، إلى 18.5 دينار لكل دولار سنة 1991.<sup>2</sup>

وبالنسبة للأسعار، فقد تم تحريرها أكثر، حيث عرفت أسعار بعض السلع الأساسية إرتفاعا محسوسا، كأسعار النقل والمنتجات الطاقوية نتيجة رفع الدعم عنها، كما تم في نهاية جوان 1992 التحرير شبه الكلي للأسعار، حيث تم رفع الدعم عن 18 منتوجا أساسيا، ولم يبق خاضعا لهذه العملية إلا أربع منتجات أساسية.<sup>3</sup>

ولمواجهة الإنعكاسات السلبية على الإستقرار الإجتماعي وحماية الفقراء من نتائج تصحيح الأسعار الجبرية للمواد الغذائية، طبقت الدولة نهاية سنة 1991 نظام الشبكة الإجتماعية، عن طريق تقديم علاوات نقدية لعديمي الدخل وذوي الدخل المحدود.

---

<sup>1</sup> شعوبي محمود فوزي، كمامي محمود أمين، الإقتصاد الجزائري من منظور متغيرات حساب الإنتاج وحساب الإستغلال خلال الفترة (1998-1999)، مقال بالملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الإقتصادي الجديد، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 22-23 أفريل، 2003، ص.76.

<sup>2</sup> Hocine Benissad, **Algérie : réstructuration et réformes économiques**, op.cit, P.186.

<sup>3</sup> Ibid, p.155.

وبحلول سنة 1993، أصبح هذا النظام يغطي أكثر من 60% من عدد السكان، وبلغت تكلفته حوالي 2% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1992<sup>1</sup>.

ومن جهة أخرى، وبهدف الحصول على إيرادات إضافية لمواجهة العجز والتخفيف من عبء المديونية وتفادي مشكل إعادة الجدولة، عمدت الدولة إلى تعديل قانون المحروقات رقم (86-14) المؤرخ في 19 أوت 1986 عن طريق القانون رقم (91-21) المؤرخ في 4 ديسمبر 1991، والذي يسمح للشركات الأجنبية بإستغلال باطن الأرض بمشاركة سوناطراك بنسبة 51%، من أجل رفع الإنتاج، خاصة بقدوم الشركات الأجنبية، التي تملك التكنولوجيا العالية والقدرة المالية على الإستثمار، وهذا بالنظر لما تحتاجه عمليات البحث والتنقيب من مبالغ ضخمة تفتقر إليها الجزائر آنذاك.

وفيما يتعلق بالمؤسسات الإقتصادية العمومية، وإلتزاما بشرطية صندوق النقد الدولي من خلال الإتفاق والمتعلقة بالخصوصية، فقد تمت مراجعة وتعديل القانون التجاري الجزائري، بالمصادقة على المرسوم التشريعي رقم (93-08) المؤرخ في 25 أبريل 1993، والذي أصبحت بموجبه المؤسسات الإقتصادية العمومية، قابلة للإفلاس كباقي الشركات الخاصة، بعد أن كانت لا تخضع لهذه العملية كونها تمثل سيادة الدولة، فالمؤسسات العمومية التي يُثبت توقفها عن دفع ديونها، يمكن أن تتعرض لعملية التصفية في حال مطالبة دائئتها بذلك، ويعتبر هذا المرسوم خطوة أولية لتسهيل عملية الخصوصية، وذلك بإزالة الغطاء القانوني الذي كان يحميها من الإفلاس.

كما نشير في هذا الصدد، أنه تم إصدار مرسوم تشريعي آخر رقم (93-10) بتاريخ 23 ماي 1993 والمتعلق بسوق القيم المنقولة، وكان الهدف منه إحداث ميكانيزمات جديدة لتمويل وتقييم الإستثمارات في إطار سوق مالي يتم فيه تداول الأوراق المالية، وذلك لتسهيل عملية الخصوصية، وتكون بذلك السوق المالية مصدرا جديدا لتمويل الإستثمارات.

ومن جهة أخرى، ولتسريع الإصلاحات الإقتصادية وإحداث ديناميكية جديدة في الإقتصاد، عن طريق تشجيع الإستثمار الخاص الأجنبي والمحلي، تم إصدار المرسوم التشريعي رقم (93-12) المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بالإستثمار، وقد تضمن تنظيمات جديدة خاصة بالإستثمار، وكذا مختلف التحفيزات الجبائية المتعلقة به.

<sup>1</sup> كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص.87.



وبإنهاء برنامج الإنفاق الثاني في مارس سنة 1992، ورغم تحقيق بعض التحسن على مستوى التوازنات الكلية سنتي 1990 و 1991، وهذا نظرا للتطبيق الصارم لشرطية صندوق النقد الدولي، إلا أن الوضع الإقتصادي والإجتماعي العام لم يعرف نتائج إيجابية تذكر، كما عرفت توجهات سياسة الإصلاحات المتبعة تراجعا في تطبيقها إبتداء من سنة 1992، نظرا للتغيرات التي عرفتتها الساحة السياسية.

فقد كان لسياسة التقشف التي مارستها السلطات خلال سنتي 1990 و 1991، في مقابل إرتفاع أسعار النفط الأثر الإيجابي على الرصيد الإجمالي للخرينة، حيث تم تحقيق فائض في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 3.3% و 4.1% خلال السنتين السابقتين على التوالي<sup>1</sup>، كما شمل هذا التقشف كل أنواع الإنفاق الحكومي<sup>2</sup>، سواء ما تعلق بالنفقات الجارية (أعباء الدين العمومي، السلطات العمومية، وسائل المصالح والتدخلات العمومية)، أو النفقات الإستثمارية (الإستثمارات المنفذة من طرف الدولة وإعانات الإستثمار)، أو القروض الموجهة للمؤسسات العمومية.

أما ما يخص السياسة النقدية، فقد سجل معدل التضخم إرتفاعا خلال الفترة (1989-1991)، بحيث إنتقل من 9.3% سنة 1989 إلى 16.6% سنة 1990، ثم إلى 25.5% سنة 1991<sup>3</sup>، وهذا نتيجة تحرير الأسعار وعدم إستقرار سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، وهو الأمر الذي يعتبر عاملا سلبيا ومعيقا لتعزيز مناخ الإستثمار والإستقرار.

وإبتداء من سنة 1992، عرفت الإصلاحات الإقتصادية تعثرا مفاجئا، كان له الأثر البالغ في عودة الإختلالات للمتغيرات الكلية، وذلك نتيجة إتباع مسار آخر يتنافى ومسار الإصلاح السابق، بحيث عمدت الحكومة إلى إنتهاج سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي في مجال الإستثمار ودعم السلع الإستهلاكية الأساسية، إلى جانب إعادة علاقة تبعية بنك الجزائر للخرينة العمومية، وفرض رقابة على التجارة الخارجية خاصة في مجال الواردات.

وقد أدى كل هذا إلى الإختلال في التوازن الداخلي، إذ سجلت سنة 1992 عجزا على مستوى الميزانية، قُدر كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي بحوالي 1.2%، ليرتفع بعدها إلى 8.7% سنة 1993، وذلك نتيجة إرتفاع الأجور والتحويلات الموجهة في إطار الشبكة الإجتماعية لحماية ذوي الدخل الضعيف.

---

<sup>1</sup> C.N.E.S, **Rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux du programme D'ajustement structurel**, op.cit, P.22.

<sup>2</sup> أنظر المادتين 24 و 35 من القانون رقم (84-17) المؤرخ في 1984/07/07 والمتعلق بقوانين المالية.

<sup>3</sup> كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص.21.

إلى جانب هذا، سجل معدل التضخم إرتفاعا كبيرا سنة 1992، إذ بلغ 31.7%، لينخفض إلى 20.5% سنة 1993، وهي معدلات مرتفعة جدا مقارنة بما كانت عليه سنة 1989.

كما كان لإنخفاض أسعار النفط التي إنتقلت من 20.4 دولار للبرميل سنة 1991 إلى 20.1 دولار للبرميل سنة 1992، ثم إلى 17.8 دولار للبرميل سنة 1993، دورا كبيرا في خفض الإيرادات العامة للميزانية، التي تراجعت كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من 32.3% سنة 1991 إلى 30.3% سنة 1992، ثم إلى 27.6% سنة 1993، مما أدى إلى إحداث العجز في الميزانية العامة للدولة<sup>1</sup>.

وفيما يخص التوازن الخارجي، فقد تمكنت الجزائر من تحقيق فائض في الميزان التجاري سنتي 1990 و 1991، وارتفعت نسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي من (-1.71)% سنة 1990 إلى (+5.59)% سنة 1991، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

**الجدول رقم (58):** وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال سنتي (1990-1991).

الوحدة: مليار دج

1991	1990	السنوات	البيان
246.53	129.59		إجمالي الصادرات
198.35	139.11		إجمالي الواردات
48.17 +	9.51 -		رصيد الميزان التجاري
862.13	554.38		الناتج المحلي الإجمالي
5.59 +	1.71-		رصيد الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)

**المصدر:** من إعداد الباحثة اعتمادا على إحصائيات:

- O.N.S, Rétrospective statistique, (1970-2002), P.230.

أما فيما يتعلق بالمديونية الخارجية، فقد بقي حجمها ثابتا على العموم دون تحسن، كما أن الإحتياطات الرسمية لم تشهد هي الأخرى أي تحسن يذكر، وهو ما يوضحه الجدول أدناه:

<sup>1</sup> بوزيدة حميد، مرجع سابق، ص.108.

**الجدول رقم (59):** تطور حجم الديون الخارجية والإحتياطيات الرسمية للجزائر خلال الفترة (1993-1990).

الوحدة: مليار دولار .

البيان	السنوات			
	1993	1992	1991	1990
الديون الخارجية	26.4	26.1	27	26.72
الإحتياطيات الرسمية	1.5	1.5	1.6	0.8

**Source:** O.N.S, Rétrospective statistique, (1970-2002), p.233.

### المطلب الثالث: برنامج الإستقرار الإقتصادي (1 أبريل 1994-31 مارس 1995).

إن تسيير الجزائر لمديونيتها الخارجية منذ إنفجارها لم يكن ملائما، رغم لجوئها إلى المؤسسات المالية الدولية المختلفة، وعقد إتفاقيات متكررة معها، وإلتزامها بشروطها المحففة إن إقتصاديا أو إجتماعيا، ورغم كل هذا، فقد عجزت الجزائر عن توفير السيولة الخارجية اللازمة، خاصة بعد الإنخفاض في أسعار البترول سنة 1993، فنفاقم الوضع السياسي والإجتماعي، وأصبحت الأزمة متعددة الجوانب، حيث تراجع معدل النمو الإقتصادي وتزايدت وتيرة التضخم، وإرتفع معدل البطالة، وتدهور ميزان المدفوعات، وإنخفضت إحتياطيات الجزائر من العملة الصعبة، حيث أصبحت لا تكاد تغطي أكثر من بضع أسابيع من حاجياتنا من الإستيراد، وقد تجاوزت خدمات المديونية الخارجية 80% من إيراداتنا الخارجية، فلم تجد الجزائر من بديل سوى معاودة الإتصالات مع الهيئات المالية الدولية والرضوخ لشروطها القاسية، وتم إمضاء إتفاق بينها وبين صندوق النقد الدولي بتاريخ 1 أبريل 1994، سمي ببرنامج "ستاند باي" ويدوم سنة، "حيث تحصلت الجزائر بموجبه على قرض بقيمة 457.2 مليون وحدة سحب خاصة (DTS)، أي بما يعادل 1 مليار دولار أمريكي، تمهيدا لعقد إتفاق موسع في المستقبل"<sup>1</sup>، ولم يشمل هذا الإتفاق إعادة جدولة سوى ديون الجزائر التي تنتهي آجالها قبل 31 ماي 1995، مع فترة إعفاء لم تتجاوز أربع (4) سنوات، أما إعادة جدولة ديون الجزائر العمومية التي تنتهي آجالها بعد ماي 1995، فيبقى مرهونا بمدى نجاح تطبيق إتفاق "ستاند باي"، وهذا يعني أن الدائنين بطبيعة الحال، لم يضعوا ثقتهم سوى في صندوق النقد الدولي، الذي وضع بدوره الجزائر على المحك لفترة سنة واحدة، ومن هنا، تكون إعادة الجدولة الثنائية التي ترغب فيها الجزائر مع نادي باريس، كنتيجة مباشرة للتوقيع على برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، في إطار إتفاق تسهيلات موسعة مع بداية أبريل 1995.

<sup>1</sup> جريدة اشروق، مرجع سابق، ص.10.

وإذا كانت فترة التسديد التي تمتد إلى غاية سنة 2010، تبدو كافية فإن مدة الإعفاء، وهي أهم عنصر في عملية إعادة الجدولة، تبقى بعيدة عن رغبة الجزائر، التي طلبت عشر (10) سنوات.

كما أن قرار الدائنين بمنح الجزائر أربع (4) سنوات فقط، للعودة إلى التسديد ابتداء من سنة 1998، يعود إلى عدة إعتبارات هي:

- وضع الجزائر أمام الأمر الواقع، للإسراع في تطبيق الإصلاحات الإقتصادية المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي، من أجل تفادي التماطل الذي وقعت فيه الجزائر، خلال تجربة إتفاق سنة 1991، التي لم يتم مواصلة تنفيذها حتى النهاية؛
- إن الجزائر ليست بلدا فقيرا، ومن المتوقع أن ترتفع مداخيل صادراتها بشكل محسوس، إبتداء من سنة 1996، تاريخ بداية إشتغال أنبوبي الغاز المتجهين نحو غرب وشرق أوروبا؛
- السبب الثالث مرتبط بتسهيل تمويل الإتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي، ولذلك جاءت مدة الإعفاء مطابقة تماما لمدة إتفاق "ستاند باي" (سنة واحدة)، إضافة إلى الإتفاق الموسع الذي تنوي الجزائر إبرامه في أفريل 1995 على مدى ثلاث سنوات، والهدف منه تخفيف العبء المالي، إلى غاية الإنتهاء من تطبيق هذه الإتفاقيات ذات الإنعكاسات الإجماعية القاسية.

وكان هذا البرنامج يهدف على المدى المتوسط، إلى العمل على إعادة النمو الإقتصادي للقضاء على البطالة، وإيجاد نوعية نمو خاصة في القطاعات ذات الأولوية كالسكن وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومحاولة تقريب نسبة التضخم من النسبة العالمية (3-4%)، وكل هذا من خلال محتويات هذا البرنامج.

ومن أجل الوصول للأهداف سالفة الذكر، والحصول على رضا المؤسسات المالية الدولية، كان على الجزائر أن تثبت حسن السلوك وتلتزم بتطبيق جملة من الإجراءات هي كالتالي:<sup>1</sup>

#### أولا: تحرير التجارة الخارجية.

أقرت الدولة بموجب إتفاق الإستقرار الإقتصادي أن جميع المنتجات الوطنية قابلة للتصدير، إلا شتلات النخيل، الأنعام، والأشياء ذات البعد الوطني والتاريخي، وكل الصفقات التجارية مسموح بها، ويمكن إستيراد أي شيء، إلا بعض الإستثناءات، حيث حددت الدولة قائمتين من المنتجات غير المسموح بها مؤقتا.

<sup>1</sup> Banque d'Algérie, Résumé du programme « Stand By», p.8.

## ثانيا: نظام سعر الصرف.

بعد تخفيض سعر الصرف تصبح عمليات التمويل تتم وفق السعر الثابت، وعندما تتوفر جميع شروط التسيير، تتحدد أسعار الصرف وفق نظام العرض والطلب بين بنك الجزائر والبنوك التجارية.

## ثالثا: سياسة الأسعار.

يتحدد نظام الأسعار وفق ثلاث أنماط هي كالتالي:

- السعر الإداري أو المدعم ويشمل الدقيق، الفرينة والحليب؛
- أسعار ذات هامش ربح محدد وتشمل الأدوية، الورق، الأدوات المدرسية والتجهيزات العلمية، الكتب والوسائل التعليمية، التبغ، القهوة، الزيت والسكر؛
- نظام الأسعار المعلن مسبقا.

## رابعا: الشبكة الاجتماعية.

إن الإجراءات المتعلقة بالحماية الاجتماعية التي وضعت سنة 1992، كانت تشمل أربع منح هي:

- منحة الأجر الأدنى (IPSU)؛
- منحة عائلية تكميلية (ICAF)؛
- منحة التقاعد الإضافية (ICPR)؛
- منحة معدومي الدخل (ICSR).

وبعد دخول برنامج الاستقرار الإقتصادي حيز التطبيق، أصبحت الإجراءات المتعلقة بالحماية الاجتماعية كما يلي:

- تعويض منحة معدومي الدخل بنظام نشاط المنفعة العامة؛
- تتكفل الدولة بمنح الأجر الأدنى (IPSU)، أما منحة التقاعد الإضافية فيتكفل بها الصندوق الوطني للتقاعد؛
- يُنظر إنشاء صندوق التأمين على البطالة الناتجة عن أسباب إقتصادية.

## خامسا: سياسة الميزانية.

إن التخفيض في العجز المالي أصبح ممكنا، بفضل تغيير سعر الصرف على مداخيل الجباية البترولية، ومداخيل الجباية الجمركية، وكذا على مختلف الضرائب على الواردات، كما أن هناك مداخيل أخرى منتظرة، نظرا لتحرير الأسعار الداخلية، وكذا تحسين مردودية الإدارة الضريبية.

## سادسا: السياسة النقدية.

ستتدعم السياسة النقدية خلال سنة 1994، وذلك من أجل تدعيم سعر الدينار الجزائري، والحد من التضخم، ولتجنب تضخم مفرط في الطلب الإسمي، كما ستخفف الزيادة في الكتلة النقدية إلى 14% بدلا من 21% سنة 1993، ضف إلى ذلك أنه لن تكون هناك أي قروض للمؤسسات الإقتصادية، وسترفع نسبة إعادة الخصم إلى 15%.

## سابعا: ميزان المدفوعات وإعادة جدولة الديون الخارجية.

فيما يخص ميزان المدفوعات، فإن الاستراتيجية الإقتصادية الجديدة تهتم بأربع أولويات هي كالتالي:

- زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات؛
- تحرير الواردات؛
- تكوين إحتياطي من العملة الصعبة ؛
- إعادة تمويل متعدد الأطراف للمديونية الخارجية المتوسطة وطويلة الأجل.

وفي نهاية المدة المخصصة لتطبيق برنامج الإستقرار الإقتصادي، ورغم الظروف الإجتماعية والسياسية والأمنية الصعبة التي كانت تعيشها الجزائر آنذاك، وهذا ما أكده "ميشال كامديسيس" المدير العام لصندوق النقد الدولي في إجتماع بمديرد شهر سبتمبر 1994 قائلا: "أود أن أهنيئ السلطات الجزائرية التي إتزمت بالشجاعة -رغم الوضع السياسي والإجتماعي الصعب جدا- في إعادة توجيه إقتصادها من نظام دولة محض إلى نظام قائم على تطوير قوى السوق"<sup>1</sup>.

وفي نفس المجال، تدخلت البلدان الدائنة للجزائر وخاصة فرنسا، اليابان والولايات المتحدة الأمريكية لتقديم دعمها لها، وهذا ما تم بالفعل، حيث صرحت الدول الدائنة للجزائر بداية أكتوبر 1994، بأنها ستزودها بمصادر تمويل جديدة، سواء كان ذلك من طرفها، أو من طرف المؤسسات المالية الدولية.

والسؤال الذي ينبغي طرحه الآن هو:

ماذا حققت الجزائر من هذه الإتفاقية حتى تلقى كل هذا الدعم والتأييد من طرف المؤسسات المالية الدولية ومجموع دائنيها؟

<sup>1</sup> L'économie, mensuel économique, publié par Algérie-presse-service N°160, Novembre, 1994, p.36.

- بإنتهاء إتفاق "ستاند باي" مع صندوق النقد الدولي، يمكننا إجمال أهم نتائجها في النقاط التالية:<sup>1</sup>
1. إستفادات الجزائر من تمويل مالي قدره 5.193 مليار دولار، وزع كما يلي:
    - 1 مليار دولار كسيولة مباشرة؛
    - 1.417 مليار دولار كقروض؛
    - 833 مليون دولار كحساب خاص للعملة.
  2. إعادة جدولة مبلغ 4.5 مليار دولار من الديون الخارجية لدى "نادي باريس".
  3. إن معدل التضخم لم يتعد 29% سنة 1994 عوض 40% المنتظرة حسب البرنامج.
  4. إيقاف التراجع في النمو الإقتصادي، إذ بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (-0.2%) سنة 1994، بينما كان (-2.0%) سنة 1993.
  5. تخفيض عجز الخزينة العمومية من 8.7% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993 إلى 4.4% سنة 1994، في الوقت الذي كانت فيه الخزينة العمومية تتابع عملية تطهير المؤسسات العمومية، وتقليص إستدانتها تجاه النظام المصرفي، حيث تم تحقيق ما يلي:
    - إستقلالية خمس (5) مؤسسات عمومية وطنية من بين المؤسسات الثلاث والعشرين؛
    - حل 88 مؤسسة عمومية محلية؛
    - عرض خمس (5) فنادق عمومية للبيع تمهيدا لوضع برنامج الخصخصة.
  6. متابعة تطهير البنوك التجارية الخمسة، عن طريق القيام بدراسة مالية إضافية على أساس حساباتها في آخر سنة 1993.
  7. تحرير أسعار المدخلات الزراعية ومواد البناء، ورفع أسعار المواد الغذائية المدعمة، وإنشاء صندوق الضمان من البطالة، وذلك من أجل التخفيف من الآثار السلبية التي تتسبب فيها عملية الإصلاحات.

#### المطلب الرابع: برنامج التعديل الهيكلي (أفريل 1995-مارس 1998).

بعد تطبيق برنامج الإستقرار الإقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي لمدة سنة كاملة، وافق الصندوق على منح قرض للجزائر في إطار برنامج التعديل الهيكلي "حددت قيمته بحوالي 1.169.28 مليون وحدة سحب خاصة (DTS) بما يعادل 1.8 مليار دولار أمريكي، إستفادت الجزائر من مبلغ الشريحة الأولى وقدرها 325.28 مليون وحدة سحب خاصة، وتمت الإستفادة من الباقي ومقداره 844.08 مليون وحدة سحب خاصة إلى غاية 21 مارس 1998<sup>2</sup>، وتمتد مدته على ثلاث سنوات، وقد كان يهدف إلى دفع عجلة النمو الإقتصادي وتعميق عملية الإصلاح الهيكلي، بإتمام عملية

<sup>1</sup> عبد الله بن دعيدة، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الإقتصادية، ندوة الإصلاحات الإقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية، مرجع سابق، ص 363. 364.

<sup>2</sup> جريدة الشروق اليومي، مرجع سابق، ص 10.

إعادة الهيكلة الصناعية، والبدء في خوصصة جزء من المؤسسات الإقتصادية العمومية، وضمان الحماية الإجتماعية اللازمة للطبقات المتضررة من النتائج السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي، هذا مع المحافظة وتدعيم النتائج الإيجابية المحصل عليها في إطار برنامج الإستقرار الإقتصادي.

وقد وافق الصندوق على تقديم هذا القرض بعد أن أرسلت الجزائر خطاب النوايا، الذي تضمن محتوى البرنامج المتمثل فيما يلي:<sup>1</sup>

أولاً: السياسة الإقتصادية الظرفية.

تتعلق بالتدابير المالية والنقدية التي تسمح بتحقيق النمو الإقتصادي ، مع الحفاظ على نتائج الإستقرار الإقتصادي وتعزيزها .

ففيما يتعلق بسياسة الميزانية، فإنه يتعين متابعة تخفيض العجز الميزاني، وإزالته تماماً ابتداء من سنة 1996، ثم البدء في إظهار فائض لتدعيم الإدخار الوطني، من أجل تمويل الإستثمار اللازم لمتابعة عملية النمو الإقتصادي، ومن أجل ذلك، فقد تم إتخاذ الإجراءات التالية:

#### 1. زيادة الموارد: وذلك بواسطة:

- توسيع مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة؛
- تحسين المردود الجبائي بمكافحة الغش والتهرب الضريبي.

#### 2. تقليص النفقات: وهذا عن طريق:

- التقليل من النفقات الإدارية؛
- التحكم في كتلة أجور الوظيف العمومي؛
- إزالة الدعم عن أسعار المواد الإستهلاكية تدريجياً، مع تقليص نفقات صندوق التطهير المالي للمؤسسات العمومية؛
- عقلنة نفقات التجهيز.

أما ما يخص السياسة النقدية، فإنه يتعين متابعة مكافحة التضخم، لتخفيض وتيرته إلى مستوى مقبول يمكن تحمله ومراقبته، وذلك عن طريق:

- تقليل الضغط على السيولة المصرفية، وذلك بضمان المرونة الكافية لمعدلات الفائدة التي تتكون في السوق النقدية ما بين البنوك؛
- متابعة توسيع السوق النقدية، بإدخال تقنية بيع السندات العمومية بالمزايدة؛
- إدخال تقنية "السوق المفتوحة" كوسيلة غير مباشرة للسياسة النقدية؛

<sup>1</sup> عبد الله بن دعيدة، مرجع السابق، ص ص. 365. 366.



- متابعة تكوين سوق القروض، وذلك بتعزيز تقنية مناقصة القروض لإعادة تمويل البنوك، وتحسين محافظتها المالية؛
- إزالة سقف هامش ربح البنوك مع تحرير كلي لمعدلات الفائدة المدينة؛
- الوصول إلى معدلات فائدة حقيقية موجبة لتطوير وتعبئة الإدخار الخاص.

### ثانيا: السياسة الاقتصادية على المدى المتوسط.

يتمثل محتوى هذه السياسة في العودة إلى النمو الإقتصادي، الذي يستجيب لمتطلبات البلاد، حيث ينتم بما يلي:

- إعادة تشغيل كل القطاعات الإنتاجية وبصفة خاصة قطاعات الصناعة والزراعة والبناء، وذلك بتمويل ملائم ومضمون، وفي مأمّن من خطر التقلبات الظرفية والصدمات الخارجية والداخلية؛
- ضمان الإستقرار مع معدل تضخم معقول يمكن مراقبته، وهذا يتطلب اللجوء إلى مصادر تمويل تعتمد على الإدخار، مع تفادي التمويل النقدي التضخمي؛
- إيقاف تزايد البطالة كخطوة أولى ، ثم البدء في إمتصاصها في مرحلة ثانية.

وفيما يخص القطاع الخارجي، فإنه يتوجب إتخاذ الإجراءات التالية:

- متابعة تحرير التجارة الخارجية برفع كل القيود الإدارية البيروقراطية، مع تشجيع الصادرات من غير المحروقات؛
- متابعة تطوير نظام الصرف بواسطة إقامة سوق الصرف بين البنوك مع نهاية سنة 1995، وسوق صرف كاملة ومتصلة بالسوق النقدية، والعمل على جعل الدينار قابل للتحويل بالنسبة لنفقات الصحة والتعليم والسياحة كمرحلة أولى، وتخفيض مستوى الحماية الجمركية بهدف الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

وعليه، فإن هذا البرنامج يعكس نوايا السلطات في السعي من أجل ترسيخ مقومات الإقتصاد الحر بهدف إستعادة النمو من جهة، وتوسيع القاعدة التصديرية وتقليص الإعتماد على قطاع المحروقات من جهة أخرى، ومن ثمة، يمكن تخفيف أعباء المديونية الخارجية بتحقيق إيرادات إضافية ناتجة عن زيادة الصادرات، لكنّ هذا يتطلب توفير المناخ الإستثماري وتهيئة القطاعات الإنتاجية، من أجل رفع مستويات إنتاجها للتكيف مع إقتصاد السوق، ومن أجل ذلك، فإنه يجب تحقيق التوازن المالي للمؤسسات، وذلك عن طريق تطهيرها وإعادة هيكلتها بإتباع عملية الخصخصة، الأمر الذي يعني تقليص دور القطاع العام، ومن ثمة، العمل على إدماج الإقتصاد الوطني في الإقتصاد العالمي، وإستبعاد وسائل التنظيم والرقابة التي تستخدمها الدولة للسيطرة على الأسواق وتوجيه النشاط الإقتصادي، ومن ثمة، تأكيد هيمنة القطاع الخاص وحرية من خلال خصصة الإقتصاد.

## المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية والإجتماعية لسياسات التصحيح الهيكلي في الجزائر.

بذلت الدولة الجزائرية جهودا مضمينة في سبيل إنجاح برامج التصحيح الهيكلي، وقد صرحت في الكثير من المناسبات أنها وصلت إلى النتائج الملموسة في ميادين التوازنات الاقتصادية الكلية، إلا أن خبراء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي يعترفون بأن تطبيق هذه البرامج، قد كان له آثارا سلبية وبخاصة في المجال الإجتماعي، وما يمس ذوي الدخل المحدود والأسر الفقيرة.

وبعد إنتهاء الإتفاقية المبرمة بين الجزائر وصندوق النقد الدولي في 23 ماي 1998، أصبح من الضروري تقييم حصيلة هذه الإتفاقية، وذلك من أجل معرفة مدى نجاحها أو فشلها على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي، وهذا بغية إصلاح الإقتصاد الجزائري والخروج به من دائرة الفشل.

وفي هذا الصدد، هناك إختلاف في وجهات النظر حول مدى ملاءمة هذه السياسات للإقتصاد الوطني، حيث ترى الهيئات المالية الدولية والسلطات العمومية المحلية أنها ناجعة إلى حد بعيد، وتجاوزت بكثير المعايير المحددة في الإتفاق، وفي المقابل، يرى خبراء الإقتصاد وغالبية الطبقة الشعبية أن الإقتصاد الوطني في فترة ما بعد التصحيح لم يخرج من دائرة الخطر، فبالرغم من التحسينات الملحوظة، تبقى الأوضاع هشة.

وبهذا، سنحاول من خلال هذه الأسطر التعرف على آثار التصحيح الهيكلي، من جانبها الإيجابي والسلبى على حد سواء.

### المطلب الأول: الآثار الاقتصادية لسياسات التصحيح الهيكلي في الجزائر.

أسفر تطبيق برامج التصحيح الهيكلي عن معالجة بعض مظاهر الإختلال في العديد من الميادين، إلا أنه وفي المقابل، سجل المختصون تراجعا في بعض المؤشرات والقطاعات، كما أكدوا أن التحسن الملاحظ في بعض المجالات قد ساهم فيه إرتفاع أسعار النفط بنسبة كبيرة.

ومن أجل أكثر إيضاح، نستعرض فيما يلي الإنعكاسات الاقتصادية لبرامج التصحيح الهيكلي على كل القطاعات والمؤشرات الاقتصادية الكلية كما يلي:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> مدني بن شهرة، 'سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر'، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 18، جامعة تيارت، فيفري، 2005، ص.7.

## أولاً: القطاع الصناعي.

انخفض إنتاج قطاع الصناعة بنسبة 50% بين سنتي 1989 و 1997، وذلك نتيجة تخلي الدولة عن تمويل المؤسسات عن طريق الدعم أو الإقراض، فأصبحت هذه الأخيرة غير قادرة على تصليح آلاتها الإنتاجية أو تجديدها، أما عن معدل نمو الإنتاج الصناعي، فقد كان سلبيا بنسبة 1.4% سنة 1995، وواصل التدهور في السنة الموالية حتى بلغ 8.7%، وهذا راجع لعدم تأقلم المؤسسات مع البرنامج المطبق، كما نجد أن صناعة الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية والكهربائية، قد تحملت القسط الأكبر من هذا التقهقر، نظرا لوزنها في ميدان الصناعة، ونشير أنه ورغم هذا التدهور، فإن القطاع الصناعي قد حقق 80% من الأهداف التي سطرها سنة 1997، وبعد السداسي الأول لسنة 1998، وهي سنة نهاية تطبيق إجراءات سياسة التعديل الهيكلي، نجد أن القطاع الصناعي العمومي تمكن من تحقيق نمو قدره 5.2%، نتيجة لتحسن وضعية الفروع الصناعية المتعلقة بقطاع الكيمياء، الصيدلة، الأسمدة بحوالي 34.2%، الكهرباء والإلكترونيك بمقدار 14.3%، وقطاع الصناعات الغذائية الزراعية بنسبة 11.3%، وقطاع مواد البناء والزجاج بمعدل 4.6%.

ومن أجل أكثر إيضاح حول تطور الإنتاج الصناعي، نورد الجدول أدناه:

**الجدول رقم (60):** تطور الإنتاج الصناعي في الجزائر خلال الفترة (1989-1998).

سنة الأساس: 1989.

البيان	السنوات	1989	1994	1995	1996	1997	1998
الطاقة		100	133.1	133.1	132.4	138.0	144.0
المحروقات		100	106.1	107.6	113.0	118.0	118.5
الصناعات الحديدية والمعدنية والكهربائية		100	86.2	74.5	59.6	47.9	49.9
مواد البناء		100	86.2	89.7	93.7	88.8	91.7
الخزف والزجاج		100	94.3	86.2	75.0	78.8	89.2
الكيمياء والمطاط والبلاستيك		100	96.4	89.0	85.5	83.1	90.8
الصناعات الغذائية، التبغ والكبريت		100	82.5	73.1	53.1	49.1	53.4
الاقمشة والمنسوجات والخياطة		100	53.5	42.6	29.3	23.7	24.3
صناعة الجلود والأحذية		100	53.5	42.6	29.3	23.7	24.3
صناعة الخشب والفلين		100	-	67.1	60.1	48.5	47.3
المناجم والمقالع		100	82.4	81.1	78.1	71.1	73.0

المصدر: المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الإنعكاسات الإقتصادية والإجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة العادية الثانية عشر، نوفمبر 1998، ص.44.

## ثانيا: القطاع الفلاحي.

نتيجة لإعادة هيكلة القطاع الفلاحي سنة 1987، نجد أن الإنتاج الفلاحي الصناعي، قد تضاعف ثلاث مرات خلال الفترة (1988-1994)، إلا أن القطاع عرف تراجعا سنة 1997 بمقدار 10.4% مقارنة مع سنة 1996، وهذا نتيجة عوامل خارجية مثل الجفاف، إضافة إلى قلة المساحات المستغلة في هذه السنة، إلا أنه وفي بداية سنة 1998، بدأ هذا القطاع في الانتعاش، حيث بلغت نسبة نموه 10.5%، ويعود هذا بالدرجة الأولى إلى الزيادة المسجلة في نسبة الحبوب.

أما فيما يخص الواردات من المواد الغذائية فلم يتم تقليصها، بل تفاقمت التبعية الغذائية تجاه الخارج، كما لا يزال الإنتاج من الخضر والفواكه غير كاف، رغم أن الواردات تميل نحو الإنخفاض، منذ أن قبلت الجزائر إعادة جدولة ديونها.

## ثالثا: قطاع الخدمات.

إن هدف الخدمات العامة هو تحقيق المنفعة العامة، التي تعتبر من أسمى مهام الدولة الجزائرية، حيث تبنت سياسة التكفل الإجتماعي وتطبيق العدالة الإجتماعية من خلال مختلف الدساتير، كما أن مجانية بعض الخدمات مثل التعليم، الصحة... إلخ، هي ما كلف الخزينة العمومية أموالا لا يستهان بها، ضف إلى ذلك أن سياسة التصحيح الهيكلي تهدف إلى النقش الإقتصادي، خاصة في التقليل من النفقات الإجتماعية، وإلزامية التخلي عن منطوق المجانية إدماجا لذلك ضمن عملية التحولات العامة من خصوصية وغيرها.

فخصوصية هذا القطاع قد قطعت أشواط كبيرة، وظهر هذا في بيع المنشآت السياحية وكذا الإحتكار شبه الكلي للنقل البري من طرف الخواص.

## رابعا: قطاع البناء والأشغال العمومية والري.

نلاحظ أن معدل النمو في هذا القطاع كان مشجعا، حيث نجد أن المستثمرين الخواص قد ساهموا بقدر كبير فيه، وهذا نتيجة إنتهاج الدولة للسياسة العامة للإسكان، من أجل الوصول للأهداف المسطرة ضمن برنامج الحكومة، أي حوالي مليون سكن إجتماعي، وقد وصل نمو هذا القطاع إلى 4.5% سنة 1996.

## خامسا: التفتح الإقتصادي والتجارة الخارجية.

فتح قانون النقد والقرض 10/90 السوق الجزائرية إلى المتعاملين الجزائريين والأجانب في عمليات التصدير والإستيراد، ذلك أن التصدير أصبح خيارا إستراتيجيا للمؤسسات الجزائرية، وهذا حتى نبقى على مفهوم الإستمرارية لأن السوق المحلي أصبح ضيقا، كما أدى قانون النقد والقرض إلى التنمية السريعة في عدة مجالات، منها المواد الغذائية وقطع الغيار وغيرها، الأمر الذي زاد الفجوة بين القطاع التجاري والصناعي، حيث إتجه الصناعيون إلى إحتراف التجارة، وهذا لقلّة المخاطرة مقارنة بقطاع الصناعة.

## سادسا: النمو الإقتصادي.

سجل معدل النمو الإقتصادي تحسنا ولو بمعدلات متواضعة، حيث كان هناك تحسنا مستمرا في معدل نمو الناتج الداخلي الخام خلال فترة التصحيح الهيكلي، والجدول التالي يوضح ذلك.

**الجدول رقم (61):** تطور معدل النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1989-1998).

الوحدة: %

البيان	السنوات	1989	1990	1991	1992	1993
معدل النمو الإقتصادي		- 4.9	- 1.3	- 0.1	- 2.0	- 2.2
البيان	السنوات	1994	1995	1996	1997	1998
معدل النمو الإقتصادي		- 0.9	+ 3.9	+ 4	+ 4.5	+ 5.1

**المصدر:** عزيزة بن سميثة، الآثار الإقتصادية والإجتماعية للإصلاحات الإقتصادية في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في الدول النامية، مرجع سابق، ص.14.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن معدل النمو الإقتصادي، قد إرتفع بالتدريج من (-4.9%) سنة 1989 إلى (+5.1%) سنة 1998، ونشير في هذا الصدد، إلى أن التحسن الكبير في معدل النمو الإقتصادي لسنة 1998، يعود لأسباب أخرى خارجية (إلى جانب سياسة التصحيح الهيكلي)، وهي إرتفاع أسعار النفط (التي تمثل 95% من الصادرات و30% من الناتج المحلي الخام)، وللتحسن في قيمة الدولار الأمريكي مقارنة مع العملات الأخرى، إضافة إلى الظروف المناخية الملائمة التي أدت إلى التطور الحاصل في الإنتاج الزراعي خلال سنتي 1995 و1996.

سابعا: الميزانية العامة.

سجلت الميزانية العامة تحسنا مستمرا خلال فترة التصحيح الهيكلي، وهو ما يبينه الجدول التالي:

**الجدول رقم (62):** تطور رصيد الموازنة العامة للدولة بالنسبة للنتائج المحلي الخام خلال الفترة (1993-1998).

الوحدة: %

البيان	السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998
رصيد الموازنة العامة كنسبة من (PIB)		-8.7	-4.4	-1.4	+3	+1.3	+2.9

**المصدر:** تم إعداد الجدول اعتمادا على البيانات الواردة في المصادر التالية:

- عبد الحق بوعتروس، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الدولي حول " تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الإدماج في الحركة الاقتصادية العالمية"، 29-30 أكتوبر 2001، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، مرجع سابق، ص.1.

- رواج عبد الباقي، غياط شريف، " الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر" - نقلا عن الموقع الالكتروني (11:18، 31/12/2007) <http://kadimoha.perso.cegetel.net/6/6/2.doc>

من خلال الجدول السابق، يمكن أن نخرج بنتيجة مفادها أن رصيد الموازنة العامة للدولة، قد حقق فائضا إبتداءا من سنة 1996، وهذا يرجع برأينا إلى زيادة التحصيل الضريبي، والإنخفاض النسبي للنفقات العامة بسبب السياسة التقشفية المنتهجة، حيث "تبرز البيانات الإحصائية أن الإيرادات العامة قد إرتفعت من 27.6% إلى 33%، ثم إلى 34% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك خلال سنوات 1995، 1996 و1997 على الترتيب، في حين أن النفقات العامة، شهدت في المقابل إنخفاضا واضحا، رغم الإرتفاع الطفيف لسنة 1997، حيث بلغت على التوالي 33.6%، 29%، 31%، خلال سنوات 1995، 1996 و1997 على الترتيب"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> عزيزة بن سمينة، مرجع سابق، ص.15.

## ثامنا: التضخم.

سجلت معدلات التضخم تراجعا هاما مع نهاية فترة التصحيح، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

**الجدول رقم (63):** تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1994-1998).

الوحدة: %

البيان	السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل التضخم		38.5	21.7	18.7	7	5	2.6	0.34

**المصدر:** المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، تقرير حول الظروف الإقتصادية والإجتماعية للسداسي الثاني من سنة 2000، الجزائر، ماي 2001، ص.21.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أعلاه، أن معدل التضخم قد شهد تراجعا ملموسا خلال الفترة (1998-1994)، حيث إنتقل من 38.5% سنة 1994 إلى 7% سنة 1997، ليصل إلى 0.34% سنة 2000 أين صنفت الجزائر وحسب تقرير صندوق النقد الدولي، من البلدان ذات التضخم المعدوم.

وقد جاء هذا التطور في معدلات التضخم، كنتيجة طبيعية لسياسة الميزانية العامة المتبعة والمدعومة بتدابير نقدية صارمة.

## تاسعا: ميزان المدفوعات وإحتياطات الصرف.

سجل ميزان المدفوعات نتائج حسنة، كنتيجة طبيعية لإنخفاض ضغط المديونية الخارجية والمساعدات الأجنبية، التي تلققتها الجزائر بعد إعادة جدولة ديونها الخارجية، وهو ما ساعد على إعادة تكوين إحتياطات الصرف، وبلوغها مستوى عال جدا، بما يسمح بالتحكم في قيمة العملة الوطنية، وتقليص اللجوء إلى القروض الخارجية لتمويل الإستيراد، والجدول أدناه يوضح ذلك أكثر.

**الجدول رقم (64):** تطور إحتياطات الصرف الخارجية للجزائر خلال الفترة (1993-1998).

الوحدة: مليار دولار

البيان	السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
إحتياطات الصرف الخارجية		1.5	2.6	2.1	4.2	8	6.84

**المصدر:** بن ناصر عيسى، أثر برنامج التكيف والتعديل الهيكلي على المؤسسة الإقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي حول " تأهيل المؤسسة الإقتصادية وتعظيم مكاسب الإندماج في الحركة الإقتصادية العالمية "، مرجع سابق، ص.6.

إن إرتفاع سعر البرميل الخام من البترول، الذي تجاوز أكثر من 19 دولار خلال سنتي 1996 و1997، قد سمح بتحقيق فائض في الميزان التجاري الجزائري، الذي أثر بشكل إيجابي على ميزان المدفوعات، وهو ما سمح للجزائر برفع إحتياطاتها الدولية من 1.5 مليار دولار سنة 1993 إلى 8 مليار دولار سنة 1997، إلا أننا نسجل تراجعاً نسبياً لها خلال سنة 1998 بمقدار 6.84 مليار دولار، وذلك بسبب تراجع أسعار المحروقات، حيث بلغ متوسط سعر البرميل الخام خلال هذه السنة 13 دولار، هذا من جهة، ومن جهة أخرى إرتفاع خدمات الدين الخارجي.

#### عاشرا: سعر الصرف.

شهد سعر صرف الدينار الجزائري إنخفاضا كبيرا خلال الفترة (1990-1998)، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

**الجدول رقم (65):** تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1990-1998).

الوحدة: دينار/ دولار

البيان	السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
سعر الصرف		9.0	18.5	21.8	23.4	35.1	47.6	54.7	57.7	58.8

المصدر: بربري محمد الأمين، مرجع سابق، ص.14.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ الإنخفاض المتتالي في قيمة الدينار الجزائري، مقارنة بالدولار الأمريكي، حيث إنتقل من 9 دينار جزائري لكل دولار إلى 35.1 دينار جزائري لكل دولار، ليصل إلى حدود 58.8 دينار جزائري لكل دولار، وهذا راجع للإصلاحات التي طبقتها الحكومة الجزائرية على نظام الصرف، حيث أنه وفي أكتوبر 1994، أعلنت السلطة النقدية الجزائرية عن بداية تطبيق نظام الصرف المرن، في إطار نظام جلسات التثبيت، الذي إستمر إلى غاية شهر ديسمبر سنة 1995.

وفي 1995/12/23، أصدر بنك الجزائر اللائحة رقم (95-08)، التي يدعو فيها عن بداية تبني نظام آخر للصرف، وهو نظام التعويم المدار في إطار ما يسمى بسوق الصرف ما بين البنوك القائمة على بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري بشكل حر يومياً، وهذا بين جميع البنوك التجارية بما فيها البنك المركزي والمؤسسات المالية، حيث إنطلق نشاطه رسمياً في 1996/01/02، وتحدد أسعار الصرف فيه وفق قواعد العرض والطلب، مع إجبارية تدخل السلطة النقدية قصد حماية العملة الوطنية من التدهور.



كما إتخذت السلطات الجزائرية في ديسمبر 1996، خطوة أخرى لإصلاح نظام الصرف بعد إنشاء مكاتب الصيرفة ، لتعميق السوق وتسهيل وصول الجمهور إلى النقد الأجنبي، ضف إلى ذلك، التفويض للبنوك التجارية بصرف المدفوعات الخاصة بنفقات الصحة والتعليم وغير ذلك من النفقات في الخارج، وهذا في حدود سقف معين ، وما تجاوزه يتطلب الحصول على تصريح من بنك الجزائر، وألغيت القيود المفروضة على المدفوعات لأغراض السياحة عام 1997.

#### حادي عشر: هيكل المديونية الخارجية وخدماتها.

من المعروف أن تطور حجم الدين الخارجي لا يمثل في حد ذاته أزمة ، لأن هذه الأخيرة تبدأ عندما تتجاوز معدلات خدمة الدين الحدود المسموح بها، وهذا لا يعني أن بلوغ حجم المديونية مستوى عالي، لا يعتبر سببا كامنا لإندلاع الأزمة في أية لحظة، خصوصا في الدول النامية، التي لا تتحكم في أسعار معاملاتها الخارجية، وهذا بالنظر للآليات المتعددة التي تستخدمها الدول المتقدمة كسعر الصرف وسعر الفائدة، الأمر الذي ينجر عنه تبعات وآثار سلبية عدة.

والجدول التالي يوضح تطور المديونية الخارجية الجزائرية وخدماتها خلال الفترة (1993-1998).

**الجدول رقم (66):** تطور الديون الخارجية للجزائر وخدماتها خلال الفترة (1993-1998).

الوحدة: مليار دولار

البيان	السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الديون متوسطة وطويلة الأجل		25.024	28.850	31.317	33.230	31.060	30.261
الديون قصيرة الأجل		0.700	0.636	0.256	0.421	0.162	0.212
إجمالي الديون الخارجية		25.724	29.486	31.573	33.222	31.222	30.473
خدمة الدين الخارجي		9.050	4.520	4.244	4.281	4.465	5.080

**Source:** media bank, n=70, fevrier-mars 2004, p p.14.16.

من الجدول أعلاه، نلاحظ الإرتفاع النسبي في حجم الديون المتوسطة وطويلة الأجل في مقابل إنخفاض حجم الديون قصيرة الأجل، حيث وصلت سنة 1998 إلى 212 مليون دولار، بعد أن كانت في حدود 700 مليون دولار سنة 1993، وهو ما يعكس إبتعاد الجزائر عن الإلتزامات قصيرة الأجل بسبب إرتفاع أعبائها مقارنة بمدتها، إضافة لذلك نستشف ومن نفس الجدول، الإنخفاض المحسوس لخدمة المديونية الخارجية إلى حدود 4.520 مليار دولار سنة 1994، بمعنى أنها تقلصت إلى أكثر من النصف، بعدما كانت تتجاوز 9 مليار دولار خلال الفترة (1990-1993)، ثم سجلت إرتفاعا نسبيا سنة 1998، ويرجع ذلك حسب رأينا، إلى عاملين أساسيين هما إنخفاض أسعار البترول وإرتفاع أقساط الدين المستحقة الدفع، وهذا رغم تراجع أفساط الفائدة في نفس السنة.

إن مثل هذه النجاحات في ضبط التوازنات المالية والنقدية، ينبغي النظر إليها كوسيلة ظرفية، لأنها لا تضمن النمو المتواصل للإقتصاد الوطني، وهذا إستنادا إلى تقرير الأمم المتحدة، التي صنفت الجزائر في المرتبة المئة، بعدما كانت تحتل المرتبة 95 في تقرير عام 2000، ويعتمد هذا الترتيب على معايير أغلبها إجتماعية، منها نسب الأمية وطول العمر والتوفر على الحاجيات الأساسية اليومية، حيث قدرت بعض الجهات المختصة تلبية هذه الحاجات، على توفر الفرد على دخل لا يقل عن 10 دولار يوميا، وفي المقابل، تشير بيانات إحصائية أن 25% من إجمالي الجزائريين، يتقاضون أقل من 2 دولار يوميا، كما أن 22.6% يعيشون تحت عتبة الفقر.

### المطلب الثاني: الآثار الإجتماعية لسياسات التصحيح الهيكلي في الجزائر.

إن الدور الجديد الذي اضطلعت به الدولة الجزائرية، من خلال تبنيها لبرامج التصحيح الهيكلي وإقتصارها على تسيير آثارها السلبية بالنسبة للفئات الأكثر تضررا، قد ساهم بشكل كبير في إستفحال بعض الظواهر الإجتماعية وإنتشارها بشكل واسع في أوساط المجتمع الجزائري، وهو ما سنحاول التطرق إليه، من خلال إعطاء صورة واضحة عن الإنعكاسات الإجتماعية السلبية لبرامج التصحيح الهيكلي، عن طريق جملة من المؤشرات تأتي على ذكرها تباعا.

#### أولا: البطالة.

ساهم تطبيق سياسات التصحيح الهيكلي، في تدهور الأوضاع الخاصة بالتشغيل، حيث توضح العديد من البيانات الإحصائية أن نسبة البطالة إنتقلت من 23% سنة 1993 إلى أكثر من 29% سنة 1997، ثم إلى 29.2% سنة 1999، ويعود هذا الارتفاع إلى عاملين أساسيين هما:<sup>1</sup>

- إرتفاع معدلات النمو الديمغرافي التي عرفتها الجزائر في فترة ما قبل التسعينات، حيث تجاوزت في المتوسط 2.8% سنويا، وهو ما أدى إلى تزايد القوة العاملة، التي إرتفعت من 5.85 مليون سنة 1990 إلى ما يزيد عن 7.8 مليون سنة 1996، ثم ما يقارب 8.25 مليون سنة 1998؛

- التسريح الكبير للعمال، نتيجة حل وخصوصة العديد من المؤسسات العمومية، حيث تؤكد المعطيات الكمية المتاحة، أن عدد العمال المسرحين قد تجاوز 500 ألف عامل خلال الفترة (1994-1997) نتيجة تصفية وخصوصة حوالي 986 مؤسسة.

<sup>1</sup> رواج عبد الباقي، علي همال، "التقييم الأولي لمضمون نتائج برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر"، الملتقى الدولي حول "العولمة وبرامج التصحيح الهيكلي والتنمية"، جامعة فرحات عباس، سطيف، 15-16 ماي 1999.

إن هذا الكم الهائل السالف الذكر، سيضاف إلى عدد الباحثين عن العمل، الذي يقدر سنويا ما بين 250 إلى 300 ألف باحث عن العمل، وهو ما يزيد من تعقيد الأمور، حيث تؤكد بعض الدراسات المتخصصة، أنه وللقضاء على البطالة يجب توفير ما بين 700 إلى 750 ألف منصب عمل سنويا لمدة ثلاث سنوات متتالية، في حين أنه وللحفاظ على المستوى الحالي، يتطلب ذلك خلق أكثر من 250 ألف منصب عمل سنويا.

### ثانيا: ظاهرة الفقر.

ساعد تدهور قطاع التشغيل وغياب تحسين ظروف المعيشة وتطبيق برامج التصحيح الهيكلي، وما إنجر عنه من زيادة في أسعار المواد ذات الإستهلاك الواسع نتيجة تحرير التجارة، إضافة إلى الزيادة المحتشمة في الأجور، في تكريس وتوسيع ظاهرة الفقر بشكل واسع، حيث أنه وخلال العشرية 1998/1998، تأكد أن هناك 14% من المجتمع يعيشون تحت مستوى الفقر منها 70% في الأرياف<sup>1</sup>.

وقد إرتبط الفقر بضعف مستوى التعليم والتمدرس، أي أن 60% من الفقراء ليس لأرباب عائلاتهم أي مستوى تعليمي، كما أن نسبة البطالة مرتفعة لدى الفقراء، حيث قاربت 44% في المناطق الحضرية و35% في المناطق الريفية، وبالتالي فالبطالة تعتبر من أهم مقاييس الفقر في الجزائر، وكل ما سبق مرتبط بتخفيض بعض النفقات، في إطار تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي في الجزائر، التي تمخضت عنها آثارا سلبية على المدى المتوسط والطويل، بما إنعكس على ظروف معيشة الفقراء<sup>2</sup>.

### ثالثا: الصحة والتعليم.

يحضى قطاع التربية والتعليم باهتمام كبير من طرف الدولة الجزائرية، إلا أنه ونظرا لتطبيقها لبرامج التصحيح الهيكلي، إنخفضت ميزانية التسيير للقطاع منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 4.73% سنة 1994 إلى 4.02% سنة 1999، وإن دل هذا على شيء، إنما يدل على تراجع الأهمية النسبية لقطاع التربية الوطنية لصالح قطاعات أخرى، أما بالنسبة لميزانية التجهيز لنفس القطاع، فلم تكن أحسن من ذلك، فقد إنخفضت هي الأخرى وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 0.7% سنة 1994 إلى 0.55% سنة 1999، هذا مع إقتران تقلص النفقات العامة المخصصة لقطاع التربية والتعليم بالإرتفاع الفاحش في أسعار الأدوات والكتب المدرسية، في ظل التراجع الكبير لدخل الأسر الجزائرية، وهو ما إنعكس سلبيا على هذه الأسر، إلى حد أن بعضها خاصة في الأرياف، وحسب تحقيق للمركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط (CENEAP)، أصبح يفضل عدم تعليم أبنائه، نظرا لإرتفاع تكاليف التمدرس.

<sup>1</sup> عزيزة بن سميثة، مرجع سابق، ص.12.

<sup>2</sup> مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص.10.

أما النفقات العامة لقطاع الصحة العمومية، فلم تكن هي الأخرى بأحسن من القطاع الأول، حيث تبرز البيانات الإحصائية، أنه ورغم تضاعف المبالغ المخصصة بالأسعار الجارية تقريبا خلال الفترة (1993-2000) لميزانية التجهيز، إلا أنها كنسبة من النفقات العامة لميزانية الدولة، قد إنخفضت من 5.5% إلى 3.51%، أي من 1.34% إلى 0.99% من الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى تدهور كبير في الخدمات المقدمة من طرف هياكل هذا القطاع الضروري<sup>1</sup>.

#### رابعا: الأجور.

إنخفض الدخل الحقيقي بنسبة 30% بين سنتي 1994 و1996، وقد تراجع الحد الأدنى للأجور الحقيقية بشكل حاد خلال الفترة (1994-1997)، وكل ذلك يرجع أساسا إلى إلغاء الدعم الذي أدى إلى تضاعف أسعار الأغذية وأسعار منتجات الطاقة عامي 1994 و1995، والتي زادت بنسبة 60% عامي 1995 و1996، كما ألغي دعم جميع المواد الغذائية سنة 1997، مما أدى إلى إنخفاض الأجور الحقيقية، وقد إنعكس ذلك على مستوى معيشة الغالبية العظمى من السكان في المجتمع الجزائري<sup>2</sup>.

#### خامسا: الإستقرار والإضطراب الإجتماعي.

ساهمت الوضعية الإجتماعية طيلة فترة التصحيح الهيكلي وبعدها، في تكريس الإضطرابات الإجتماعية وعدم الإستقرار النفسي والإجتماعي، بسبب الحرمان الإجتماعي الذي بات ظاهرا للعيان، والإحساس باليأس والذل، من خلال أساليب التوزيع والمساعدة المقررة في إطار الشبكة الإجتماعية، فضلا عن سوء الأحوال والتوقع حول مستقبل الأوضاع الإقتصادية في الجزائر، فمعظم العاملين باتوا خائفين على مناصب عملهم، وساد نوع من عدم اليقين بشأن مداخيلهم، فأصبحت الفئة العظمى غير متيقنة من الإستمرار في مناصب عملها بين اليوم والغد، وكذا توقع إنقطاع مداخيلهم وعدم إنتظامها، وقد زاد من حدة الوضع تحويل عقود العمل من عقود الإستخدام الدائم إلى عقود العمالة التعاقدية.

وقد تجلى بوضوح عدم الإستقرار والإضطراب الإجتماعيين في الإضرابات والتظاهرات المناهضة للإصلاحات الإقتصادية، والمناداة بضرورة عدم تحمل تكلفة الإصلاحات ودفع فاتورة المديونية الخارجية، ففي عام 1990، بلغ عدد الإضرابات 2023 إضرابا، وقد تم تنظيم إضراب عام لمدة يومين سنة 1991<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> روايح عبد الباقي، غياط شريف، مرجع سابق، ص.9.

<sup>2</sup> النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص.81.

<sup>3</sup> Said Chikhi, *Ajustement struturel configuration sociale et précarisation des conditions d'existence en Algerie*, cread, Alger, 1991, p.23.

ولعل ما يبرز حدة الإنعكاسات الإجتماعية السلبية على المجتمع الجزائري، هو الإعتراف الضمني لخبراء الصندوق والبنك الدوليين، من خلال إقرارهما لشبكات الأمان الإجتماعي ضمن برامج التصحيح الهيكلي، بغية التقليل من حدة الآثار على الفقراء، وذلك بتشكيل شبكات الأمان الإجتماعي والعمل على إصلاحها بإستمرار، بما يخدم مصلحة الطبقات المتضررة من خلال إنشاء:

- برنامج الأشغال العامة ليحل محل الدعم العام؛
- نظام التأمين ضد البطالة لتسهيل هيكله القطاع الصناعي.

فبرنامج الأشغال العامة في حد ذاته، يشكل هدرا للطاقات البشرية وللعدالة الإجتماعية، كما يشكل بؤرة للحرمان ومهزلة كبرى للفرد الجزائري، حيث يتم تشغيل المحتاجين والراغبين في العمل بأجر يقل حتى عن الحد الأدنى المضمون بمقدار النصف تقريبا، وذلك في أنشطة محلية (تشجير، تنظيف الشوارع، أعمال المياه... الخ ) وشاقة غالبا، مما يتطلب تجديد القدرة على العمل بإستمرار، فأجرة العامل غير كافية لتغطية حاجاته الغذائية لتمكينه من تجديد قوة عمله، الأمر الذي إنعكس بالسلب على صحة الفرد ذاته (سوء التغذية).

## المبحث الثالث: وضعية الإقتصاد الجزائري بعد 1998 (الإصلاحات من الجيل الثاني).

تتسابق معظم دول العالم النامي في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، كما تسعى إلى تحقيق تنمية مستدامة في جميع المجالات، خاصة في ظل التوجهات الإقتصادية العالمية المعاصرة، المبنية على تكنولوجيا المعلومات والإتصال والمعرفة، هذا الإتجاه عزز من أثر العولمة وإقتصاد السوق، وهو ما جعل إقتصاديات الدول النامية عرضة لتحديات تنافسية قوية، ومن أجل مواجهتها، لجأت تلك الدول إلى تعزيز تنافسيتها من خلال الأخذ بمجموعة من الإصلاحات الإقتصادية، وهذا بتدعيم مؤشرات التنمية الإقتصادية، التي تعد مقياسا مهما للتنافسية إقتصاد الدولة.

والجزائر وباعتبارها جزءا من هذه الدول سابقة الذكر، فقد سلكت أشواطا كبيرة في ميدان التصحيح الهيكلي المدعوم من طرف المؤسسات المالية الدولية، غير أن النتائج المرجوة من تلك الإصلاحات لم تتحقق بشكل كافي، ولم تتمكن من تحسين مناخ الإستثمارات وتطوير الصادرات الصناعية، وأمام كل هذا، أصبحت الهيئات المالية الدولية تعتبر أن عدم توفر الظروف الملائمة لتطبيق الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر، حال دون التوصل إلى النتائج المرجوة منها، إذ لا يمكن حسب منظري هذه الهيئات الوصول إلى التنمية المسطرة، في ظل الفساد الإداري وإنتشار الرشوة والمحسوبية وغياب الحكم الراشد، ومن هنا، تبرز أهمية محاربة هذه الظواهر، من أجل تدعيم الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر.

### المطلب الأول: الإطار النظري للجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية.

نحاول في هذا الإطار عرض المفاهيم النظرية للمحاور الأساسية للجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في الدول النامية، من أجل فهم أكثر عمقا لطبيعة هذه الإصلاحات، وظروف بروزها، ومن ثم حتمية تبنيتها، من أجل إكمال مسيرة الإصلاحات من الجيل الأول، والتي تم التعرف على حيثياتها الأساسية، من خلال كل ما سبق ذكره.

ومن خلال إستقراء العديد من المصادر في هذا المجال، يمكننا إجمال أهم محاور الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في الدول النامية في النقاط التالية:

## أولاً: الحكم الراشد.

نتج عن مشكلة المديونية الخارجية في الدول النامية، التدخل المتزايد للهيئات المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين) في سياسات الدولة المدينة، من خلال تبني برامج التصحيح الهيكلي، لكن ومع النتائج الضعيفة لهذه البرامج، ظهر الإتجاه نحو تقوية شرعية التدخل، أو كما يسمى الحكم الصالح أو الجيد، الذي أصبح من أهم الركائز الأساسية للتنمية الإقتصادية، وإنتشر تزامناً والصعوبات التي ظهرت إثر تطبيق برامج التصحيح الهيكلي، حيث تم تشخيص هذه الأخيرة، من طرف الخبراء، على أنها نتيجة لسوء تسيير الشؤون العامة بسبب غياب الشفافية.

وقد بدأ ظهور هذا المفهوم لأول مرة سنة 1989 في تقرير للبنك الدولي عن الدول الإفريقية جنوب الصحراء، حيث عرفه البنك الدولي سنة 1992 بأنه "الوسيلة التي يتم بها ممارسة السلطة في إدارة الموارد الإقتصادية والإجتماعية اللازمة للتنمية"<sup>1</sup>.

فمفهوم الحكم الصالح يتضمن الإشارة إلى مفاهيم الشفافية والمساءلة، ودولة القانون والمشاركة اللامركزية والتنسيق<sup>2</sup>، وإنطلاقاً من هذا المفهوم، يلاحظ أنه يتسق مع الإتجاهات الأخرى السائدة من حيث مفهوم إقتصاد السوق، وإستعادة دور الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان.

ويعد مفهوم حسن الحكم كأحد الشروط الأساسية للتنمية، من أكثر المفاهيم إثارة للجدل في الدول النامية، والتعبير عنه يتسع ليشمل مجموعة من المحاور يربط أحدها بين الشفافية والمساءلة كوسائل للإدارة الجيدة للدولة وللمجتمع من جانب، وبين الديمقراطية من جانب آخر، أما المحور الثاني فيرتبط بآليات السوق ودرجة التدخل الحكومي، فيما يتعلق بتقديم الخدمات العامة في إطار التعرف على العلاقة بين كل من الدولة والسوق<sup>3</sup>.

وإنطلاقاً من هنا، يمكن القول أن عناصر الحكم الراشد تتمثل فيما يلي<sup>4</sup>:

### 1. إصلاح القطاع العام:

يطرح البنك الدولي نموذجاً للإصلاح الإداري، يركز على التغيير في دور الدولة، ويدعو إلى الخصخصة، وإلى دولة أصغر تمكّن القطاع الخاص من النمو.

<sup>1</sup> ليلى البرادعي، الحكمانية والهيئات الدولية في مجال التعاون الدولي، بحث مقدم بمؤتمر الحكم الرشيد والتنمية، القاهرة، مارس 2003، ص.6.

<sup>2</sup> حازم الببلاوي، النظام الإقتصادي الدولي، الطبعة الثانية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2005، ص.128.

<sup>3</sup> مصطفى كامل السيد، الشروط السياسية للتنمية (الشفافية، المساءلة، الحكم الراشد، قضايا التنمية)، مركز دراسات بحوث الدول النامية، القاهرة، 1999، ص.20.

<sup>4</sup> ليلى البرادعي، مرجع سابق، ص ص.11. 12.

## 2. المساءلة:

تتبع من مفهوم التمثيل الشعبي، وهو مفهوم يمتد إلى زمن الخلفاء الراشدين، حيث يقصد بالتمثيل في المفهوم المتعلق بإدارة الحكم، بأنّ من أختيروا للحكم بإسم الشعب، يخضعوا للمساءلة من قبله عن فشلهم وللمكافئة على نجاحاتهم<sup>1</sup>، وفيما يخص هذا المجال، هناك مساءلة داخلية وخارجية، الخارجية يقوم بها الشعب، بمساءلة حكوماته، أما الداخلية فتقوم بها الحكومة، بغية حماية المصلحة العامة، بإرساء أنظمة وحوافز متعددة تحكم سلوك المؤسسات المختلفة ضمن الحكومة.

## 3. الشفافية:

يرتبط عنصر الشفافية بعنصر المساءلة، ومن ذلك، تجميع وتوفير وإشادة البيانات الملائمة عن السياسات وعن أداء المنظمات الحاكمة.

## 4. الإطار القانوني للتنمية:

يدعو البنك الدولي في هذا الإطار، إلى إصدار قوانين جديدة خاصة بالنشاط الإقتصادي، بالإضافة إلى التدريب القانوني.

وعلى الرغم من الإتفاق العام حول محاور وآليات حسن الحكم والإدارة الجيدة لشؤون الدولة والمجتمع، فقد ظهرت الإختلافات بين مختلف التجارب التنموية فيما يتعلق بمستوى أدائها، بحيث تراوحت بين الأداء الجيد والسيئ، الذي يفتقر إلى الفاعلية وغيرها من أسس حسن الحكم.

ومن هنا، يمكننا إلقاء الضوء على مختلف الإستراتيجيات التي تحدد ملامح الحكم الراشد بصفة عامة، وذلك من خلال التعرف على كل من البعد المؤسسي والإقتصادي... إلخ، كما يلي:<sup>2</sup>

## 1. البعد المؤسسي:

إن ترسيم دعائم الإدارة الجيدة لشؤون الدولة والمجتمع وتوفير كل من الشفافية والمساءلة، تستدعي إرساء دعائم هياكل مؤسسية، تتواءم ومرحلة التحول الديمقراطي، الذي يرتبط بدوره بالمتغيرات السابقة، فتبدو أهمية دور القيادة في صياغة وبلورة الإستراتيجيات التنموية، حيث تكون للقيادة عادة دورا جوهريا في إدراك البدائل المتاحة عبر إختيارات عقلانية، بما يضمن ترسيخ دعائم الحكم ويكفل الشفافية والمساءلة.

<sup>1</sup> أنظر في ذلك: تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

<sup>2</sup> مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص ص. 21. 28.



## 2. البعد الإقتصادي وتحسين مستوى الأداء:

يمثل هذا البعد أهم محاور وآليات الحكم الراشد كخطوة على طريق التحول الديمقراطي، وهذا بما يثيره في قضايا التصحيح الهيكلي والعدالة التوزيعية، فإن ارتفاع مستوى الأداء الإقتصادي خاصة في الدول النامية، يمكن أن يقلل من الصراعات والتوترات السياسية، ويؤدي إلى خلق مناخ من التسامح وتقبل الرأي الآخر، بما يدعم آليات حسن الحكم من جهة، ومن جهة أخرى، فإن تدني مستوى الأداء الإقتصادي عادة ما يؤدي إلى تناسي مظاهر عدم الإستقرار السياسي، إلى جانب تصاعد ضغط شعبي، يمكن أن يمثل تهديدا للمسار التنموي.

ومن هنا، برزت أهمية إستجلاء طبيعة العلاقة بين كل من الدولة والسوق، والتي تحددت على أساس التقليل من تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، والتقليل من الإنفاق الحكومي والإتجاه إلى خصوصية القطاع العام في ظل إقتصاد السوق.

## 3. علاقة الدولة بمؤسسات المجتمع المدني:

لقد أثارت طبيعة العلاقة بين كل من الدولة والمجتمع المدني جدلا واسع النطاق في الدول النامية، خاصة فيما يتعلق بالحدود الفاصلة بين العام والخاص، ولعل ما يمكن ذكره في هذا المجال، أن أكثر ما يهدد فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في الدول النامية، بما يشكك في مسار وآليات حسن الحكم، يتعلق بحدود سلطة الدولة في مواجهتها، فيجب إحترام الإختلافات الفكرية، مع وجود حدود لسلطة الدولة، التي عادة ما تحرص على إستمرارية تنظيم مؤسسات المجتمع المدني غير الحكومي على نحو رسمي إلزامي، وهذا ما يناقض فكرة التعددية، كما أن أهم شيء يقف حجر عثرة في مواجهة فاعلية المجتمع المدني في دول العالم النامي، هو إستناد بعض مؤسسات هذا المجتمع إلى أسس موروثية أو معايير عرقية أو دينية.

## 4. دور الفاعلين الدوليين في دعم الشفافية والمساءلة:

يتمثل دور الفاعلين الدوليين في دعم آليات الحكم الراشد في الدول النامية، في تقديم مساعدات إقتصادية من الحكومات الأجنبية وبعض الوكالات الدولية، وذلك لحل التعددية كأحد الأبعاد المؤسسية للتنمية السياسية، أو إلى دعم إستقلالية المنظمات الشعبية، بما يضمن مزيدا من الشفافية والمساءلة.

إضافة إلى هذا، يسهم الفاعلون الدوليون في تشجيع الجهود المبذولة، لدعم كل من المؤسسة القانونية ومساندة منظمات حقوق الإنسان وتخفيف عبء المديونية الخارجية وغيرها، مع ترسيخ الشروط الأساسية للتنمية، إلا أن معظم الدول النامية، قد شهدت تراجعاً ملحوظاً في تطبيق هذه الشروط، بما قلل من فرص الحكم الراشد والشفافية والمساءلة، وبالتالي تعرضها لسلبيات النظام الإقتصادي الرأسمالي.

## ثانياً: الفساد.

إن الفساد هو التحدي الأهم الذي تواجهه الدول في الوقت الراهن وبالخصوص الدول النامية، فهو يأتي على رأس قائمة الأسباب التي تعيق النمو الإقتصادي ومسيرة التنمية، بما يحتم ضرورة مواجهته للحد من آثاره السلبية، وهو ما يستوجب معرفة أسباب نفثي هذه الظاهرة وأساليب مواجهتها.

وفي صدد تعريف ظاهرة الفساد، نجد العديد من المفاهيم نذكر منها:

"الفساد هو إتخاذ القرارات في الشأن العام، خاصة فيما يتصل بتخصيص الموارد الإقتصادية وتوزيع العائد الإقتصادي، وفق إعتبارات المصلحة الخاصة، وليس الصالح العام أوبالتضاد معه"<sup>1</sup>.

كما عرف الفساد على أنه:<sup>2</sup>

- الأعمال التي يمارسها أفراد من خارج الجهاز الحكومي، وتعود بالفائدة على الموظف العام، من أجل إغرائه، للسماح لهم بالتهرب من القوانين والسياسات، سواء بإستخدام قوانين جديدة، أو بإلغاء قوانين قائمة، لتمكينهم من تحقيق مكاسب مباشرة وقوية؛
- الأعمال التي يقوم بها العاملون في الجهاز الحكومي، بهدف الحصول على مكاسب لهم ولعائلاتهم وأصدقائهم.

وحسب مؤشر مدركات الفساد\*، تعرف الظاهرة على أنها "سوء إستغلال الوظيفة في القطاع العام، من أجل تحقيق مكاسب شخصية".

---

\*مؤشر "مدركات الفساد" تنشره منظمة الشفافية الدولية الغير الحكومية الرائدة في كبح الفساد، ويعكس آراء رجال أعمال وأكاديميين ومحليي مخاطر في دول متعددة، وقد بدأ العمل به سنة 1995، وهو يهدف إلى تقييم الفساد في مختلف الدول، ويرمز له بالرمز (CPI) (corruption perception index)، وهو عبارة عن سلم أعلى نقاطه (10) وتعني أن الدولة نظيفة جداً من الفساد، أما الدرجة الدنيا وهي (0) فتعني أن الدولة فاسدة جداً.

<sup>1</sup> نادر فرجاني، "أساطين الفساد"، مقال مأخوذ عن الموقع الإلكتروني:

<http://www.mahkour.com/syr/articles.02/koury.htm> (2/3/2008 , 20:12)

<sup>2</sup> عطية حسين أفندي، الممارسات غير الأخلاقية في الإدارة العامة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 1999، ص.52.

وإنطلاقاً من هذه التعاريف، يمكن تعريف الفساد بأنه " ظاهرة إجتماعية دولية وليدة تراكمات عانت منها البشرية على مر العصور، فهو إساءة استخدام السلطة العامة لأهداف غير مشروعة ولتحقيق مكاسب خاصة، كما أنه سلوك ديمقراطي، يتم فيه إحتكار القوة من قبل المسؤولين مع تدني مستوى الشفافية ونقص المساءلة، وعادة ما يتم في سرية تامة".

وعلى هذا النحو، يتم تمثيل معادلة الفساد على النحو التالي:<sup>1</sup>

**الفساد: إحتكار القوة + الإفتقار إلى الشفافية - المساءلة.**

كما نشير في هذا الصدد، أن الفساد السياسي هو البؤرة التي تتمخض عنها كافة أنواع الفساد الأخرى، كالفساد الإداري والفساد الإقتصادي، فهذا الأخير هو أكثر أنواع الفساد تأثيراً على نمو المجتمع وتطوره، وله أشكالاً وطرقاً لا تحصى، تتغير وفق النظام السياسي والإقتصادي السائد، ويتمثل في البيروقراطية والروتين والتهريب، الإحتكار، البطالة المقنعة في أجهزة الدولة، التهريب الضريبي، الرشاوى، الإختلاس، التزوير، الربا والمضاربة التي هي عكس المنافسة الشريفة<sup>2</sup>.

ولظاهرة الفساد أشكالاً عديدة أهمها:

### 1. الرشوة:

إن تقديم الرشوة من أكثر صور الفساد تفشياً في المجتمعات الإنسانية المعاصرة، سواء في الدول المتقدمة أو النامية، ولحدوثها يحتاج الأمر لطرفين، أحدهما يعطي الرشوة والثاني يأخذها، وقد تمتد ثقافة الرشوة في بعض الدول لتشمل كل نواحي الحياة، مما يجعل من الصعب الحفاظ على أي تجارة، دون اللجوء إلى الرشوة، فهي تستخدم على نطاق واسع، للحصول على منافع أكبر، ولإنتهاك القوانين وإصدار رخص العمل والتجارة، وإستخدام المرافق العامة، والتهرب من الضرائب أو تخفيضها، وإنتهاك قوانين حماية البيئة ومنح الحصانة للجريمة المنظمة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص.52.

<sup>2</sup> إدريس ولد القابلة، "تعريف الفساد.. وكفى فساداً!!"، مأخوذ من الموقع الإلكتروني:

- <http://www.mahkoum.com/syr/articles.03/koury.htm> (10/3/2008 , 20:12)

<sup>3</sup> إبراهيم غرابية، "الفساد والتحدى القادم لا محالة"، مأخوذ عن الموقع الإلكتروني:

- [http://www.islamtoday.net\(24/6/2008,19:46\)](http://www.islamtoday.net(24/6/2008,19:46))

## 2. الابتزاز:

هو قيام المسؤول السياسي شخصياً، بالاستفادة من الأموال العامة بطرق غير قانونية، ويمكن مقارنة الابتزاز بالإتجار بالمنصب<sup>1</sup>.

وطبقاً لتقديرات البنك الدولي، بلغت قيمة الرشاوى الدولية حوالي 80 بليون دولار سنوياً من قيمة الإستثمارات الأجنبية، وفي دراسات عن الفساد، وجد أن العالم يخسر تريليون دولار كرشاوى مباشرة، ويبلغ حجم الفساد في الدول العربية، طبقاً لآخر تقديرات البنك الدولي حوالي 300 بليون دولار سنوياً، وهذا المبلغ الفلكي يمثل 30% من مجمل الفساد العالمي، ناهيك عن الرشاوى غير الظاهرة<sup>2</sup>.

وقد إستطاعت الدول المتقدمة تحجيم وتقليص الفساد، لأنها نظرت إليه على أنه ظاهرة إجتماعية، وأن الآثار المترتبة عليه مدمرة، وستعرقل من عملية التنمية سواء للفرد أو للمجتمع، وهذه الدول لها مساحة كبيرة من الشفافية والمساءلة، وهذه أهم شروط مقاومة الفساد، أما الدول النامية، فلا تقوم بعملية الحد أو التحجيم من ظاهرة الفساد، فهذه الأخيرة تنتشر وتكبر وتصل لدرجة لا تستطيع للحاق بها، وتتحول إلى حالة ميؤوس منها، وتتقبل الوضع على ما هو عليه.

ويمكن حصر أهم آثار الفساد فيما يلي:<sup>3</sup>

- يولد الفساد تشوهاتاً إقتصادية في القطاع العام، عن طريق تحويل إستثمار المال العام إلى مشروعات رأسمالية تكثر فيها الرشاوى، ويلجأ المسؤولون إلى حيلة زيادة التعقيدات الفنية لمشاريع القطاع العام، لإخفاء أو لتمديد الطريق لهذه المعاملات غير المشروعة؛
- يؤدي إلى خفض معدلات الإلتزام بضوابط البناء والمحافظة على البيئة، وإلى تردي نوعية الخدمات الحكومية وزيادة الضغوط على ميزانية الحكومة؛
- يضعف الفساد من النمو الإقتصادي أو يخفض حوافز الإستثمار؛
- يخفض إيرادات الضرائب ويدفع ذوي المواهب للتورط في السعي إلى الربح، بدلاً من المشاركة في الأنشطة الإنتاجية؛
- يضر الفساد بالأداء الإقتصادي حين يشوه عناصر النفقات الحكومية، حيث يتجه السياسيون المرتشون إلى الإنفاق على مشروعات الإستثمار الواسعة النطاق، أكثر مما ينفقون على الكتب المدرسية ومرتببات المدرسين؛

<sup>1</sup> وكيبديا، الموسوعة الحرة، نقلاً عن الموقع الإلكتروني: <http://ar.wikipedia.org> (13/3/2008 , 21:08)

<sup>2</sup> عيد بن مسعود الجهني، "الفساد... الفساد؟!"، مأخوذ عن الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabia.net> (11/11/2007,11:13)

<sup>3</sup> رميدي عبد الوهاب، سماي علي، حتمية الإصلاحات الإقتصادية من الجيل الثاني، مداخلة ضمن فعاليات المنتدى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في الدول النامية، مرجع سابق، ص. 11. 12.

- ترفع الرشوة من تكاليف الصفقات ومن عدم التيقن من الإقتصاد؛
- يضعف الفساد من شرعية الدولة؛
- يؤدي الفساد إلى زيادة التكاليف الإدارية، بسبب الخسارة أو النقص في العائدات الحكومية؛
- من خلال إستبيان أجراه البنك الدولي، تبين أن أكثر من 150 من المسؤولين رفيعي المستوى ومن الأشخاص البارزين في المجتمع في أكثر من 60 دولة من الدول النامية، أكدوا أن الفساد في القطاع العام عقبة، وأداة تحد بشكل كبير من عملية التنمية، وتضعف قدرة الدول على دفع التنمية الإقتصادية والإجتماعية<sup>1</sup>.
- ومن أجل كل ما سبق ذكره، عقدت العديد من المؤتمرات والندوات الدولية لمكافحة الفساد، حيث تمكنت من بلورة العديد من الآليات القانونية والإجراءات لمكافحة، نذكر منها:<sup>2</sup>
- تقنين وتنظيم الإجراءات القانونية السليمة، التي تكفل أكبر قدر من الشفافية عند إجراء المناقصات الحكومية؛
- تقديم الحماية القانونية اللازمة للأفراد المتعاونين مع أجهزة الدولة لمكافحة الفساد؛
- نشر ثقافة بديلة بين المواطنين لتعرية مفهوم الفساد، وفضح ضرره الإقتصادي، الإجتماعي، السياسي والأخلاقي؛
- المساهمة في حركة مجتمعية لمكافحة الفساد الذي يضر الدولة والمجتمع؛
- إصدار نشرات، صحف ومجلات تعرف بنشاط وعمل الجمعيات المساهمة في الحرب ضد الفساد؛
- عدم إغفال دور مختلف القطاعات الشعبية في مكافحة الفساد؛
- على الدول المتطورة تنفيذ المواثيق الدولية لكبح الرشوة واسعة الإنتشار، من قبل الشركات العالمية، وعلى المؤسسات التجارية الخاصة الإلتزام بمتطلبات معاهدة منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية لمكافحة الرشوة، أي التوقف عن رشوة المسؤولين الحكوميين في جميع أنحاء العالم.

<sup>1</sup> عبيد بن مسعود الجهني، مرجع سابق.

<sup>2</sup> أنظر في ذلك: - عطية حسين أفندي، مرجع سابق، ص ص. 61. 66.

- مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص ص. 33. 36.

## المطلب الثاني: واقع الإقتصاد الجزائري في ظل الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية.

بعد الإعلان عن الإستقلال، تبين للجزائريين أن طبيعة بناء الدولة وإرساء قواعد عملها، تختلف جذريا عن طبيعة عمل الكفاح المسلح، آخذين بعين الإعتبار العوامل السائدة وتوضع التجربة في جوانب التسيير وقلة الإطارات المؤهلة، فقد تم ترجيح خيار نظام الحزب الواحد والتسيير الإداري المبني على الأسس الإشتراكية.

لكن التسيير غير الناجح للإقتصاد، والذي بدأت تبرز معالمه مع منتصف الثمانينات والإغلاق الإيديولوجي الذي بناه الحزب الحاكم آنذاك، وصل بالبلاد إلى حالة الإنسداد المعروفة، حيث تراجعت التنمية وساءت الحالة الإجتماعية، لذلك قام المشرع الجزائري بإصدار مجموعة من التشريعات والتنظيمات، من أجل إنعاش الإقتصاد الوطني، وكذا دفع المؤسسة العمومية إلى مواكبة التطورات التي يشهدها الإقتصاد العالمي والإستفادة من الآليات الموجودة به.

وقد باشرت الجزائر الإصلاحات فعليا منذ سنة 1980، أين تم إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، ثم فتح الطريق أمام إستقلالية هذه المؤسسات سنة 1988، وبرز قوانين الإصلاحات الأساسية خاصة قانون تحرير الأسعار سنة 1989، وقانون تحرير التجارة سنة 1991، غير أن هذه الإصلاحات إرتبطت بمفهوم جديد هو التصحيح الهيكلي.

لكن ونظرا لنقص الإمكانيات من جهة، والأوضاع السائدة من جهة أخرى، لم تتوصل الجزائر من خلال هذه الإصلاحات إلى النتائج التي كانت تطمح إليها، لذا أصبح عليها إتخاذ مجموعة أخرى من الإصلاحات الإقتصادية عرفت بإصلاحات الجيل الثاني، والتي تتمثل أساسا فيما يلي:

### أولا: متطلبات الحكم الراشد في الجزائر.

- 1- من أجل الوصول بالجزائر إلى مستوى الحكم الراشد أو الجيد، لابد من توفير العناصر التالية:<sup>1</sup>
  - يجب وإلى جانب الإستثمار في رأس المال البشري (التربية والصحة) ورأس المال المادي (الهياكل القاعدية) الإستثمار في رأس المال الإجتماعي، المبني على أساس التضامن، من أجل ضمان حياة أفضل؛
  - تحديد الإطار المناسب لحكم إقتصادي جيد، يتلائم وركائز التنمية الإقتصادية على الإطار المناسب والبعيد، بحيث يكون أكثر إستقلالية من حيث تعبئة الموارد وتسيير المديونية والقدرة على التفاوض الدولي، وأكثر إنسانية، يهدف إلى تنمية إقتصادية مفادها تخفيض الفقر، وإجتماعي، يهدف إلى تخفيض الفوارق الإجتماعية، وأخيرا أكثر ديمومة وإستمرارية؛

<sup>1</sup> محمد بن بوزيان، نوال بن خالدي، نزيهة فندي، الإصلاحات الإقتصادية من الجيل الثاني في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات المنتدى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في الدول النامية، مرجع سابق، ص 12. 13.

- العمل على تحرير الإقتصاد بطريقة فعالة، وبناء دولة القانون وتطوير العدالة في قطاع الخدمات العمومية؛
  - ضمان أحسن تسيير للقطاع العمومي، من خلال حسن تسيير السياسة الإقتصادية وتوفير المراقبة الفعالة للمالية العمومية، وحسن تسيير وإستغلال الموارد البشرية والمادية؛
  - خلق سياسات ملائمة، من شأنها توفير مناخ أعمال مناسب وجذاب للإستثمارات الأجنبية؛
  - بناء مؤسسات دولة مستقرة وعادلة من أجهزة تشريعية وتنفيذية وقضائية؛
- وفي الأخير، ومن خلال الواقع المعاش والنتائج الملموسة يمكننا القول أن نمط التسيير في الجزائر، لم يرتق إلى درجة الحكم الراشد، الذي يعتمد على الشفافية والعدل والمساواة والقضاء على البيروقراطية في المؤسسات، ذلك أن الإقتصاد الوطني، وبالرغم من الإصلاحات المبذولة لا يزال يسوده الفساد، وهذا ما حال دون التوصل إلى النتائج المنشودة من هذه الإصلاحات.
- ثانيا: آليات معالجة ظاهرة الفساد في الجزائر.**

في آخر تقرير أصدرته المنظمة الدولية للشفافية حول الفساد في العالم، يشير فيما يتعلق بالجزائر إلى ما يلي:<sup>1</sup>

- من بين 75% من المؤسسات الجزائرية التي شملها الإستطلاع حول الفساد، نجد أن 6% من رقم أعمال هذه المؤسسات وجه للعمولات والرشاوي؛
- وضعت المنظمة الدولية للشفافية الجزائر من بين دول إفريقيا الشمالية والشرق الأوسط الأكثر تعرضا لظاهرة الفساد؛
- تحتل الجزائر المرتبة 97 عالميا في إنتشار ظاهرة الفساد، بمعدل شفافية لا يتجاوز 10/2.7 بعد كل من تونس والمغرب ومصر بمعدلات 5، 3، 2 على التوالي.

وضمن هذا الإطار، أصدرت الجزائر جملة من التشريعات، تصب جلها في معالجة ظاهرة الفساد الإقتصادي، ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بالأمر رقم (96-22) المؤرخ في 9 جويلية 1996 والمتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، وكذا الأمر رقم (03-11) المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، ضف إلى ذلك الأمر رقم (97-04) المؤرخ في 11 جانفي 1997 والمتعلق بالتصريح بالامتلاكات، كما صدر قانون يتعلق بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها في 6 فيفري 2005 تحت رقم (05-01).

<sup>1</sup> Investir Magazine, Octobre- Novembre 2004, p.10.

ورغم أهمية هذه التشريعات، فإن أهم قانون يتعلق بشكل مباشر بالوقاية من الفساد ومكافحته، هو الذي صدر في 20 فيفري 2006 تحت رقم (06-01)<sup>1</sup>، والذي يهدف إلى دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته، فضلا عن تعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص، إضافة إلى تسهيل ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية، من أجل الوقاية من الفساد ومكافحته، بما في ذلك إسترداد الموجودات، ومن أبرز ما جاء في هذا القانون نجد مايلي:<sup>2</sup>

### 1. التدابير الوقائية في القطاع العام:

تتعلق هذه التدابير على وجه الخصوص بما يلي:

#### أ. جانب التصريح بالامتلاكات:

يجب على الموظف العمومي التصريح بامتلاكاته خلال الشهر الأول، الذي يعقب تاريخ تنصيبه في وظيفته أو بداية عهده الانتخابية، كما يجدد هذا التصريح فور كل زيادة معتبرة في الذمة المالية لهذا الموظف، بنفس الكيفية التي تم بها التصريح الأول، كما يجب التصريح بالامتلاكات عند نهاية العهدة الانتخابية أو إنتهاء الخدمة.

#### ب. سلوك الموظفين العموميين:

من أجل دعم مكافحة الفساد، تعمل الدولة والمجالس المنتخبة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية وكذا المؤسسات العمومية ذات النشاطات الإقتصادية، على تشجيع النزاهة والأمانة، وكذا روح المسؤولية بين موظفيها ومنتخبيها، لاسيما من خلال وضع مدونات وقواعد سلوكية، تحدد الإطار الذي يضمن الأداء السليم والنزيه والملائم للوظائف العمومية والعهدة الانتخابية.

#### ت. الشفافية في التعامل مع الجمهور:

- لإضفاء الشفافية على كيفية تسيير الشؤون العمومية، يتعين على المؤسسات والإدارات والهيئات العمومية أن تلتزم أساسا بما يلي:
- إعتقاد إجراءات وقواعد تمكن الجمهور من الحصول على معلومات تتعلق بتنظيمها وسيرها، وكيفية إتخاذ القرارات فيها؛
  - تبسيط الإجراءات الإدارية؛
  - نشر معلومات تحسيسية عن مخاطر الفساد في الإدارة العمومية؛
  - الرد على عرائض وشكاوي المواطنين.

<sup>1</sup> راجع في ذلك: الجريدة الرسمية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 8 مارس 2006.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق.



### ث. تحصين سلك القضاة:

لتحصين سلك القضاة ضد مخاطر الفساد، يتم وضع قواعد لأخلاقيات المهنة، وفقا للقوانين والتنظيمات والنصوص الأخرى سارية المفعول.

### 2. التدابير الوقائية في القطاع الخاص:

بغرض معالجة ظاهرة الفساد في القطاع الخاص، نص قانون الوقاية من الفساد ومكافحته على ما يلي:

- تعزيز التعاون بين الأجهزة التي تقوم بكشف وقمع كيانات القطاع الخاص؛
- تعزيز وضع معايير وإجراءات، بغرض الحفاظ على نزاهة كيانات القطاع الخاص المعنية؛
- تعزيز الشفافية بين كيانات القطاع الخاص؛
- الوقاية من الإستخدام السيء للإجراءات التي تنظم كيانات القطاع الخاص؛
- التدقيق الداخلي لحسابات المؤسسات الخاصة، بما يؤدي إلى الوقاية من الفساد.

### 3. مشاركة المجتمع المدني:

يجب تشجيع مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من الفساد ومكافحته، من خلال الإجراءات التالية:

- إعتدال الشفافية في كيفية إتخاذ القرار وتعزيز مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية؛
- إعداد برامج تعليمية وتربوية وتحسيسية بمخاطر الفساد على المجتمع؛
- تمكين وسائل الإعلام والجمهور من الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد، مع مراعاة حرمة الحياة الخاصة وشرف وكرامة الأشخاص، وكذا مقتضيات الأمن الوطني والنظام العام وحياد القضاء.

### 4. تدابير منع تبييض الأموال:

دعما لمكافحة الفساد، يتعين على المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية - بما في ذلك الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يقدمون خدمات نظامية أو غير نظامية في مجال تحويل الأموال أو كل ماله قيمة - أن تخضع لنظام رقابة داخلي، من شأنه منع وكشف جميع أشكال تبييض الأموال، وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

## 5. إنشاء هيئة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته:

- بمقتضى القانون رقم (06-01) المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، تم إنشاء هيئة وطنية مستقلة، تساعد على تنفيذ الإستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد، حيث تتولى هذه الهيئة على وجه الخصوص السهر على:
- إقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد؛
  - إعداد برامج تسمح بتوعية وتحسيس المواطنين بالآثار الضارة الناجمة عن الفساد؛
  - جمع وإستغلال كل المعلومات، التي يمكن أن تساهم في الكشف عن أعمال الفساد والوقاية منها - لإسيما البحث في التشريع والتنظيم والإجراءات والممارسات الإدارية- من أجل تقديم توصيات لإزالتها؛
  - تلقي التصريحات بالامتلاكات الخاصة بالموظفين العموميين بصفة دورية ودراسة وإستغلال المعلومات الواردة إليها والسهر على حفظها؛
  - الإستعانة بالنيابة العامة لجمع الأدلة والتحري في وقائع ذات علاقة بالفساد؛
  - السهر على تعزيز التنسيق بين القطاعات، وعلى التعاون مع هيئات مكافحة الفساد على الصعيدين الوطني والدولي.
- ويشير القانون رقم (06-01) المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، بدءا من المادة 26 إلى المادة 47 منه، لجملة من المظاهر المرتبطة بالفساد أهمها:
- الرشوة في مجال الصفقات العمومية ؛
  - رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية العمومية؛
  - إختلاس الممتلكات من قبل موظف عمومي أو إستعمالها على نحو غير شرعي؛
  - الغدر؛
  - الإعفاء والتخفيض غير القانوني في الضريبة والرسم؛
  - إستغلال النفوذ؛
  - إساءة إستغلال الوظيفة؛
  - تعارض المصالح؛
  - أخذ فوائد بصفة غير قانونية؛
  - عدم التصريح أو التصريح الكاذب بالامتلاكات؛
  - الإثراء غير المشروع؛
  - تلقي الهدايا؛

- التمويل الخفي للأحزاب السياسية؛
- الرشوة في القطاع الخاص؛
- إختلاس الممتلكات في القطاع الخاص؛
- تبييض العائدات الإجرامية؛
- إعاقة السير الحسن للعدالة؛
- حماية الشهود والخبراء والمبلغين والضحايا؛
- عدم الإبلاغ عن الجرائم.

وبالرغم من مساعي الجزائر السابقة، الهادفة للقضاء على البيروقراطية، إلا أن روح الفساد لا تزال تسكن الإقتصاد الوطني، وتتجلى في الآتي:

- لا تزال القيود التنظيمية، كصعوبة الحصول على الترخيص والصلاحيات الإستثنائية تعيق الحركة التجارية والإستثمارات الأجنبية في الجزائر؛
- لم تأت الإصلاحات المتعلقة بالشفافية بأي نتيجة، حيث لا تزال خطوات العمليات الإدارية تؤثر على التجارة والإستثمار؛
- بالرغم من القيام بإصلاحات في مجال العدالة، إلا أن هذه الإصلاحات لا تتعد كونها الخطوة الأولى في مشوار الألف ميل؛
- غياب مراقبة فعّالة مسلحة بالمحاسبة ومهارات تدقيق الحسابات؛
- لا يمكن لهذه الإصلاحات أن تتجح في ظل غياب إصلاحات أخلاقية.

## خاتمة الفصل:

بانهيار أسعار النفط العالمية وتردي الوضع السياسي والأمني على حد سواء، لم تجد الجزائر من مفر سوى اللجوء للمؤسسات المالية الدولية، وتبني برامج التصحيح الهيكلي، بغرض إستعادة التوازنات الإقتصادية الداخلية والخارجية للدولة، وبالخصوص تخفيف عبء المديونية الخارجية.

وبإنتهاء الفترة المخصصة لتطبيق برامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، هناك إختلاف في وجهات النظر حول مدى ملاءمة هذه البرامج للإقتصاد الوطني، حيث ترى الهيئات المالية الدولية والسلطات العمومية المحلية أنها ناجعة إلى حد بعيد، وتجاوزت بكثير المعايير المحددة في الإتفاق، وفي المقابل، يرى خبراء الإقتصاد وغالبية الطبقة الشعبية أن الإقتصاد الوطني في فترة ما بعد التصحيح لم يخرج من دائرة الخطر، فبالرغم من التحسينات الملحوظة، تبقى الأوضاع هشّة، حيث لم تتمكن الإصلاحات من تحسين مناخ الإستثمارات وتطوير الصادرات الصناعية.

وأمام كل هذا، إعتبرت الهيئات المالية الدولية أن عدم توفر الظروف الملائمة لتطبيق الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر حال دون التوصل إلى النتائج المرجوة منها، إذ لا يمكن حسب منظري هذه الهيئات، الوصول إلى التنمية المسطرة في ظل الفساد الإداري وإنتشار الرشوة والمحسوبية وغياب الحكم الراشد، ومن هنا، تبرز أهمية محاربة هذه الظواهر من أجل تدعيم الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر.

## خاتمة الباب:

شهدت الجزائر منذ الإستقلال تحولات إقتصادية عديدة، حيث إنتهجت سياسة إقتصادية مبنية على أسس النظام الإشتراكي، لكن ومع التطورات السياسية والإقتصادية، أصبحت تلك السياسة لا تلب متطلبات الواقع المعاش، خاصة بعد الأزمة الإقتصادية التي ألمت بالإقتصاد الجزائري، أين أصبح من الضروري القيام بإصلاحات إقتصادية، والتي باشرتها سنة 1980، أين تم إعادة هيكلة المؤسسات

العمومية الوطنية، ثم فتح الطريق أمام إستقلاليتها سنة 1988، وبعد ذلك جاء التصحيح الهيكلي المدعوم من المؤسسات المالية الدولية، أمام عجز المبادرات والإصلاحات الذاتية في حل الأزمة.

ولا شك أن تطبيق برامج الإصلاحات الإقتصادية التي تبنتها الجزائر، كان لها أثرا كبيرا في تحول الإقتصاد الجزائري من إقتصاد يسير وفق مبادئ إشتراكية، إلى نظام إقتصاد السوق الحر.

والملاحظ من خلال إستعراض الآثار المترتبة عن إنتهاج برنامج التصحيح الهيكلي، أن هذه الأخيرة كانت تخدم الإقتصاد والمواطن في نقاط وتضر به في نقاط أخرى.

ومما لا شك فيه أن تبني تلك الإصلاحات، كان له الأثر الكبير فيما وصل إليه الإقتصاد الجزائري اليوم، وذلك بالرغم من التكلفة التي دفعتها الجزائر خلال تنفيذ وصفات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، فقد صنفت ضمن التلميذات النجيبات، التي طبقت بجدارة كل ما أمثته عليها المشروطة المفروضة من المؤسسات المالية الدولية.

ورغم كل ذلك، لا يزال الإقتصاد الجزائري يتخبط في جملة من المشاكل - التي تؤثر سلبا على النمو الإقتصادي ، وتجعل من الجزائر تتخلف عن التطور- من بينها البيروقراطية، الرشوة... الخ، وهو ما يستدعي من الجزائر تبني جيلا ثانيا من الإصلاحات تروج له المؤسسات الدولية، إذ لا يمكن حسب منظري هذه الهيئات الوصول إلى التنمية المسطرة، في ظل الفساد الإداري وإنتشار الرشوة والمحسوبية وغياب الحكم الراشد.

لكن وإنطلاقا من الواقع المعاش، لم تأت هذه الإصلاحات بأية نتيجة، حيث لا يزال الفساد يسيطر على الإقتصاد الوطني، كما لا تزال البيروقراطية عائقا أمام العمليات التجارية والإستثمارات الأجنبية، وذلك بالرغم من مساعي الدولة للحاق بركب الإقتصاد العالمي.